KÖP LÜ K
610
M. Asım By.

KÖPRÜLÜ
640
M. Asım

بسم الله الرحمن الرحيم

اللهم يا مصرف القلوب صرف نحو رضائك وصل على من اوتي جوامع الكلم من انبيائك وعلى الامرين بالمعروف والناهين عن المنكر من اله واصحابه وازواجه واحبابه وعلى المقتفين بهم في مصادرهم ومواردهم ربنا لا تواخذنا بالفرطات الماضية وسدد امورنا في الحال والاستقبال واحفظنا من الاعتلال والاختلال في اقوال والافعال وارزقنا صحيحات النيات في ابواب الخيرات قال المصنف رح عملا بالحديث المشهور والخبر الماثور واقتداء بالكتاب الكريم بسم الله الرحمن الرحيم وتخصيص كتابه لو القرينين بل ذكره من باب الاكتفاء كقوله تع سرابيل تقيكم الحر اى الحر والبرد ولما وقع التصنيف في العلم الاسلامي اعني كتب الصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم لان المقصود به التنبيه على المصنف من المسلمين اذ الظاهر ان لا يصنف احد الا فيما ينتمي اليه من الدين واما كون المصنف من المصنفات الاسلامية فيعلم من خصوص العلم الذي فيه التصنيف ثم اظهر عبوديته واحتياجه في ابتداء امره فقال قال العبد الفقير اى ذو الاحتياج الكثير واختار هذا اللفظ تبركا بما ورد في كلام الله تع حيث قال والله الغني وانتم الفقراء وتيمنا بما صدر عن صدر النبوة حيث قال الفقر فخري وقوله الى الله الودود اى المحبوب وهو المناسب للافتقار اليه متعلق بالمفتقر

اى المفتقر على المسلمين والمحتاج منهم

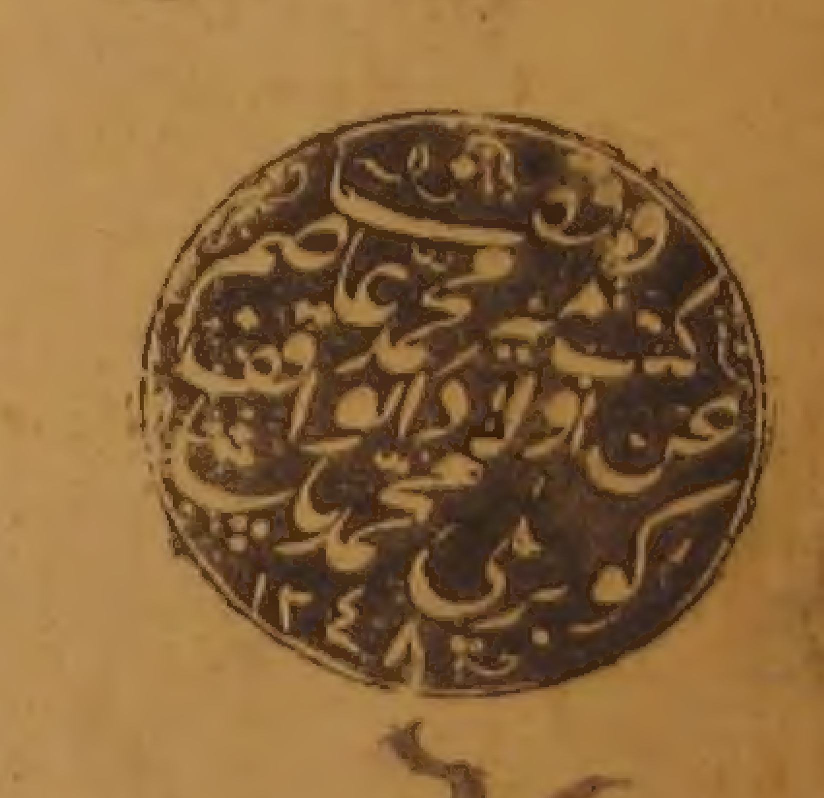

على لفظ المعمول والنزاع في صحته ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل فان احد التقدمين من الاخر وايضا منتقض بمثل ضربت زيدا و بزيد لم يضرب فانه لا دليل فيها على تقدم وضع العامل قبل وضع المعمول ولما بين اصالة المصدر وزيف ادلة المخالف جرى في ذكر الاوزان على تقديم الاصل فقال ومصدر الثلاثي كثير مختلف وعند سيبويه رح اى ما ذكره سيبويه رح منه يرتقي الى اثنين وثلثين بابا اى بناء وضبطه ان يقول عينه اما ساكن او متحرك فان كان ساكنا فاما ان يكون بزيادة شيء او لم يكن فان لم يكن بزيادة شيء فالفاء منه اما مفتوح او مضموم او مكسور نحو قتل وشغل وفسق فان كان بزيادة شيء فتلك الزيادة اما تاء او الف او الف ونون على التقادير فالفاء اما مفتوح او مضموم او مكسور فالحاصل من ضرب الثلثة في الثلثة تسعة وهي نحو رحمة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى وبشرى وليان وحرمان وعرفان واردف ذلك بقوله نزوان لان المصدر المتحرك العين مزيدا في اخره الف ونون لم يجئ الا على هذا اذا كان العين البتة فذكره هنا للمناسبة مع ليان في فتح الفاء وزيادة الالف هذا اذا كان العين ساكنا وان كان متحركا فاما ان يكون بزيادة شيء او لا فان كان الثاني فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم فان كان مفتوحا فعينه اما مفتوح وذلك نحو طلب او مكسور وذلك نحو خنق ولم يجئ مضموم العين منه بالاستقراء وان كان مكسورا فهو مفتوح العين ليس الا لكراهة توالي الكسرتين

فوله وليان من باب ضرب ليان من لوى يقال لوى رأسه اى غيره

الخنق بكسر النون ولا يقال بالسكون وهو مصدر خنق اذا عصر حلقه

او لكراهة انتقال الكسرة الى الضمة نحو صعر وان كان مضموما فهو مفتوح العين ايضا ليس الا لكراهة توالي الضمتين او لكراهة الانتقال من الضمة الى الكسرة نحو جدى وان كان الاول فالزايد منه اما ان يكون تاء التانيث فقط او لا فعلى الاول فالفاء اما مفتوح او مكسور او مضموم بحسب القسمة لكن لم يجئ منه مضموم العين بالاستقراء وعلى الثاني فاما فيه مدة او ميم زايد بالاستقراء او لا فان كان فيه مدة فهي اما الف او واو فان كانت الالف فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم فالفاء اما مفتوح وذلك نحو ذهاب او مكسور وذلك نحو ضراب او مضموم وذلك نحو سؤال وان كان معها زيادة اخرى فتلك الزيادة اما التاء فقط او الياء او التاء فان كانت التاء فقط فالفاء اما مفتوح وذلك نحو زيادة او مكسور وذلك نحو دراية او مضموم كنقاية ولم يذكره سيبويه رح لقلته وان كانت التاء والياء والفاء مفتوح لا غير بالاستقراء نحو كراهية ولم يذكر ايضا لقلته هذا اذا كان المدة الالف وان كان الواو فاما معها زيادة اخرى او لا فان لم يكن فالفاء اما مضموم وذلك نحو دخول او مفتوح وذلك مثل قبول واخر لانه مفتوح الفاء لقلته حتى لم يسمع له ثان ولم يجئ منه مكسور الفاء لثقل الانتقال من الكسرة الى الضمة وان كانت معها زيادة اخرى فتلك الزيادة هي التاء بالاستقراء ولم يجئ منه الا مضموم العين كصهوبة وان كانت المدة الياء ولم يجئ مما يقتضيه القسمة

يقتضيه

بالمفتقر واختار صيغة الماضي حيث قال قال المفروزة تاخر الحكاية عن المحكي في الواقع وان كانت متقدمة في الذكر كتقدم العامل على المعمول وانما لم يقل قلت هضما لنفسه ولم يكن التوصيف واجراء الاسم عليه واختار الفرع على الاصل اظهارا للزيادة احتياجه ثم ذكر اسمه واسمي ابويه لئلا يظن ان كتابه قبل التامل فيه من تاليفات الاوباش بمرور الايام وكرور الاعوام فيبقى ظهيرا بعدهم فعطف على المفتقر عطف بيان فقال احمد بن علي بن مسعود ثم دعا لنفسه ولوالديه بالغفران والاحسان كما هو اللايق باهل الايمان فقال غفر الله له ولوالديه واحسن اليهما اي الى والديه واليه الى احد مقدما نفسه اولا ومؤخرا ثانيا رعاية للسجع ثم شرع على العلم الذي وقع التاليف فيه فقال مخاطبا خطاب العام اعلم ان الصرف اختار هذا على التصريف مع انهما علمان لعلم يعرف به احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لكونه اخف وهو موافق للنحو واصلا وفي قوله ام العلوم اي اصلها تسمية الدال باسم المدلول شبهه بالام من حيث الولادة فكما ان ام تلد الاولاد كذلك هذا العلم يلد الكلمات التي هي دوال العلم العلوم وقوالبها ولما اختلج في صدر السامع ماذا ابوها بينه بقوله والنحو وهو علم يعرف به احوال اواخر الكلم من حيث الاعراب والبناء ابوها اي مصلح العلوم تشبيه بالاب من حيث الاصلاح فكما ان الاب يصلح الاولاد كذلك هذا العلم يصلح الالفاظ التي هي اوعية العلوم قوله ويقوى عطف على ام العلوم لكونه بمعنى يلد العلوم مثل قوله تعالى على قراءة الكوفيين

المكسور الفاء منه

وهو ان لا يكون الزيادة فيه التاء التانيث فقط منه

المفتوح الفاء بالاستقراء

وعينه اما مفتوح نحو غلبة او مكسور وذلك نحو سرقة ولم يجئ منه صح

او الياء

من بغى الشيء اذا طلبه منه

اي لم يكن فيه زيادة اخرى مع الواو منه

لان الضمائر لا يوصف ولا يوصف به منه

او لا ابهام في المتكلم حتى يحتاج

اي عطف البيان منه

لان زيادة الحرف تدل على زيادة المعنى منه

اي يجعل وراء الظهر ويتركه ولا يلتفت اليه منه

الصرف في اللغة التبيين كما قال الله تعالى وصرفنا الايات اي بيناها ... النوع من العلم ... الماضي من المضارع والامر ... والثلاثي من المنشعبة منه

لكونه اسكن الوسط منه

فالق الاصباح وجعل الليل سكنا عطف قوله جعل على فالق لكونه
بمعنى خلق في الدرايات جمع دراية وهي الفعل مصدر بمعنى
المفعول كضرب الامير بمعنى المضروب اي في المدركات اي
المعقولات وادروها اي عاقلها الصرف وعالموها وتانيث
الضمير باعتبار اللام ويطغى اي يضل في الروايات جمع رواية وهي
النقل بمعنى المروي اي في المرويات اي المنقولات عاروها اي العارية
من ثيابها العري كناية عن الجهل ولذلك عداه بنفسه وانما قال
في الدرايات يقوى وفي الروايات يطغى لان تحصيل العلوم العقلية
يمكن بدون الالفاظ وان كانت متعسرا الا انه لا شك في انه يقوى
بخلاف تحصيل العلوم النقلية فانه بدونها متعذر قال الزمخشري
لا يجدون علما من العلوم الاسلامية فقهها وكلامها وعلمي تفسيرها
واخبارها الا وافتقاره الى العربية بين لا يدفع ومكشوف لا يتقنع
فاذن لا شك ان محصلها العاري منها يضل في سلوكه ولا يهتدي
الى مطلوبه فافتقار الروايات اليه اشد من افتقار الدرايات واذا كان
الحال على هذا المنوال فجمعت اي فقد جمعت لانه ماض بمعناه
وقع جزاء الشرط محذوف كما قدرناه فلا يصح بدون قد واذ ليس
في اللفظ فلا بد من التقدير وهذا اكثر في كلامه وعليك بالتنبيه
في مقامه ويحتمل ان يكون الجزاء محذوفا يقدر المقام ويكون تقدير
الكلام هكذا واذا كان كذلك اردت جمع كتاب فجمعت الخ فيكون
قوله جمعت معطوفا على الجزاء المقدر فيه اي في الصرف كتابا
موسوما اي معلما فان الاسم علامة للمسمى بمراح محل راحة الارواح

هي

شبيه من اسماء الافعال بمعنى الزم

هي جمع روح بمعنى النفس وقوله صوان ذلك الكتاب مبتداء وقوله
للصبي خصصه بالذكر بناء على الاغلب ومراعاة لمراعاة النظر حال
من خبر المبتداء وهو قوله جناح النجاح اي الفوز بالمطلوب قدم عليه
للسجع والجملة اعني المبتداء والخبر حال من كتابا استعار الجناح للكتاب
لكون كل منهما سببا للنجح واضافته الى النجاح من قبيل اضافة
السبب الى المسبب وليس في الصبي استعارة مصرحة اذ المراد
معناه الحقيقي بل مكنية تشبيهه بالطير في طلب النجاح واثبات
النجاح له قرينتها والنجاح مع كونه استعارة تحقيقية كما عرفت
قرينة للمكنية اذ لا يجب ان يكون قرينة المكنية استعارة
تخييلية بل قد يكون تحقيقية كما يفهم من كلام صاحب الكشاف
في تفسير قوله تعالى ينقضون عهد الله وفي استعارة الجناح للنجاح غير
فايدتها العامة تجنيس قلب البعض بالنجاح وتبع قوله
وراح اي كف راحة راح اي واسع عطف على قوله جناح النجاح وسعة
الكف كناية على الشمول والاحاطة وعدم فوت شيء منه مثل طول
الذراع وبسط الباع اي هذا الكتاب للصبي مثل الكف الواسع
اذا جعله وسيلة لاخذ العلوم واحاطتها لا يفوته شيء منها كما ان
ذا الكف الواسع يحيط بما لم يحيط به غيره سببه والواو وفي معدة اي
في ذهن الصبي استعار المعدة للذهن لكون كل منهما محل الغذاء
فان الذهن محل غذاء الارواح كما ان المعدة محل غذاء الاشباح
للعطف والجار والمجرور متعلق براح في قوله حين راح اي حصل
هذا الكتاب قدم عليه للسجع استعار الرواح وهو البيتوتة

الاستعارة المصرحة ان يذكر مشبه به واراد المشبه والتخييل ان يثبت لازم المشبه به للمشبه والترشيح ان يثبت ملائم المشبه به للمشبه

المعدة ثلث لغات بفتح الميم وكسر العين ومعدة بسكون العين وفتح الميم معدة

للحصول تشبيهاله بها في التمكن والتقرر وفي هذه الاستعارة
فائدة التجنيس التام وعامل الظرف اعني حين ما يدل عليه لفظ
المثل في قوله مثل تفاح اوراح عطفه باو تنبيها على استقلال كل منهما
في كونه مثلا مشبها به مثل قوله تع اثما اوكفورا يعني ان ذلك
الكتاب جناح النجاح وراح رحراح مثل تفاح اوراح اي تشبيها
يشبهها في المنفعة وقت حصوله في ذهنه وخاطره وقوله بالله لا بغيره
متعلق بقوله اعتصم قدم عليه للتخصيص كما اشرنا اليه وقوله
عما يصم اي يعيب متعلق باعتصم قدم وكستعين الله في جميع المهمات
وقوله هو الله تع مخصوص بالمدح الذي في قوله نعم المولى اي الناصر
وهو نعم المعين لما ختم كلامه في ديباجة كتابه وبين مقوله شرع بيبين الكتاب
المجموع في الصرف الموسوم بمراح الارواح فقال اعلم احضارا لذهن
المخاطب ترغيبا له في استماع ما يعقبه ثم دعا له بقوله اسعدك الله تخشيطا
وليتفاءل بالاسعاد في مطلع الكلام ولا محل للجملة الدعائية من الاعراب
ومفعول اعلم قوله ان الصرف اي المريد لتحصيل الصرف ولا
شك انه حال ارادته لتحصيل محتاج ففي الكلام ترغيب له على تحصيل
الابواب السبعة حيث اوهم ان العالم بالصرف على وجه المبالغة يحتاج
على الاتم التحديد في معرفة الاوزان اي الموزونات الجزئية التي هي
الغاية والغرض من تحصيل الصرف الى معرفة احكام سبعة ابواب الى نوع
من انواع الموزونات فاطلك بغيره وما يقال من ان العالم بالفعل
كيف يحتاج اليها ايضا لامتناع حصول الشئ بدون شرايطه وما يتوقف
عليه فليس مما يعتد عرفا اذ الايقال في متعارف اللغة لمن حصل المطلوب
انه يحتاج الى شرايطه بل يقال كان محتاجا حين لم يكن حاصلا ثم شرع
في تعداد

السعادة واللغة اليمن والبركة
اي جعلك الله تعالى ذلك الكتاب
مباركا كالك
تشبيها

الاوزان جمع وزن وهو في اللغة
معيار الشئ وفي الاصطلاح البناء
الصيغة وهي الكلمة باعتبار
هيئات تعرض لها من حركات
وسكنات وتقدم بعض
الحروف على بعض

في تعداد تلك الابواب فقال الصحيح والمضاعف والمهموز والمثال
والاجوف والناقص واللفيف ولا يخفى وجه الضبط على من
تصور مفهوماتها وستطلع عليها ان شاء الله تع في مضاعف
مباحثها وكما ان الصراف يحتاج في معرفة الاوزان الى معرفة سبعة ابواب
كذلك يحتاج فيها الى معرفة الاشتقاق اي اخراج تسعة اشياء من كل مصدر
مصدر اما بواسطة او بدونها وتلك الاشياء التسعة المشتقة منه هي الماضي
والمستقبل والامر والنهي واسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والالة
واذا كان الصراف يحتاج الى الانواع السبعة فكسرته اي الكتاب وجعلته
مشتملا على سبعة ابواب كل باب منها في بيان نوع من تلك الانواع وكان
المناسب لسياق كلامه ان يقول على ثمانية ابواب احدها في الاشتقاق
لكن لما كان معرفة هيئات المفردات انما تتم بمعرفة نسبة بعضها
الى بعض بالاصالة والفرعية حتى قال بعضهم الاشتقاق جزء من الصرف
بلا شبهة وان كان الحق انه ليس بجزء منه حقيقة بل هو علم على حدة
ولا شك ان ابواب الصرف سبعة ادرجه في تلك الابواب ولم يجعله بابا
على حدة وذكره في اوايل تلك الابواب اشارة الى ما ذكرناه
الباب الاول من تلك الابواب المكسورة عليها الكتاب في بيان
البناء الصحيح ولما كان المقصود الاصلي البحث من احوال الابنية
وكان ابنية الصحيح تستحق التقديم لسلامتها عن التغيرات
الكثيرة وكونها مقيسا لساير ما قدم باب الصحيح ولما توقف البحث
عنه على تصوره عرفه فقال الصحيح واضع المظهر موضع المضمر اشارة
الى ان المراد به غير الاول فان المراد بالاول ما صدق عليه الصحيح وبالثاني

المراد مصدر الثلاثي لان مصدر
المزيد مشتق منه

علبها مع

مفهومه وما يقال ان المعرفة اذا اعيدت فهي عين الاول
فليس على الاطلاق اي الصحيح في اصطلاح اهل الصرف هو
البناء الذي ليس فيه في مقابلة الفاء والعين واللام من
فعل حرف علة هي الواو والياء والالف وليس في تلك
المقابلة ايضا تضعيف اي حرفان من جنس وليس فيها ايضا
همزة فيدخل فيه نحو ضرب اذ ليس فيه مقابلة فعل الا الضاد وفي
وفي مقابلة عينه الا الراء وفي مقابلة لامه الا الباء وليس
شيء من الضاد والراء والباء حرف علة ولا همزة وليس فيها
حرفان من جنس فيصدق التعريف عليه فيصح التمثيل به ويدخل
فيه ايضا نحو نحو قل وضارب ويضرب ومضروب واقعنسس
واختص الفاء والعين واللام من بين حروف المباني للوزن والمعيار
حتى يكون فيه اي في الوزن من حروف الشفة والوسط والحلق
هي المخارج الكلية شيء اي حرف وهذا وجه مستقل لاختصاص فعل
للوزن ولا ينافيه وجود هذه الحروف في غيره كما ان كونه شاملا
للافعال وجه اخر له مستقل ولا ينافيه شمول غيره اياها لكن اذا طلب
بهذا الوجه مرجح على نحو علم جعل الوجه الاخر مرجحا كالعكس على نحو جعل
واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين
مرجحا لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم وانما لم يقل واختص
فعل للوزن واحتاج الى تفصيل حروفه ليمكن كونه وزنا للمتحركات
بالحركات المختلفة من نحو ضرب وعلم وحسن اذ لو قال فعل لما صح
لكونه وزنا لعلم وحسن الا بوقال ويزاد في الرباعي لام ثانية

نحو

الا كما اذا طلب المرجح للوجه الثاني الذي هو الشمول على نحو جعل الوجه الاول مرجحا منه

نحو فعلل في وزن جعفر ولام ثالثة في الخماسي نحو فعللل في وزن جحمرش
وانما يزاد اللام دون غيره لان الزيادة بالاخر اولى فالاولى ان يزاد
من جنس الاخر لما فرغ من تعريف الصحيح وما يتعلق به شرع في بحث
الاشتقاق وما يتعلق به فقال اذا عرفت هذا فقولنا اي مقولنا
وملفوظنا الذي هو الضرب مصدر في اصطلاح هذا الفن اي فرد
مما يصدق عليه المصدر والجملة اعني يتولد منه الاشياء التسعة المذكورة
اما خبر بعد خبر او حال من الضرب وهو اي المصدر المصطلح معروفه
معروفه كضرب اصل للفعل المصطلح معروفه لمعروفه ومجهوله للمجهول الا
ان صيغة المعروف والمجهول من المصدر متحدة اكتفاء بصيغ الافعال
فاذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر معلوم واذا قيل ضرب ضربا علم ان المصدر
مجهول واذا لم يذكر الفعل علم بالقرائن في جنس الاشتقاق لا
في جنس اخر من العمل وغيره وستعرف مفهوم الاشتقاق عن قريب
ان شاء الله تعالى عند البصريين رح من الصرفيين وانما قلنا ان المصدر
الفعل في الاشتقاق لان مفهومه اي مفهوم المصدر واحد وجزء ومفهوم
الفعل اي المعنى الذي يفهم منه بحسب الوضع متعدد وكل واما تتبع
بالمعيد فليس بحسبه لدلالته اي لدلالة الفعل بحسب الوضع
على الحدث والزمان اي زمان ذلك الحدث من الازمنة الثلثة والواحد
قبل المتعدد ولا شك ان ما يدل على الواحد اعني المصدر ايضا يكون المصدر
وباعتبار وضعه متأخرا واذا كان المصدر اصلا للافعال في الاشتقاق
يكون اصلا ايضا لمتعلقاتها اي لمتعلقات الافعال من اسماء الفاعل والمفعول
وغيرها من حيث تعلقاتها وان لم يكن تلك العلة موجودة فيها او
حيث

قبلها يدل على التعدد ابتداء الفعل
وفيه نظر لانه يجوز ان يكون
المصدر باعتبار مفهومه متعددا

نقول المصدر اصل لانه اى لان المصدر اسم لصدق تعريفه عليه والاسم
مستغن عن الفعل اى غير محتاج اليه فى الافادة التى هى الغرض من
وضع الالفاظ لان التركيب من اسمين يفيد والفعل محتاج فيها الى
الاسم لان التركيب من فعلين بدون الاسم لا يفيد ولا شك ان
المحتاج فيها اليه اصل للمحتاج وفيه ايضا نظر لان الاصالة فى الافادة
عند التركيب لا يستلزم التقدم فى الوضع والكلام فيه او نقول ايضا
اى كالدليلين الاولين فى الاستدلال على اصالة المصدر فى الاشتقاق
انه يقال له اى يطلق على ما صدق عليه الاسم الذى هو المصدر
كضرب المصدر اى هذا الاسم لان هذه الاشياء التسعة المذكورة
تصدر عنه اى عما يصدق عليه المصدر فهو موضع الصدور فضرب مثلا
انما سمى باسم المصدر لكونه موضع صدور ضرب وغيره من الاشياء
الثمانية وفيه ايضا نظر لان باب المجاز مفتوح فلم لا يجوز ان يكون
لفظ المصدر مصدرا ميميا بمعنى الصدور او يكون بمعنى الصادر كالعادل
بمعنى الجائر او يكون بمعنى مصدور كضرب الامير ومع هذا
الاحتمال لا حجة للبصريين فيه والحجة القوية لهم ان يقولوا
كل فرع يصاغ من اصل ينبغى ان يكون فيه ما فى الاصل
مع زيادة هى الغرض من الصوغ كالباب من الساج
والخاتم من الفضة وهكذا حال الفعل فيه معنى
المصدر مع زيادة احد الازمنة التى هى الغرض من وضع الفعل
لانه كان يحصل فى نحو قولك لزيد ضرب نسبة الضرب الى زيد
لكنهم طلبوا بيان زمان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل
الدال

والضمير المجرور اما للاصالة او للاشتقاق علىهما معه

الدال بجوهر حروفه على المصدر اى الحدث وبوزنه على الزمان
ولما وقع ذكر الاشتقاق على انه قيد فى الحكم باصالة المصدر
الفعل واثباتها الذى هو المقصود الاصلى من الكلام فى هذا
المقام وكان المراد منه فى محل النزاع قسما منه عرفه اولا وقسمه
الى اقسامه ثانيا وبين ما هو المراد فى محل النزاع ثالثا على
ما هو مقتضى الترتيب الا انه اخرها عن ادلة احد المذهبين
ولم يبادر اليها عقيب ذكر ذلك الحكم لكونه غير مقصود
اصلى كما اشرنا اليه الا انه قدمها على ذكر مذهب الاخر وادلته
اشارة الى حقية مذهب الفريق الاول كما نبه عليها بقوله
والاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر وسينبه عليه ايضا بقوله
الافعال التى تشتق من المصدر هكذا فكانه جعله حكما متفقا
عليه لا خلاف فيه لاحد فذكر جميع ما يتعلق به لما فرغ عنه
استشعر خلافا فذكره الاشتقاق فى اللغة اخذ شق الشئ
وهو متعدد فى الاصطلاح يحد تارة باعتبار العلم وباعتبار
العمل فاعتبرناه من حيث انه صادر عن الواضع احتجنا
احتجنا الى العلم به لا الى عمله فاحتجنا الى تحديده بحسب
العلم وان اعتبرناه من حيث يحتاج احدنا الى عمله عرفناه
باعتبار العمل اما تعريفه باعتبار العمل فهو ان تأخذ من اللفظ
ما يناسبه فى التركيب فتجعله دالا على معنى يناسب معناه
واما تعريفه بحسب العلم فهو كما قال ان تجد اى علمك
على ان تجد من افعال القلوب لا بمعنى المصادفة بين اللفظين
دوسلی

اى الاشتقاق

اى هذه المذكورات من التعريف والتقسيم والتبيين منه فان التعريف مقدم على التقسيم والتقسيم مقدم على تبيين المراد من الاقسام منه

ثم ه

اى نصف الشئ منه

اى فى تركيب الحروف منه

انت صح

مفعول ثان ليحد ومفعوله الاول قوله تناسبا وهو اعم من الموافقة
في اللفظ اي في تركيب حروفه الاصول فان حروف الزيادة كما في
الاستعجال والاستباق لا عبرة بها احترز به عن نحو قعود وجلوس والمعنى
احترز به عن ضرب بمعنى الدق وضرب بمعنى ذهب وهذا تعريف
لمطلق الاشتقاق المتناول لانواعه الثلثة وقدم التناسب في اللفظ
لان الاخذ المعتبر في الاشتقاق باعتبار العمل الذي هو المقصود من
الاشتقاق بحسب العلم انما يتحقق في اللفظ والمنبه على ذلك
اهتمامه بتقديم بين اللفظين على تناسبا وكذا انقسامه الى اقسامه
انما هو باعتبار اللفظ ولذا لم يتعرض فيها للتناسب المعنوي مع انه
معتبر فيها على ما سنشير اليه ان شاء الله تعالى ومن قدم التناسب
في المعنى كالميزان نظر الى ان هذا الاخذ انما هو للمعنى فلما وجهة
وجهة الآان نظر المصنف لح انسب بالفن والله والحاصل
من التعريف العلم بالاشتقاق بقرينة حمل الوجدان عليه
فكانه قيل العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في التركيب
والمعنى فتعرف ارتداد احدهما الى الآخر واخذه منه واشار بذكر
اللفظين وذكر التناسب في اللفظ والمعنى الى انه بين المشتق و
المشتق منه من مغايرة بوجه واتحاد بوجه بحسب المعنى وكذا
من مغايرة من جهة ولو تقديرا واتحاد من جهة بحسب اللفظ
لان المعنى التناسب يقتضي ذلك فيخرج نحو المقتل مصدرا لفعل
اذ لا تغاير بينهما في المعنى ويخرج ايضا نحو ضرب بمعنى الدق وضرب
بمعنى الذهاب اذ لا اتحاد بينهما بوجه في المعنى وكذلك يخرج
نحو

حيث قال تناسبا في اللفظ منه

اي بتقديم قوله بين اللفظين منه
على قوله تناسبا منه
اي كون انقسامه الى اقسامه
باعتبار اللفظ منه

نحو ضرب بمعنى المضروب وضرب بمعنى الحدث اذ لا تغاير في
اللفظ ويخرج ايضا نحو ذئب وشرحان اذ لا اتحاد بينهما بوجه في
اللفظ ويدخل فيه نحو ضرب وضرب وجذب وجبذ ونهق ونعق
لان التناسب اعم من الموافقة كما ذكرنا ولا شك ان بين الاولين وبين
الاوسطين والآخرين مناسبة كما سنذكره ان شاء الله تعالى وانما قلنا
في اللفظية ولو تقديرا ليدخل فيه نحو الطلب وطلب فان حركة آخر
الفعل بنائية وحركة آخر المصدر اعرابية والاولى كالجزء من الكلمة
لثباتها وبناء الكلمة عليها وان كان اصلها السكون الا انها لم تستعمل
على الاصل في غير حال الوقف والثانية عارضية لا اعتداد بها
لانتفائها عند عدم العامل وتحقق استعمال الاسم ساكنا في غير حال
الوقف ايضا وبهذا سقط ما قيل ان عنيت بالحركة الشخصية
الرفع وغيره سلمنا انها غير لازمة في الاسم ولكن لم قلت ان مطلق
حركة الاعراب غير لازمة ونظر الاشتقاق ليس في حركة معينة بل في
مطلق الحركة وان عنيت بها مطلق الحركة منعنا عدم اللزوم
ولما فرغ من تعريف الاشتقاق شرع في تقسيمه فقال وهو اي
الاشتقاق المعرف ثلثة انواع احدها اشتقاق صغير وهو علم ان يكون
بينهما اي بين اللفظين تناسب في اتفاق الحروف والترتيب اي ترتيب
تلك الحروف وفي المعنى ايضا نحو اشتقاق ضرب ماضيا من الضرب
مصدرا وثانيها اشتقاق كبير وهو علم ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
والمعنى دون الترتيب سواء كان مع الموافقة في المعنى نحو اشتقاق
جبذ من الجذب وهما متوافقان في المعنى او مع المناسبة

اي ليدخل فيه نحو الطلب وطلب حال
لان في حال الرفع والجر فالمغايرة بينهما
تحقيقية منه
فان المغايرة اللفظية بينهما تقديرا
فان حركة آخر الفعل [illegible]
حروف الكلام [illegible]

خلال

بدون الموافقة في المعنى نحو ثلم من الثلب والاول الا
بالمخايل والثاني الاخلال بالعرض فهما متناسبان في
المعنى وثالثها اشتقاق اكبر وهو علم ان يكون بينهما تناسب
في المخرج والمعنى فالتناسب في المخرج تناسب في الحروف
بالكسا باعتبار المخرج وهو نحو اشتقاق نعق من النهق والاول
صوت الغراب والثاني صوت الحمار فهما متناسبان في المعنى وتناسبا
في المخرج ظاهر اذ العين والهاء كلاهما من الحلق وتعرف من
تعريفها وجه الحصر فيها لانه ان اعتبر الموافقة في الحروف مع الترتيب
فهو صغير سمي به لكفاية تامل قليل في العلم بالاشتقاق فيه بسبب قلة
العمل وان اعتبر الموافقة في الحروف بدون الترتيب فهو كبير له
لاحتياجه الى تامل كثير في العلم بالاشتقاق بسبب كثرة العمل فيه
وان اعتبر تناسب الحروف فهو اكبر لاحتياجه الى تامل اكثر في العلم
بالاشتقاق بسبب تبدل الحرف فيه ولما فرغ من تعريف الاشتقاق
وتقسيمه الى اقسامه وتعريف كل قسم منها شرع ان يبين المراد
منه في محل النزاع فقال والمراد بالاشتقاق المذكور ههنا اي في قوله
وهو اصل في الاشتقاق تسعة اشياء من كل مصدر هو اشتقاق صغير
فانه الكامل والمتبادر عند الاطلاق وانما كان هو المراد لان النزاع
انما هو في الاصالة في هذا الاشتقاق ولما فرغ من بيان مذهب
الفريق الاول وتقرير ادلتهم وما يتعلق به من مبحث الاشتقاق
شرع في بيان مذهب الفريق الثاني فقال قال الكوفيون ينبغي ان
يكون الفعل اصلا للمصدر لان اعلاله اي الفعل مدار وسبب لاعلال المصدر
وجود عطف بقرينة اي اعلال صح

فان قلت فلم صار الاشتقاق الصغير معتبرا في علم الصرف دون اخويه قلت السر فيه المعتبر في الصرف هو البحث ... انه كان فيه هو جديد ... الفن دون اخويه ... شرح المفتاح

وجودا اي من جهة الوجود اي اذا وجد اعلال الفعل ~~عدم اعلال المصدر~~ وجد
اعلال المصدر ومدار عدما اي ان عدم اعلال الفعل عدم اعلال المصدر
والدوران ترتب الشيء على ماله صلوح العلية ويسمى الشيء الاول
المرتب الداير والشيء الثاني المرتب عليه المدار اما كون اعلال
الفعل مدارا لاعلال المصدر وجودا ففي مثل يعد اصله يوعد عدة هي
مصدر يعد اصله وعد ولما حذف الواو من يوعد لعلة توجب الحذف
حذف من وعد وان لم يوجد فيها تلك العلة تبعا له ومثل قام قياما
اصلهما قوم قواما فلما اعل الاول اعل الثاني وان انتفى موجب الاعلال
فيه تبعا للاول واما كون اعلال الفعل مدارا لاعلال المصدر عدما ففي
مثل يوجل وجلا وقوم قواما فلما لم يعل الفعلان لم يعل المصدر
ان تبعا لهما ومداريته اي مدارية الفعل من جهة الاعلال للمصدر
لا شك انها تدل على اصالته اي اصالة الفعل للمصدر وايضا اي
كما ان الفعل مدار من جهة الاعلال للمصدر كذلك يؤكد الفعل به اي بالمصدر
نحو ضربت ضربا فان ضربا مصدر مؤكد للفعل اعني ضربت وكيف
لا يكون مؤكدا له وهو اي هذا التركيب بمنزلة ضربت ضربت بتكرير
الفعل لان معنى التركيبين واحد فيكون ضربا مؤكدا لضربت تأكيدا
لفظيا كما كان ضربت مؤكدا له والمؤكد بفتح الكاف اصل لانه متبوع
دون المؤكد بكسر الكاف لانه تابع وايضا يقال له اي للمصدر لكونه اسم هو مصدر
اي المصدر مصدرا لانه ومرجعا عن الفعل ونظايره في كلامهم كما قالوا
في الماء مشرب عذب اي لذيذ وفي الفرس مركب فاره اي حاذق
في المشي لا يتعب راكبه اي مرادهم بمشرب مشروب وبمركب

اى جماعة البصريين منه

مركوب قلنا معاشر البصريين رح فى جوابهم اى فى الجواب عن متمسك الكوفيين رح الاول الذى هو العدة اعلال المصدر اذا عل فعله انما هو للمشاكلة اى الموافقة والاطراد فى الاعلال بسبب المناسبة بينهما فى اللفظ والمعنى لا للدلالة على الاصالة ولهذا قد يعل كل منهما بدون الاخر نحو رمى رميا واعشوشب اعشيشابا فلا يدل الاصالة فى الاعلال على الاصالة فى الاشتقاق كحذف الواو فى تعد اصله توعد فانه لمشاكلة يعد وحذف الهمزة فى يكرم فانه لمشاكلة اكرم فكما ان الحذف للمشاكلة لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق فكذا الاعلال للمشاكلة لا يدل على الاصالة فيه وقلنا ايضا فى الجواب عن متمسكهم الثانى لا نسلم ان ضربت ضربا بمنزلة ضربت ضربت بل هو بمنزلة احدثت ضربا ضربا لان المراد بالتاكيد المصدر الذى هو مضمون الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف او عدد وهو فى الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم يسمون تاكيد الفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فاذا ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين تضمنهما الفعل ولم يقع المصدر تاكيدا للفعل ولئن سلمنا انه بمنزلة ضربت ضربت وان المصدر وقع تاكيدا للفعل فنقول المؤكدية بفتح الكاف لا يدل على الاصالة فى الاشتقاق بل يدل عليها فى الاعراب كما فى زيد زيد فان الاول اصل للثانى فى الاعراب مع انه ليس بمشتق منه والا لزم اشتقاق الشئ من نفسه وكلاهما مناف الاصالة فى الاشتقاق فلا

والاطراد لايلزم ان يكون ما يطرد عليه اصلا منه اى ليكون موافقا فى الاعلال ومطردا فيه منه

فلا محذور فى ان يكون الشئ مقدما على الشئ فى الاشتقاق واصلا له فيه ومتاخرا عنه فى الاعلال وفرعا له عليه للمشاكلة كما ان الاسم اصل فى الاعراب للفعل وفرع عليه فى كما يجئ ان شاء الله تعالى وقلنا فى الجواب عن متمسكهم الثالث قولهم مشرب عذب ومركب فاره ليس بحقيقة فى معنى المشروب والمركوب اتفاقا بان وضع لفظ المشرب ولفظ المركب بمعنى المركوب فيكون لفظ المشرب مرادفا للفظ المشروب ولفظ المركب مرادفا للفظ المركوب حتى يكون لفظ المصدر ايضا حقيقة فى معنى المصدرية ومرادفا للفظ المصدرية بل ذلك من باب جرى النهر وسال الميزاب فكان هذا من المجاز اما من المجاز اللغوى بان اطلق اسم المحل الذى هو النهر والميزاب على الحال الذى هو الماء لان الجارى والسائل هو الماء لا النهر والميزاب او من المجاز العقلى بان اريد بالنهر والميزاب معناهما الحقيقى واسند اليهما الجريان والسيلان مجازا لملابستهما لما حلا له اعنى الماء كذلك قولهم مشرب عذب ومركب فاره من المجاز ايضا اما فى المفرد بان يطلق اسم المحل الذى هو المشرب والمركب على الحال الذى هو الماء والفرس واما فى النسبة بان يراد بالمشرب والمركب معناهما الحقيقى ويسند اليهما العذوبة والفراهية مجازا للملابسة بينهما لما حلا له اعنى الماء والفرس وحاصل الجواب انه قياسهم لفظ المصدر على لفظ المشرب والمركب فاسد

بمعنى المشروب

قوله بان وضع لفظ المشرب متعلق بالنفى منه

اى من باب ذكر المحل وارادة الحال على سبيل المجاز يعنى كان اسناد الجريان الى النهر واسناد السيلان الى الميزاب مجازا كذلك اسناد المشروب الى الماء واسناد المركب الى الدابة مجازا منه

نقط لقوله فكان هذا من المجاز منه

المركب موضع يقوم فيه الفرس وقت الركوب حتى تتحقق الملابسة والمجلية
بين المركب والفرس لا المعنى الذى هو المركب من البهائم منه

اما على تقدير كون المجاز فى النسبة فلان المشرب والمركب حينئذ
على معناهما الحقيقى الذى هو محل الشرب ومحل الركوب فيكون
معنى لفظ المصدر قياسا عليهما محل الصدور وهو عليهما لا النهم
واما على تقدير كون المجاز فى المفرد فلانه لا يلزم من كون لفظ مستعملا
فى مجازى على سبيل القطع كون لفظ آخر موازن له مستعملا البتة
فى مثل ذلك المعنى على سبيل القطع بل غايته ان يحتمل استعماله فيه
فبمجرد احتمال ان لفظ المصدر مستعملا فى معنى المصدور به مجازا
مع قيام احتمال ان لا يكون مستعملا فيه بل مستعملا فى معناه الحقيقى
الذى هو محل الصدور ومع ان الحقيقة اصل والمجاز خلافه لا حجة
فيه للكوفيين رح على ان تشبيه بكون المصدر بمعنى المصدور به يكونا
المشرب بمعنى المشروب والمركب بمعنى المركوب تشبيه بغير جامع
اذ الشرب والركوب متعديان فيمكن ان يذكر المشرب والمركب
ويراد به المشروب والمركوب لدلالة الشرب على المشروب
والركوب على المركوب والصدور لازم فلا يمكن ان يذكر لفظ المصدر
ويراد به المصدور به اذ لا دلالة للمصدر على المصدور به بل على الصادر
ولذلك تكلفوا وقالوا فى الاستدلال على اصالة الفعل ان المصدر
مفعل بمعنى المصدر اى الصادر نحو قعدت مقعدا حسنا اى
قعودا والمصدر الذى هو لفظ المصدر بمعنى الفاعل اى صادر
عن الفعل كالعدل بمعنى العادل واستدلوا ايضا بعمل الفعل فى
المصدر نحو قعدت قعودا والعامل قبل المعمول وهو مغالطة
لانه قبله بمعنى ان الاصل فى وقت العمل ان يتقدم لفظ العامل
على

اى على الكوفيين لكونه مطلوب خصمهم منه

اى كما يدفع الكوفيون ادلة البصريين مطلوبهم منه

معه

متعلق بقوله لاحجة للكوفيين منه

اى لا احتياج فى كون المصدر بمعنى المصدور به

تنبيه الى ان هذا الاستدلال ايضا ضعيف منه

اى استدلال الكوفيين على اصالة الفعل

القسمة لا مفتوح الفاء من غير زيادة شئ آخر وذلك نحو جيق
وانما اخر نحو صهوبة مع ان المناسب ذكره مع دخول التاء اذ هو
مما عينه المدة واو نظرا الى قلته بالنسبة الى ما تقدم ونظرا
الى ان معه زيادة اخرى والحاصل ان لوجيف مناسبة من
جهة عدم الزيادة على المدة وان لصهوبة مناسبة له من حيث
ان المدة واو ورجح وجيف بالكثرة الى الصهوبة فقدم وان كان
فيه ميم زائدة ولا يكون الا مفتوحة بحكم الاستقراء فاما مع
زيادة شئ اخرى او لا فعلى الثانى فالعين اما مفتوح او مكسور
نحو مدخل ومرجع على الشذوذ واما مضموم العين منه نحو مكرم
ومعون فنادر ولذا لم يذكره حتى جعلها الفراء رح جمعين لمكرمة
ومعونة استحسن على حد تمرة وتمر استبعادا لمجيئه على هذا الوزن و
على الاول فتلك الزيادة هو التاء لا غير بحكم الاستقراء وهو ليعين
والعين اما مفتوح نحو متعادة او مكسور وذلك مبنية وهو
شاذ وانما ذكر المصدر الميمى مع غير الميمى مع ان الاول قياسى
والثانى سماعى نظرا الى ان الميمى ايضا مرتبة من اتيت الاختلاف
وان كان قياسيا فى نفسه اذ المقصود بيان اختلاف ابنية مصادر
الثلاثى ما انتهى اليه مع الله بترك الاشارة الى انه ليس منه حيث
ذكره بعده وليه غلط وجئ المصدر على وزن اسمى الفاعل والفعول
الان مجيئه على اسم الفاعل اقل من مجيئه على وزن اسم المفعول فالاول
نحو قمت قائما اى قياما وقوله ولا خارجا من فى زور كلام اى خروجا وقوله
كفى بالنائى من اسماء كاف اى كفاية ومنه افضل فاضلة اى افضالا

من مهب النعرا اذا احمر حمرة صافية

اى الوجيف منه

والقياس مرجع بالفتح منه

اى ما زيد فيه ميم فقط المصدر رحم

وهو ان يكون مع الميم زيادة شئ اخرى منه

والقياس مهمد بالفتح منه

والمصدر الميمى ما يكون اوله ميما

اى غير الميمى

قوله من الاسماء اسماء اسم امراة وكان القيس
وذلك لكون الوصف ان يقول كافيا بمعنى كفاية مصانيا المصدر
علة اى لم اطلق المصدر لان معناه كفى الناعى منها الغاية الا انه
على ان فاعل ومن ملك ولا يسكن الفاء حملا للنصب على الجر
لجهادا وطالت فى

وعليها ما الله عافية اى معافاة وعقب فلان مكان ابيه عافية

وقوله تع فهل ترى لهم من باقية اى بقاء وقوله تع ليس لوقعتها

كاذبة اى كذب والدالة اى الدلال بمعنى الفتح والثانى نحو قوله تع

بايكم المفتون اى الفتنة اذ كان الباء غير زائدة واما اذا كان زائدا

فهو بمعنى المفعول ونحو قولهم دعه الى ميسوره والى معسوره اى يسره

والى عسره والمرفوع والموضوع والمعقول بمعنى الرفع والوضع والجلد و

العقل والجلادة ومنه المكروهة والمصدوقة والمخلوق اى الكراهة

والصدق والخلق واعلم ان استعمال وزنى اسم الفاعل واسم المفعول

فى معنى المصدر بالاشتراك فانهما فيه حقيقة كما يفصح عنه قوله ويجى على

وزن الخ والا فالواجب ان يقول ويستعمل فى اسم الفاعل الخ ولذلك

قصر على السماع بخلاف استعمال وزن المصدر فى معنى اسم الفاعل

واسم المفعول نحو رجل عدل بمعنى الفاعل ونسج اليمن بمعنى منسوجه فانه

مجاز ولذلك لا يقتصر على السماع بل يجوز استعمال كل مصدر فى اسم

فاعله واسم مفعوله اذا قصد فائدة المجاز ويجى المصدر ايضا للمبالغة

فى الفعل والتكثير فيه قياسا مطردا فى معنى اسم الفاعل واسم مفعوله

اذا قصد فائدة المجاز وعند الزمخشرى رح قياسا مطردا فى الثانى

وغيره لانه قال حين سئل عن هذا الباب كثير الاستعمال فينبغى ان

يكون قياسا ولذلك ذكر فى الامثلة الرمّيا وقال على الرامى الكثير

وهو على ضربين احدهما التفعال بفتح التاء وسكون الفاء نحو التهدار

بمعنى الهدر الكثير والتلعاب بمعنى الطلب الكثير والترداد والتجوال

والتقتال والتسيار للمبالغة فى الرد والجولان والقتل والسير وثانيهما

الفعّيلى

الفعّيلى بكسر الفاء والعين وتشديده وفتح اللام نحو الهجّيرى

الحثّيثى بمعنى الحث الكثير والدليلى بمعنى كثير العلم بالدلالة

والرسوخ فيها والقتّيتى بمعنى كثير النميمة لما فرغ من مصدر الثلاثى

شرع فى مصدر غير الثلاثى فقال ومصدر كل واحد من ابواب غير

الثلاثى رباعيا مجردا كان او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه وسواء كان

المصدر ميميا او غير ميمى يجى على سنن اى طريق واحد على حدة و

لم يبين ابنية مصادرها اعتمادا على ما اشار اليها فى غير الرباعى المجرد

واما فيه مطردا للباب الا فى كلم يجى المصدر كلاما على وزن فعّالا

بكسر الفاء وتشديد العين على لغة اهل اليمن قياس لغتهم و

لذلك شاع واطرد فعّال بمعنى التفعيل فى كلام الفصحاء وفى التنزيل

وكذبوا باياتنا كذابا والا فى قاتل يجى قيتالا بكسر الفاء وتخفيف العين

وقيتالا بالياء على لغة من قال فى كلم كلاما فانه قياس لغتهم

قال سيبويه رح فى قتال كانهم حذفوا الياء التى جاء بها اوليك فى

قيتالا ولذلك قيل ان قتالا فرع قيتالا من حيث ان حروف الفعل

ثابتة فيه الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعكس السكاكى

رح حيث جعل الياء لاتباع كسرة الفاء والا فى تحمل يجى تحمالا بكسر التاء

والحاء وتشديد الميم فمن قال كلاما فانه قياس لغتهم ايضا لانه

كسر الاول وزيد قبل الاخر الف والا فى زلزل يجى زلزالا بفتح

الاول فانه يجوز فى مصدر مضاعف الرباعى المجرد فتح الفاء

وكسره قياسا مطردا لثقل المضاعف بخلاف صحيحه فانه بالكسر

لا غير الا ان الكسر افصح لانه اصله لما فرغ من ابنية الاصل الخ

اى صفة مؤكدة بسنن من قبل نفخة واحدة

اى ليس المصدر جاريا فى باب التفعيل على سنن واحد بل على تفعيل وتفعلة وفعال ولم يتعرض المص للاولين بل للتاكيد لانتشارهما

اى جعل الاصل قيتالا

وتشديده

فاذا كسرته فهو مصدر واذا فتحته فهو اسم كالزلزال والزلزال مختار الصحاح فى فصل الزاء والقاف

اى اصل مصدر هذا الباب

اى فى المضاعف

اى الافعال التى تشتق من المصدر وتستعمل فهذا القيد لتخصيص الافعال المشتقة به

هو المصدر شرع فى بيان ابنية الفرع الذى هو الفعل فقال
الافعال التى تشتق من المصدر على صيغة المبنى للمفعول اى
يوخذ من المصدر وتستعمل مبنية للفاعل وللمفعول اما بنفسه
او بزيادة حرف الجر وانما لم يقل على مذهب البصريين اشارة
الى انه الحق فكانه لا اختلاف فيه كما ذكرنا وانما قيدنا بقولنا
تستعمل احترازا عن باب فعل يفعل على صيغة المبنى للمفعول
فيها لان المقصود من ذكر الافعال بيان احكامها وما لم يختلف
حكم هذا الباب بالمعلومية والمجهولية بل كان مبنيا للمفعول
ابدا للعلم بفاعلها فى غالب العادة انه هو الله تعالى ترك المصنف
رح وايضا لما كان المبنى للمفعول فرعا للمبنى للفاعل لان الاول
معلول للثانى معنى والغرض ذكر الاصول تركه وقال خمسة وثلثون
بابا ستة منها للثلاثى المجرد والاولة ستة قدم الثلاثى على الرباعى
لتقدمه الطبعى ووجه ضبطه ان لماضيه ثلثة ابنية لان اوله لا يكون
الا مفتوحا لامتناع الابتداء بالسكون واستثقال الضمة والكسرة عليه
والحرف الثانى منه لا يكون الا متحركا لاستلزام سكونه اختلال
الابنية وما قيل ولالتقاء الساكنين عند اتصال الضمير المرفوع البارز
المتحرك بالفعل فلا يخلو عن دور حركات لا تزيد على ثلثة فان كانت
فتحة فلا يخلو من ان يكسر عين مضارعه او يضم او يفتح وان كانت
كسرة فاما ان يفتح عين مضارعه او يكسر وان كانت ضمة فعين
مضارعه لا يكون الا مضموما فانحصر بحسب الوقوع فى ستة
وهى نحو ضرب يضرب بفتح العين فى الماضى وكسرها فى الغابر
وقتل

قوله يشتق احتراز عن الافعال التى لا تشتق من المصدر نعم وبئس وعسى منه

علة لكون هذا الباب مبنيا للمفعول ابدا منه

ثم الفعل اما ثلاثى او رباعى وانما انحصر فيهما لانه لو زاد على اربعة للزم الثقل لانه فى نفسه ثقيل لدلالته على الحدث والزمان وغيرهما وبهذه العلة نقص عن الاسماء فان فى الاسماء خماسيا كسفرجل ولم يضعوا السداسى لخروجه عن الاعتدال ولئلا يظن ظان انه كلمتان ركبتا معا رحمه الله تعالى

هذا لو قلت فعل يفعل لم يعلم انه او فعل يفعل وكذا لو قلت فعل يفعل لم يعلم انه او من فعل يفعل او من فعل يفعل وقس على هذا منه

لان الالتقاء ... انما لزم من سكون اللام عند ذلك الاتصال وسكون اللام عنده انما لزم من حركة العين لئلا يلزم اربع حركات فلو علل حركة العين بالتقاء الساكنين المعلل بسكون اللام المعلل بحركة العين فيلزم الدور وسكون رح

وقتل يقتل بفتح عين الماضى وضم عين المضارع وعلم يعلم بكسر
العين فى الماضى وفتحه فى المستقبل وفتح يفتح بفتحهما وكرم يكرم
بضمه فيهما وحسب يحسب بكسره فيهما وسمى الثلثة الاول دعائم
الابواب جمع دعامة وهى عمود البيت اى اصولها لاختلاف
حركاتهن فى عين الماضى والمستقبل فكان معنى الماضى مخالف
المستقبل وكذلك ينبغى ان يكون لفظه مخالفا ليتطابق اللفظ والمعنى
فى الاختلاف فلا شك ان ما وقع فيه مخالفة اصل بالنسبة الى غيره وكثرتهن
اى ولكثرة استعمالهن فانها سبب لفصاحة الكلمة فيكون سببا للاصالة و
لذلك قدمها على الثلثة الاخيرة واما تقديم بعض الاول على بعضها
فلان الاختلاف فى الاول اكثر لان مخالفة الفتح الكسر اكثر من مخالفة
الفتح الضم لان الفتح علوى والكسر سفلى والضم بينهما فيشبههما
الوحدان واما تقديم الثانى على الثالث فلفتح عين ماضيه ومن
قدم الثانى على الاول نظر الى ان الضم علوى فانه قوى او قصد
التدريج فى النزول من العلو الى السفل الذى هو الاصل لخفته
وصواحقه بالتقديم بعض الاخر على بعضها فلفتح عين الاول
فى الماضى والمضارع والكسر استعمال بالنسبة الى الثانى واما
تقديم الثانى على الثالث فللنظر الى ان الضم فوقى و ...
والى ان استعماله بالنسبة الى الثالث وانما لم يجئ من مكسور
العين فى الماضى مضموم العين فى المضارع لئلا يتحرك حرف
واحد بالاثقل بعد الثقل ولم يجئ من مضموم العين فى الماضى و
مفتوح العين فى المضارع لئلا يكون كالطفرة بسبب انتفاء

اذا كانت دعامة بمعنى عمود البيت وعمود البيت اصله فقول الشارح اى اصولها تفسير المص دعايم فى دعايم الابواب منه

فان الضم اثقل الحركات دونه و الفتح خفيف منه

اى فتح يفتح منه

والكسر سفلى والكسر ضعيف بالنسبة الى الضم منه

اى التحرك دفعة بحيث لا تلتفت و لا انتقال اصلا اذا انتقل اللسان من الاثقل الى الاخف ابن منصور التدرج مطلوب الطفرة الوثب فى ارتفاع كالطفرة منه

التدريج في الانتفاء من الاثقل الى الاخف ولا مكسور العين
فيه لئلا يلزم الجمع من الضم الثالث والكسر للضرورة ولما
كان سبب دخول الابواب الثلثة الاول في الدعايم امران
اختلاف الحركات وكثرة الاستعمال وكان انتفاء احدهما
فقط كافيا في عدم الدخول فيها اشار الى ان عدم دخول الثلثة
الاخير فيها انما هو لانتفاء الامرين جميعا في نفس الامر لا لانتفاء
احدهما فقط اذ لم يتعرض لذلك لم يعلم ان عدم الدخول فيها في
نفس الامر لانتفاء احدهما فقط او لانتفائهما جميعا ولما كان انتفاء
الامر الاول فيها ظاهرا اكتفى بذكره مرة في اولها وقال وفتح يفتح
لا يدخل في الدعايم لانعدام اختلاف الحركات في عين الماضي والمستقبل ولعدم مجيئه اى باب فتح يفتح بغير حرف الحلق عينا او لاما
والتزموا فيه فتح العين في الماضي والمضارع ليقاوم خفة فتح
العين ثقل حرف الحلق ولذلك لم يدخلوا الفاء في التوديد
ولم يقولوا اوفاء لزوال ثقل الفاء بسكونه في المضارع ولا يرد مثل
دخل يدخل لانه دليل بعد الوقوع ولما لم يجئ بغير حرف الحلق
انعدم كثرة الاستعمال ايضا واما ركن يركن وابى يابى بفتح
العين في الماضي والمضارع فيهما من غير حرف حلق هذا الف
وقوله فمن اللغات المتداخلة والشواذ تفسيره على تنبيه يعني
ان ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر وركن
يركن بكسرها في الماضي وفتحها في الغابر لغتان فاخذ الماضي
من الاولى والمضارع من الثانية فقيل ركن يركن فيهما
الا انه

اى اول الثلثة الاخير ذكره في شرح الشافية في اول باب الماضي في الاصل عبد الله ان الباب الثالث في الاصل بكسر العين او بضمه واما فتح لاجل حرف الحلق

اى لكون حرف الحلق عينا ولاما

اى لم يلزموا الفتح في مثل

اى قولنا يفاول

اى في ركن يركن وابى يابى

الا انه من باب فتح يفتح فلا نقض وعند الزمخشري رح ركن يركن من
الشواذ السابقة عن المواضع فهي حكمه المستثناة فكانه قال القياس كلا
الا في هذه الصور واما بقي يبقى وفني يفنى وقلى يقلى بفتح عين الماضي
والمضارع في الكل من غير حرف حلق فلغات طي قبيلة طي وقد
فروا اى فارين من الكسرة الى الفتحة يعني ان الاصل فيها كسر العين
في الماضي فقلبوا الكسرة فتحة لان من القياس عندهم ان قلبوا
الكسرة الى الفتحة يعني التي قبل الياء فتحة ثم يقلبوا الياء الفا للتخفيف
وباب كرم يكرم لا يدخل في الدعايم لانعدام اختلاف الحركات و
انعدام كثرة الاستعمال لانه لا يجئ الا من الطبايع اى الافعال الطبيعية
اى الغريزية التي جبل الفاعل عليها من غير اختيار منه كالحسن والكرم
والا من النعوت اى الصفات اللازمة ولا جل ان هذا الباب للصفات
اللازمة اختير للماضي والمضارع منه حركة لا تحصل الا بلزوم احدى الشفتين
للاخرى واضمامها بها اعني الضمة رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها
وباب حسب يحسب لا يدخل في الدعايم لانعدام الاختلاف ولقلته
في الاستعمال فيه اشارة الى ان قلة استعمال هذا الباب لذاته لا بسبب
من الاسباب ولا بشرط من الشروط وقد جاء فعل يفعل بضم العين
في الماضي وفتحها في الغابر على لغة من قال كدت تكاد اصلها كودت
بضم الماضي وفتح المضارع وكلها شاذة والقياس كدت تكاد بكسر الكاف
في الماضي من باب علم كفضل يفضل بكسر العين في الماضي وضمها
في الغابر ودمت تدوم شاذان والقياس فضل يفضل من باب نصر و
دمت تدوم من باب حسن كذلك كدت تكاد شاذ قال الزمخشري

اى في الكلمات المذكورة منه

اى من كسرة العين الماضي في الاول وفي الثاني ومن كسرة العين المضارع في الثالث منه

والاظهر ان يقال اى من افعال الطبايع فلتسمن قبل حذف المضاف منه

ولا يجوز ان يكون من باب فتح يفتح لعدم حرف الحلق فيه ولان الاجوف لا يجئ من الباب الثالث منه

مع كونه ظاهرا بكدت تكاد بكسر الكاف في ماضيه اذ لابد منه في تبو بالحال بالنداخل منه

ودمت بكسر الدال تدوم بضمها نحو فضل يفضل

رح ثلثها من المتداخلة فكان الصنف رح لم يظهر بكسرة تكود بالضم فيهما وفضل يفضل بالكسر في الماضي والفتح في الغابر وبهت تدام بالكسر في الماضي والفتح في المضارع فحكمه شذوذها واعلم ان بعضهم قدم الرباعي المجرد على المشعبات نظرا الى ان الثلاثي المجرد والرباعي المجرد اصلا فراعى مناسبة الاصالة بينهما فلم يفصل بينهما والمص رح قدم منشعبة الثلاثي المجرد على الرباعي المجرد رعاية لمناسبة الاصالة والفرعية بينهما فقال واثنى عشر لمنشعبة الثلاثي اى المتفرعة عليه اما بزيادة حرف او حرفين او ثلثة احرف ولم يرد الزيادة على الثلثة لئلا يلزم زيادة الزايد على الاصل ثم قدم ما زيد فيه حرف واحد على ما زيد فيه حرفان وقدم ما زيد فيه حرفان على ما زيد فيه ثلثة احرف رعاية للترتيب الطبيعي فما زيد فيه حرف واحد فثلثة ابواب وذلك نحو اكرم اكراما بزيادة الهمزة المفتوحة في اوله وانما كسرت في المصدر فرقا بينه وبين الجمع على افعال ولم يعكس لثقل الجمع وخفة الفتح وهذا باب الافعال قدمه لان الزيادة في الاول ونحو قطع تقطيعا بتضعيف العين قيل الزايد هو الاولى لان الحكم بزيادة الساكن اولى وقيل الثانية لان الزيادة بالاخر انسب وسيبويه اجاز الوجهين لتعارض الدليلين وهذا باب التفعيل قدمه لان الزايد من جنس الاصل ونحو قاتل مقاتلة بزيادة الالف بين الفاء والعين وهذا باب المفاعلة وما زيد فيه حرفان فخمسة ابواب نحو تفضل تفضلا بزيادة التاء في اوله وتضعيف العين وهذا باب التفعل قدمه لان احدى الزايدتين من جنس الاصل

ونحو

الانشعاب التفرق فمعنى منشعبة الثلاثي ما يتفرق منها ويتفرع عليها منه

هذا التعريف منقوض بامثلة المضارع واسم الفاعل والمفعول فانها مما يصدق عليه هذا التعريف وليس بمنشعبات منه

ونحو تضارب تضاربا بزيادة التاء في اوله والالف بين الفاء والعين وهذا باب التفاعل قدمه لمشاركته الاول في زيادة التاء في الاول ونحو انصرف انصرافا بزيادة الهمزة والنون في اوله وهذا باب الانفعال قدمه لان الزوائد ثمة في الاول ونحو احتقر احتقارا بزيادة الهمزة في الاول والتاء بين الفاء والعين وهذا باب الافتعال وستعرف وجه تقديمه على باب الافعال ان شاء الله تعالى و ما زيد فيه ثلثة احرف فاربعة ابواب نحو استخرج استخراجا بزيادة الهمزة والسين والتاء في الاول وهذا باب الاستفعال قدمه لان الزايدين في الاول ونحو اخشوشن اخشيشانا بزيادة الهمزة في الاول والواو بين العين واللام وبحرف من جنس العين بعد الواو بالاتفاق لانعدام سكون الاول وهذا باب الافعيعال قدمه لان احدى الزوايد من جنس الاصول ونحو اجلوذ اجلواذا بزيادة الهمزة في الاول والواوين بين العين واللام وهذا باب الافعوال قدمه لان كل الزوايد فيه قبل الاخر ولئلا يلزم تاخر احمار اذ له بحث ونحو احمار احميرارا بزيادة الهمزة في الاول والالف بين العين واللام وحرف من جنس اللام في آخره اتفاقا لان سكون الاول هاهنا للادغام بخلاف سكون فعل وتفعل فانه للفرار عن توالي الحركات الاربع من اول الامر وهذا باب الافعيلال قدمه لانه في قسمه ولكونه ابلغ من احمر في المعنى ونحو احمر احمرارا بزيادة الهمزة في اوله وحرف من جنس اللام في الاخر ايضا وهذا باب الافعلال وانما ذكره في قسم الذي زيد فيه ثلثة احرف مع ان الزايد فيه حرفان لمناسبته احمار في البحث والمعنى

في بيان باب احمار واحمر

اي كما زيد فيه ثلثة احرف فيه

اي كما هو الاتفاق فيه

وتكرير اللام بل هو منقوص منه ولهذا قال اصلها اي اصل احارّ وه
احترّ احارر واحمرر فادغمنا اي الحرفان المتجانسان اعني الرائين
بعد سلب حركة اوليهما وتينك الصيغتين للجنسية ويدل
عليه اي على اصلها احارر واحمرر بفك الادغام على ما
صرح به صاحب المفتاح وهو الظاهر من كلام المص ايضا
ارعوى وهو ناقص من باب افعلّ فانه لو كان اصلها احارّ و
احمرّ من الاصل بلا ادغام لوجب ان يقال ارعوّ لانه من بابهما
فلما قيل ارعوى بلا ادغام لمانع منه علم ان اصلها احارر
واحمرر وفايدة كون اصلها بالفك يظهر في تقطيع الشعر
اذا وقعا فيه وهذا الدليل مخصوص باحمرّ واما احارّ فمحكم على القياس
عليه لانه منقوص احارر وايضا يدل عليه وجود النظاير
وهو افعوّل وافعوعل وافعنلل يعني لو جعلنا الاصل احارّ
ثم صير الى الادغام تيسر المناسبة بينه وبين نظايره
بخلاف ما لو جعلنا مدغما من الاصل ويحل ان يوجبان يقال
اي اصلهما احارر واحمرر بفتح ما قبل الاخر حملا على الاخوات
بدليل فتح ما قبل الاخر فيما لم يدغم لمانع ارعوى ويحال معرفة
حال ما قبل الاخر في المضارع على الحمل على الاخوات فيكون قوله
فادغمنا للجنسية وقوله ولا يدغم لانعدام الجنسية بيان
المواقع اي لا يقع الادغام في ارعوى لان اصله ارعوو
وقدم الاعلال على الادغام لان الاعلال قبل الادغام فلم يبق
المجانسة وانما قلنا الاعلال قبل الادغام لان سبب الاعلال

فانه بعد حرفين اذا كان اصلها احارر واحارر واما اذا كان احارّ واحمرّ من الاول فبعد حرف واحد

الظاهر في التحرير ان يقال بان يقال ان اصلها احارر بحذف لفظة على بدليل قوله بدليل فتح ما قبل الاخر ... تعد وتدبر

اي فلم يدغم لانه موجب

حرجم الابل ردّ بعضها على بعض واحرجم اراد الامر ثم رجع عنه ... بعضها على بعض
وارادخمو المحر نجم العدد الكثير قاموس وشملل واشملل عجلي شمر واسرع كذا في القاموس

موجب للاعلال يعني كلما وجد سبب الاعلال وجد الاعلال وسبب
الادغام ليس بموجب الادغام يعني ليس كلما وجد سبب
الادغام وجد الادغام بل يجوز ويدل عليه امتناع التصحيح
في شئ من باب رضي اي لا يجوز ان لا يعل كلمة باب رضي
ويقال رضو وقوو وطرو وغيره مثلا على الاصل وجواز الفك في
باب حيي ولان الاعلال فيه تخفيف بالنسبة الى الادغام ولان
الاعلال قد ينظر فيه الى حرف واحد بخلاف الادغام فانه ينظر الى
حرفين البتة وواحد من تلك الابواب الخمسة والثلثين للرباعي
المجرد ولم يضعوا له الا بابا واحدا لانه لما كثر حروفه والتزموا فيه
فلم يبق فيه للتعدد انما يكون باختلاف الحركات ثم لما لم يكن في
كلامهم اربع حركات متواليات سكنوا الثاني اذ في اسكان غيره
مانع لا يخفى نحو دحرج دحرجة ودحراجا وابواب ثلثة منها المنشعبة
الرباعي المجرد ولم يضعوا لها اكثر من ثلثة ابنية طلبا للتخفيف
وزادوا فيها حرفان او حرفين دون اكثر لئلا يخرج عن الاعتدال
وقدم ما زيد فيه حرفان لانه اثنان فهما غالبان نحو احرنجم احرنجاما
بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام الاولى وهذا باب
الافعنلال قدمه لتقدم الزيادة فيه ونحو اقشعر اقشعرارا بزيادة الهمزة
في الاول وتكرير اللام الثانية وهذا باب الافعلال وما زيد فيه حرف واحد
نحو تدحرج تدحرجا بزيادة التاء في الاول وهذا باب التفعلل وستة منها
للملحق دحرج اي مزيدا على الثلاثي المجرد للالحاق بدحرج نحو شملل شملة
بزيادة حرف من جنس اللام في اخره وهذا باب الفعللة قدمه لان الزايد

حتى يجمع على التصحيح منه

لا التعدد فيه مجال اذا التعدد ...

من تعذر الابتداء في الاول والتقاء الساكنين عند اتصال الضمير في الثالث وفوات فائدة المشابهة بكلمة الفاعل في الرابع منه

اي على ما زيد فيه حرف واحد منه

شملل شملة وشملالا

يقال شملت الناقة اي اسرعت

باب فوعل نحو حوقل يقال حوقل الشيخ حوقلة وحيفالا اذا كبر وعجز عن الجماع منه

فيه من جنس حروفه الاصول ونحو حوقل حوقلة بزيادة
الواو بين الفاء والعين وهذا باب الفوعلة قدمه
لقوة الواو ونحو بيطر بيطرة بزيادة الياء بين الفاء و
العين وهذا باب الفيعلة قدمه لتقدم الزايد ونحو جهور
جهورة بزيادة الواو بين العين واللام وهذا باب الفعولة قدمه
لاشتراكه مع حوقل في نفس الزايد ومع بيطر في كونه حرف علة واما
تقديمها على ما تقدم عليه فلتقدم الزايد ونحو قلسى قلساة بزيادة
الياء في الاخر ثم بالقلب الفا ولا يبطل به الالحاق لكونه محل التغيير
وهذا باب الفعلاة وخمسة منها مزيدة على الثلاثي المجرد وهي للحق
تدحرج نحو تجلبب تجلببا بزيادة التاء في الاول وحرف من جنس
اللام في الاخر وهذا باب التفعلل ونحو تجورب تجوربا بزيادة التاء والواو
وهذا باب التفوعل ونحو تشيطن تشيطنا بزيادة التاء والياء وهذا
باب التفيعل وجه تقديمات هذه الثلثة الاول من ملحقات
دحرج ونحو ترهوك ترهوكا بزيادة التاء والواو وهذا باب التفعول
قليلا لاشتراكه مع سوابقه في كون الزيادة في غير الاول واما
تقديم السوابق على ما تقدم عليه ترهوك فلكثرتها ونحو
تمسكن تمسكنا بزيادة التاء والميم في الاول وهذا باب
التمفعل واثنان منها مزيد على الثلاثي المجرد وهما الملحق
احرنجم نحو اقعنسس اقعنساسا بزيادة الهمزة في الاول و
النون بين العين واللام وحرف من جنس اللام في
الاخر وهذا باب الافعنلال قدمه لتقدم الزايد ونحو اسلنقى
اسلنقاء

وذو قلنسى قلنساة بزيادة النون بين العين واللام وهذا باب الفعنلة قدمه لتقدم الزايد صح

اي لبس الجلباب وهي الملحفة وهي ما تغطي به المرأة عند الخروج من البيت وهي تستعمل في العرب منه

ترهوك رداي سعفه

الطهارة المسكنة اي الذلة والصغر

القعس خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب وهو اقعس

في الاخر
اسلنقاء بزيادة الهمزة في الاول والنون بين العين واللام
والياء ثم بالقلب الفا ولا يبطل به الالحاق لما مر وهذا باب الافعنلاء
وانما قدم ملحقات دحرج على ملحقات تدحرج لتقدم دحرج على تدحرج
وقدم ملحقات تدحرج على ملحقات احرنجم لكثرة ملحقات تدحرج
ولما ذكر ان فعلا يلحق بفعلل اراد ان يبين ما به يعرف ذلك فقال في
مصداق حكم الالحاق والمصداق اسم آلة اي آلة صدق الحكم بالحاق
فعل بفعلل اي طريق معرفة صدق ذلك الحكم اتحاد المصدرين
في الوزن اي مصدري ذينك الفعلين فكانه آلة بين القوة
العاقلة وبين صدق الحكم بالالحاق وانما لم يحكم على اخرج بالالحاق
بالالحاق بدحرج مع اتحاد مصدريهما لانه كما يقال دحرج دحرجا يقال اخرج
اخرجا لان الاعتبار في دحرج بالفعللة لعمومها واطرادها في جميع صور
فعلل دون فعلال لعدم مجيئه في بعض الصور منه فانهم لم يقولوا
في قحطب وعربد قحطابا وعربادا بل قالوا قحطبة وعربدة ولان الشرط توافق
المصادر جميع واعلم ان المراد بالالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه
بزيادة حرف او اكثر اي جعل موازنا له في عدد الحروف والحركات والسكنات
ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا الاعلال في غير الاخر وجعل
ذلك الحرف الزايد في المزيد فيه مقابلا للاصل في الملحق به فيعامل بالملحق
معاملة الملحق به في احكامه من التصغير والتكسير وغيرهما فلا بد ان يكون
الملحق مماثلا وموازنا للملحق به ومعنى الموازنة وقوع الفاء والعين واللام
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمه حرف زايد فلا بد من مماثلته
في الملحق لا مجرد التوافق في الحركات والسكنات ولذلك حكم اقعنسس

ومصداق الشيء ما يصدقه قاموس

واما اراد الشارح لفظ الحكم بناء على ان الصدق مما يوصف به الحكم كثيرا منه

بانه ملحق باحرنجم ولم يحكم على استخرج لان استخرج بالنسبة الى احرنجم
على خلاف ماذكرنا فى الاصلية والزيادة جميعا اما فى الاصلية فلان
الخاء وهو الفاء وقعت موقع النون الزايدة فى الاصل واما فى الزيادة
فلان النون واقعة فى الاصل بعد الفاء والعين وليس فى الفرع
نون فى موضعها والفرق بين الاصل والملحق ان الملحق يجب ان يكون
فيه ما زيد للالحاق دون الملحق به مثلا عيب فى باب حوقل زيادة الواو
بين الفاء والعين دون باب دحرج وفى باب اقعنسس وتجلبب
وجلبب تكرير اللام دون باب احرنجم وتدحرج ودحرج وعلى هذا القياس
ثم اعلم ان احكام الابواب كلها موكولة على السماع وان لم يصرح
لم يتعرض لبيان معانى الابواب اقتفينا اثره وايضا لم يتعلق
الغرض من متعلم هذا الفن لمعانى الامثلة لم يذكرها

اى هذا فصل فى بيان امثلة الماضى وهو فعل دل وضعا
على معنى وجد قبل زمان اخبارك وهو يجيئ على اربعة عشر وجها
لما يجيئ وان كان القياس يقتضى ان يكون ثمانية عشر وجها
ولم يتعرض لتعريف الماضى والمستقبل لشهرة امرهما لانهما اكثر استعمالا
اصل المشتقات من المصدر او لاغناء اسميهما اللغويين عنه و
انما قدم الماضى على المستقبل للاصل بالنسبة اليه لان الماضى مزيد عليه
والمستقبل مزيد نحو ضرب تقول ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن ضربت
ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت منتهيا الى ضربنا وانما
بدأ فى اطراد الامثلة بالغايب نظرا الى عدم الزيادة فيه ومن بدأ
بالمتكلم نظر الى انه الاصل ولما كان البحث عن احوال اواخر بعض
وجوه

الفصل ... بمعنى الفاصل

وجوه الماضى حركة او سكونا مبنيا على بناء الماضى اذ لم يعرف ان ما
الاصل فى آخره ما لم يتصور بيان سبب العدول عن هذا
الاصل فى بعض وجوهه تعرض لبنائه وتعرض ايضا لاعراب المستقبل
وبناء الامر على سبيل الاستطراد تاييدا لبناء الماضى حركة كما والآ فليس شئ
منهما من وظيفته فقال انما بنى الماضى لفوات موجب الاعراب فيه اى
الفاعلية والمفعولية والاضافة لانه فعل والفعل لا يكون عرضة
لاعتوار هذه المعانى عليه ونحلى الحركة مع ان الاصل فى البناء
السكون لانه ضد الاعراب كما ان الحركة ضد السكون والاصل فى الاعراب
الحركة ليدل كل حركة على معنى من المعانى الموجبة للاعراب فاعطى السكون
للبناء تحقيقا للتضاد بينهما للمشابهة بالاسم فى الجملة يعنى فى وقوعه صفة
للنكرة وهى ما وضع لشيء لا بعينه كرجل نحو مررت برجل ضرب ومررت
برجل ضارب قدم ضرب للاهتمام لوقوعه صفة للنكرة وان كان
الاصل فيه الاسم وبنى على الفتح لانه اى الفتح اخ السكون لان الفتح
جزء الالف لما تقرر من ان الالف مركب من الفتحتين والالف اخ
السكون يعنى ان بين الفتح والسكون مناسبة لان بين الفتح والالف
مناسبة لانه جزءه وبين الالف والسكون مناسبة ايضا لان الالف ملزوم
السكون لانه ساكن ابدا فيكون بين الفتح والسكون مناسبة وحيث تعذر
السكون صير الى ما يناسبه من الحركات عملا بالاصل بقدر الامكان ولا يرد
على هذا نحو ضربوا وضربن ودعى لان احكامها مذكورة بعد هذا وقوله
ولم يعرب الماضى اشارة الى سوال وهو ان المستقبل اعراب مع فوات
موجب الاعراب فيه ولم لم يعرب الماضى ولو كان بسبب بناء الفعل انتفاء

فيكون جزءه ايضا فالسكون ... منه
وهو لان السكون ... جزء ...
اخاه ... فانه ...
الملازم ... كانه ... الاخر ...

موجب الاعراب فيه لوجب ان لا يعرب المستقبل لانتفائه فيه
ايضا واجاب بقوله لان اسم الفاعل لم يأخذ منه اى من الماضى
العمل اى لم يعمل اذا كان بمعناه لانه عمله مشروط بكونه بمعنى الحال
او الاستقبال بدليل الاستقراء وحكمة ان اسم الفاعل يشبه المستقبل صورة
ومعنى لموافقته له فى ذلك واذا كان بمعنى الماضى لم يكن موافقا له
اللفظ كما كان موافقا له فى المعنى فسقطت قوة المشابهة وضعف
فى كلا الجانبين حاله فلم يعمل وبالم يأخذ منه العمل لم يعطه الاعراب
بخلاف المستقبل فانه اعرب وان كان موجب الاعراب فائتا
فيه لان اسم الفاعل اخذ منه العمل اى عمل اذا كان بمعناه فاعطى
اسم الفاعل الاعراب له اى للمستقبل واللام فى له زائدة عوضا
اى لاجل العوض عما اخذه منه وهو العمل او من جهة العوض
او نقول بنى الماضى واعرب المستقبل به مع فوات موجب
الاعراب فيهما لكثرة مشابهته له ولا يفهم من ظاهر كلامه ان
المقصود الاصلى بيان سبب اعراب المضارع وبيان سبب بناء الماضى
استطراد مع ان الحال على العكس كما اشار اليه المفسر بكلامه مندرجا
فى التنزيل فى شان المشابهة فقال يعنى يعرب المضارع وان كان
موجب فائتا فيه لكثرة مشابهته لاسم الفاعل حيث يشابهه فى
الحركات والسكنات ووقوعه صفة للنكرة وخبر المبتدا كما يجى ان
دخول لام الابتداء كما يجى ان شاء الله تعالى وقوله بنى الماضى على
الحركة لقلة مشابهته اى الماضى له اى لاسم الفاعل اى مع فوات
موجب الاعراب فيه ناظر الى موجب اعراب المضارع لمشابهته
الكثيرة

الكثيرة باسم الفاعل وقوله لقلتها عتبار اضافته الى المشابهة
ناظر الى البناء وقوله مشابهته لا من حيث انه مضاف اليه القلة ناظر
الى البناء على الحركة فتدبر وبنى الامر اى المراد الامر بالصيغة فانه
البناء عند اطلاقه على السكون لعدم بقاء مشابهته له بوجه ما بحذف
حرف المضارعة زيدت الالف فى اخر الماضى للتثنية مطلقا نحو ضربا ضربتا
وضربنا وزيدت الواو فى آخره لجمع المذكر الغائب وزيدت النون فى اخره
لجمع المؤنث الغائبة والمخاطبة حتى يدللن اى الحروف المذكورة على
هما وهموا وهن اى يدل الالف على هما والواو هموا والنون على هن
واعلم ان اولى الحروف بالزيادة حروف المد لخفتها ولذلك كثر دورها
وخص الالف بالمثنى والواو بالجمع لان الالف قبل الواو ولانهما من
اول المخارج اعنى الحلق والواو من اخرها اعنى الشفة كما ان المثنى
قبل الجمع واختير الاول للاول والاخر للاخر ولان المثنى اكثر استعمالا من
الجمع فاختير له ما هو اخف اعنى الالف فتعين الواو للجمع اذ لا يمكن
زيادة الياء صونا للفعل عن اخى الجر الذى هو الياء ولما لم يبق
من حروف المد شئ يمكن زيادته زادوا لجمع المؤنث النون التى هى
شبيه لحروف المد فى اللين والمد والخفاء ولذلك اى ولا ث فى حروف
المد خفاء يمكن فى مدها اذا لقيت بعدها همزة مخالفة الا تظهر فى
جنب شدة الهمزة الا انهم لما قالوا ان الفاعل فى زيد ضرب هو هو
لضيق العبارة عليهم كما يجئ تحقيقه ان شاء الله تعالى فكانهم
قالوا ان الفاعل فى زيدان ضربا هو هما وفى زيدون ضربوا هو هو واو فى
هندات ضربن هى هن وهو مبنى المص رح الله الام على فقال زيدت

الالف في ضربا ليدل على ان تحته هما وزيدت الواو في ضربوا
ليدل على ان تحته هموا وزيدت النون في ضربن ليدل على ان تحته
هن ويدل على ما ذكرنا في ما سيأتي وخصت الميم في ضربتما لان تحته
انتما مضمر مع ان فاعل ضربتما بارز لا مستكن وضم الباء في
مثل ضربوا وان كان مقتضى القياس المذكور الفتح لاجل
الواو لان الضمة جنس الواو والجنس الى الجنس
انسب بخلاف رموا اى لم يضم ما قبل واوه لان الميم
ليست ما قبلها حقيقة وان كان ما قبلها صورة لان اصله
رميوا فيما قبله مضموم تقديرا وضم ما قبل الواو في رضوا وان
لم يكن الضاد ما قبلها حقيقة كالميم في رموا حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية الى الضمة التقديرية عدم ضم الضاد لان
اصله رضيوا اسكان الياء لنقل الضمة عليها ثم حذفها لالتقاء الساكنين
يلزم ذلك الخروج فضمت الضاد لئلا يلزم ذلك لانها ما قبل الواو
حقيقة فاختير الضمة للتناسب وان كان ذلك الخروج يندفع
بالفتحة بخلاف رموا فان الفتحة فيه اصلية كتب الالف
بعد واو الجمع في مثل ضربوا اى فيما لم يتصل به الضمير واما اذا
اتصل به فلم يكتب لعدم الالتباس حينئذ للفرق بين واو
الجمع وبين واو العطف مثل حضر وتكلم زيد ولولا كتابة
الالف بعد واو الجمع لم يعلم انه حضروا وتكلم زيد بضم الراء وكون
الواو وحدة والواو للجمع او حضر وتكلم زيد بفتح الراء وفتح الواو
وكون الواو للعطف وكتبت فيما لا التباس نحو ضربوا اذ واو العطف
لا تصل

لا يتصل لاطراد الباب ومنهم من يحذف الالف في يلتزم الالتباس
لندوره ولزواله بالقرائن وقيل كتب الالف بعدها للفرق بين
واو الجمع وبين واو الواحد في مثل لم يدعو ولم يدعوا على لغة من
لا يسقط الجازم عنده حرف العلة وكتبت في غيره طردا
للباب وجاء على هذا قوله هجوت زبان ثم جئت معتذرا
من هجو زبان لم تهجو ولم تدع حيث اثبت الواو في لم تهجو
هجوت وجئت بفتح التاء فيهما على الخطاب وزبان اسم رجل
ومعتذرا حال من ضمير جئت لم تهجو اى كانك لم تهج حيث
اعتذرت منه ولم تدع اى لم تترك الهجو اذ هجوته في الواقع
جعلت التاء علامة للمؤنث في ضربت فرقا بين المذكر والمؤنث
كما جعلت علامة له في ضاربة الا انهم خصوا المتحركة بالاسم والساكنة
بالفعل تعادلا بينهما اذ الفعل اثقل بحسب المعنى كما عرفت لان التاء
من مخرج الثاني من المخارج الكلية وهو الوسط والمؤنث ايضا
كالتاء ثان في التخليق مصدر المبني للمفعول اى المخلوقية لان
الله تعالى خلق آدم اولا ثم خلق حواء امرأة من ضلع من
اضلاعه كما قال الله تع خلقكم من نفس واحدة وخلق منها
زوجها فناسب التاء للمؤنث ولو جعل زيادة العلامة للمذكر
يحصل الفرق ايضا الا انهم رعوا مناسبة الفرعية بين
الزيادة والمؤنث وهذه التاء التي في ضربت ليست بضمير كما
يجيء في اخر بحث المضمرات واسكنت الباء اى اللام في مثل ضربن
بفتح النون وضربت بحركات التاء اى اذا اتصل بالفعل ضمير
مرفوع متحرك في الثلاثي المجرد وانما اورد مثالين اشارة الى

بل حركته نقط كالحرف الصحيح

فسر باللام للتعدية منه

اى في هذه الصورة منه

ان حركة ذلك الضمير قد يكون للضرورة نحو ضربت لما يجيء
ان شاء الله تعالى وقد يكون للتبعية نحو ضربن فانه لا ضرورة
في تحريكه اذ لو قيل ضربن لكن بسكون النون وفتح الباء على الاصل
لفتح الالتباس حركوها طردا على مثل ضربت مع قابليتها
للحركة من غير ضعف واختاروا الفتح لخفتها واسكنت لام
الكلمة في مثل ما ذكر ولم يترك على حركتها حتى لا يجتمع اربع حركات
متواليات فانه مستهجن فيما هو كالكلمة الواحدة نحو ضربت
فان التاء فيه كلمة على حدة لا ضمير وفاعل للفعل الا ان من الفعل
بمنزلة الجزء خصوصا اذا كان ضميرا متصلا لشدة اتصاله لفظا
ومعنى ولو لم يسكن الباء بل ابقى على الحركة لزم ذلك الاجتماع
واسكنوا اللام في الرباعي ايضا نحو دحرجت وان لم يلزم ذلك الاجتماع
الاجتماع على تقدير ابقائها على الحركة طردا للباب ومن ثمه اى من
اجل ان ضربن كالكلمة الواحدة لا يجوز العطف على ضميره اى على
ضمير مثل ضربن اى على الضمير المرفوع المتصل بغير التاكيد اى بغير
تاكيد ذلك الضمير بضمير منفصل لئلا يلزم عطف الاسم على جزء
الفعل لا يقال ضربت وزيد بغير التاكيد بل يقال ضربت انا وزيد
بتاكيد التاء بانا لان العطف كانه على المنفصل ولما اشترك التاكيد
والفصل بغيره في ان العطف فيهما على غير الضمير المذكور صورة
اكتفى المصنف رحمه الله بذكر التاكيد وانما خصه بالذكر ولم يقل
بغير الفصل مع انه اشمل لان التاكيد فصل ايضا اشعارا بان التاكيد
هو الاصل في جواز العطف اذ بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل
من

فيستقيم

من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده فما اتصل بتاكيده فيحصل
له نوع استقلالا ولذلك قال ابن الحاجب رح الا ان يقع
فصل فيجوز تركه ولا يحصل بالفصل نوع استقلال له اذ
لا يظهر بذلك ان ذلك المتصل منفصل من حيث الحقيقة
وانما يجوز ترك التاكيد مع الفصل لطول الكلام بغني عن
الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة
والحافظون عورة العشرة بالنصب ولذلك لم يذكر الزمخشري
في جواز العطف عليه الفصل بخلاف ضربتا اي لم يلزم فيه بعدم اسكان
الباء وابقائها على الحركة ذلك الاجتماع المحظور فيه لان التاء فيه
في حكم الساكن لان حركته في حكم السكون فلم يلزم ذلك المحذور
ومن ثمه اى ومن اجل ان حركة التاء في ضربتا في حكم السكون
يسقط الالف في كلمة الفات في مثل رمتا اصله رميتا قلبت الياء
الفا ثم حذفت لسكونها وسكون التاء لكون الحركة فيه عارضة
بسبب الف التثنية كما مر ولا اعتبار للعارض الا في الضرورة
ولذلك اعتبر حركة التاء في رمتا اذ لا يجوز حذف احد الساكنين اما
التاء فلانه علامة التانيث واما الالف فلانه علامة التثنية فاعتبر صورة
الحركة ضرورة الا في لغة ردية اصله رديئة قلبت الهمزة ياء وادغمت
مثل خطية من ردء بالضم صد جاد من الجد فان الالف لا تسقط فيها
اذ يقول اهلها رماتا باثبات الالف نظرا الى الحركة الصورية ومثل
مثل ضربتك لم يلزم فيه على تقدير عدم اسكان الباء وابقائها على
الحركة ذلك الاجتماع المستهجن لانه مثل ضربتك ليس كالكلمة

لانها كانت ساكنة فحركت لالف التثنية فحركتها عارضة والعارض كالمعدوم فتكون في حكم السكون

الواحدة وبينهما ذلك الاجتماع انما نحو فيما كالكلمة الواحدة
وانما قلنا انه كالكلمة الواحدة لان ضميره اى كاف الخطاب
في ضربك ليس ضمير فاعل بل هو ضمير منصوب والضمير المنصوب
ليس كالجزء من الفعل لانه مفعول والمفعول فضلة في الكلام يتم
الكلام بدونه بخلاف الفاعل وبخلاف مدبد وهو اللبن الغليظ
وعلبط وهو قطيع من الغنم اى لم يلزم من عدم الكان احد حروفهما
وابقائها على الحركات ذلك الاجتماع الممنوع لان اصلهما مدابد وعلابط الالف
ثم قصر اى حذف الالف منهما للتخفيف والتوسعة في الكلام بعد ان ذلك
الاجتماع وان كان ثابتا في الصورة الا انه منتف في التقدير فكانه [illegible]
ثابتا وللتنظير كما في مخيط اصله مخياط بالالف قصر الالف للتخفيف
والتوسعة والمقصور القصيرة من الابرة وخلافه بخلاف ضربن وحذفت التاء
في ضربن اصله ضربتن فلما حذفت التاء السكنت الباء كيلا يجتمع علامتا
التانيث احدهما التاء والاخرى النون فان النون وان كان ضميرا
الا انه ضمير جمع المؤنث كما حذفت التاء في مسلمات اصله مسلمتات حذفت
التاء الاولى لئلا يجتمع علامتا التانيث من جنس واحد وحذفت
الاولى لان في الثانية زيادة يعني وهي الدالة على الجمعية
فكان حذف الاولى اولى وانما حذفت في ضربن وان لم يكونا اى العلامتان
من جنس واحد لان التاء ليس من جنس النون لانهم لو لم يحذفوه لثقله
التكرار اللفظي كما كانتا من جنس واحد في مسلمات لانهما تاءان فيه
ووجد ثقل التكرار اللفظي فيه كالمعنوي لتنقل الفعل لكثرة صواحبها
فيه مطلقا بخلاف حبليات لعدم الجنسية اى لم يحذف احد العلامتين
الالف

الالف والياء المنقلبة من الف التانيث بل يجوز اجتماعهما فيه لعدم
كونهما من جنس واحد وخفة الاسم وانما وجب قلب الف حبلى
في الجمع لئلا يجتمع ساكنان ولم يحذف احدهما لان الثانية للجمع
والاولى تعني في الكلمة وهو لزوم تانيثها وليس [illegible] فاء الفعل
وعين فل ولام عزت وانها ليست لمعنى زائد على كونها اجزاء
من الكلمة فافهم والامثل تاء مسلمة فان الكلمة لم توضع معها
بل هي عارضة على مسلم الا انه يمكن حبل حبلى زيدت عليه الف التانيث
بل وضعت حكما بالالف لو حذفت لفات الغرض ولما جاء الياء
للتانيث في هذي فانها تانيث حقيقة بخلاف الواو وقلبت ياء وهي بين
تثنية المخاطب والمخاطبة لانك تقول ضربتما وضربتما ضربتما و
ولا ينافي هذا قوله في صدر الفعل يجيئ على اربعة عشر وجها لان
ضربتما باعتبار كونه تثنية ضربت بكسر التاء وصيغة اخرى تقديرا وانما
نحن فهو تثنية انا او معه مذكرا او مؤنثا فلا فرق في التقدير
فلذلك يقال ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن بذكر ضربتما
مرتين وهو هما هم هي هما هن انت انتما انتم انت انتما انتن بذكر
التثنيتين بخلاف انا نحن اذ لا يقال انا نحن بذكر نحن مرتين وسوى
بين الاخبار اشار ايضا اى نفس المتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا
حيث يقال فيهما ضربت ومعه غيره مذكرا كان او مؤنثا وتثنية وجمعا
اذ يقال في كلها ضربنا لقلة الاستعمال في التثنية بالنسبة الى المفرد
وحكمتها احتياجها في حصولها الى ضم احد المتكلمين الى اخر بخلاف
المفرد وبالنسبة الى الجمع ايضا لعدم الاتساع فيها اذ لا تستعمل [illegible]

الا في اثنين فقط بخلاف الجمع فان صيغته قلته تستعمل في
الثلثة وفي الاربعة وفي الخمسة وفي الستة وفي السبعة الى
العشرة وصيغة كثرته تستعمل فيما فوق العشرة استعمالا
ما بلغ فلا تعيين فيما يستعمل فيه الجمع ففيه اتساع وكثرة
استعمال بخلاف التثنية والحاصل ان في صياغة التثنية نوع حرج
ليس في الجمع ذلك وهو حصر المراد على فردين وفيه كلفة
بينة بخلاف الجمع فان فيه ارسال المراد ولما كان استعمال
التثنية قليلا لم يبال بالالتباس فيها بخلاف المفرد والجمع فانه لما
كثر استعمالهما بالنسبة اليها لم يستحسن الالتباس فيهما وسوى ايضا
بين تثنيتهما لكون وضع الضماير للايجاز فان تمام المقصود من
زيدان في التسوية بين التثنيتين ان لا يجعل لكل واحد منهما صيغة
على حدة يناسب غرض الايجاز وسوى بين الاخبارات لحصول
عدم الالتباس في الاخبارات لان المتكلم يرى في اكثر الاحوال
او يسمع صوته فيعلم انه مذكر او مؤنث او واحد او جمع كما يجيء
ولم يذكر التسوية بين الغايب والغائبة اكتفاء بذكر التسوية
بين تثنيتي المخاطب والمخاطبة او اكتفاء بذكرها في بحث المضمر
لعل بحث استوفى احكامها من التسوية وغيرها ولم يكتف بذكرها على
سبيل الاستطراد في بحث المضمرات واعلم ان وضع صيغ متعددة
لمعان متعددة لما كان للتحرز عن الالتباس على تقدير اشتراك
صيغة واحدة بين معنيين او اكثر واستغنى عنه فيما لا يقع فيه
الالتباس ولم يحتج الى الاعتذار فيه في التسوية بقلة الاستعمال
والايجاز

والايجاز وغيره بما فوقه بحسب صرف قوله وضع الضماير للايجاز
الى التسوية بين التثنيتين كما هو مقتضى سوق كلامه وان لا
يجعل شاملا للتسوية بين الاخبارات بالتسوية لم يحتج
فيها الى عذر من الايجاز وغيره فليتامل والا فالواجب ان تقدم
الكلام وزيدت الميم في ضربتما اي في تثنيتي المخاطب والمخاطبة
مع ان قياسهما على ساير الثاني يقتضي ان يقال ضربتا حتى
لا يلتبس ضربتا بالف الاشباع وهو الالف المتولد من الفتحة
باشباعها فاذا اشبعت فتحة ضربت وقيل ضربتا لم يعلم
انه مفرد والالف للاشباع او التثنية والالف لها فيحصل الالتباس
في الوقف ولا شك ان الاشباع واقع في كلامهم كما في مثل قول
الشاعر اخوك اخو مكاشرة اي ملازم تبسم واضحك وحياك الاله
فكيف انتا اصله انت بالقصر اشبعت فتحة التاء في الوقف
فتولد منها الالف اي على اي حال انت بمنفك تلك الحال عن الفكرة
والانبساط مع اهلك تعير زوجها باخيه وكان زوجها قبل هذا اغضب
الميم في ضربتما للزيادة لدفع الالتباس مع انه مندفع بزيادة غيرها
لان تحته انتما مضمر فزيدت الميم فيه لموافقة انتما وقد سبق
توجيه هذا التسامح فقوله انتما مبتدأ وقوله مضمر خبره وقوله تحته ظرف
للخبر قدم للاهتمام وادخلت الميم في انتما دفعا لذلك الالتباس
لعدم امكان زيادة حرف العلة لانها مستثقلة قبل الالف وخصت
الميم للزيادة لقرب الميم من التاء في المخرج فان التاء مما بين الثنايا
الثنايا وطرف اللسان والميم من الشفتين ولا شك في قرب الثاني

من الاول مع انها اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة
لانها غنة في الخيشوم كما انها مدة في الحلق وانها من مخرج الواو
ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وقيل انما اخترت الميم بالزيادة
في التثنية لانها اي للفظ هما يعني انهم لما كانوا ابدلوا من الواو
في هما كما يجيء في بحثه التزموا الميم في جميع الباب طردا له وضمت
التاء في ضربتما لانها اي التاء ضمير الفاعل الرفع في المعرب
ولما لم يمكن الرفع في المبني حركوه بحركة تشبيهه به عملا بالاصل بقدر
الامكان وهي الضم فانه شبه الرفع خطا ولفظا واعلم انهم
اختلفوا في ضمير الفاعل في مثل ضربتما وضربتموا وضربتن فقيل انه التاء
وحدها واما الالف والواو والنون فعلامات للتثنية وجمع المذكر
وجمع المؤنث واشار اليه هنا حيث قال التاء وحدها ~~واما الالف~~ ان
ضمير الفاعل وقيل الفاعل هولاء الحروف واما التاء فعلامة الخطاب واشار
اليه فيما يجيء بقوله وضمير الجمع فيه محذوف حيث جعل الواو ضميرا وفاعلا
وقيل الفاعل هو مجموع التاء وواحد من هذه الحروف واشار اليه اذ يكفي
احدهما للفاعل ولا حاجة الى ضم الاخر اليه مع ان الاصل الاكتفاء باحدهما
وفتحت التاء في الواحد اي لم يضم مع انه الاصل خوفا من الالتباس بالمتكلم
ولا التباس في التثنية بواسطة زيادة الميم فبقيت على اصل الحركة
والتفصيل انهم زادوا التاء للمخاطب وتاء للمخاطبة وتاء المتكلم
وحركوها في الجميع خوف اللبس بتاء التانيث وضموها للمتكلم
لان الضم اقوى والمتكلم مقدم فاخذه وفتحوها للمخاطب
اذ لم يمكن الضم للالتباس بالمتكلم والفتح راجح لخفته والمذكر
مقدم

مقدم فاخذه وبقيت الكسرة والمخاطبة فاعطيتها ولان الياء تقع
ضميرا لها نحو اضربي والكسرة اخت الياء فناسب اعطاؤها للمخاطبة
وقيل ضمت التاء في ضربتما اتباعا للميم لان الميم حرف شفوية فجعلوا
حركة التاء التي هي ما قبل الميم من جنسها وهو جنس الميم من الحركات
الضم الشفوي ليناسب الميم حركة ما قبلها زيدت الميم في ضربتم حتى
يطرد بتثنية في زيادة الميم ولئلا يلتبس بها والاشباع في الوقف
وسكنت الميم لانه انما ضموها لاجل الواو ولما حذف الواو بقي على الاصل
الذي هو السكون وضمير الجمع اي جمع المذكر المخاطب فيه اي في ضربتم
محذوف وذلك الضمير المحذوف هو الواو ولان اصله ضربتموا
بدليل عود الواو عند اتصال الضمير نحو ضربتموه فان الضماير مما يرد
الاشياء الى اصولها فحذفت الواو ولانهم لما ثنوا الضماير وجمعوها
والقصد بوضع متصلها التخفيف شبهوا نوني المثنى والمجموع بعد
الالف والواو كما اثبتوها في هذان واللذان والذين فوقع الواو
في الجمع في الاخر مضموما ما قبلها فحذفت لان الميم مع الواو بمنزلة
الاسم كهو لان الميم يجعل كثيرا من الافعال اسما كمضارعات الزوايد
على الثلثة ولا يوجد في جنس الاسم متمكنة وغير متمكنة واو ما قبلها
مضموم في كلامهم لكونه مستثقلا حسا مع الامن من التباس المثنى
ثبوت الالف فيه دون الجمع الاسم الاتي اخر الاسم هو من غير المتمكن
فالا يوجد في المتمكن اسم بهذا الوصف اصلا وفي غير المتمكن لا يوجد غير
هو ولو لم يحذف الواو وكان على خلاف ما عليه كلامهم ولما حذف
الواو لم يبق الاحتياج الى الالف الذي يكتب بعد الواو وحذف ايضا

الشفة واحد شفاه واصلها شفهة بحذف الهاء تخفيفا وتصغيره شفيهة على الاصل ... مختار الصحاح

عبارة عن ذلك الاستثقال المحسوس

ومن ثمه اى ومن اجل انه لا يوجد فى آخر الاسم واو ما قبلها مضموم
غير هو يقال فى جمع دلو ادل اصله ادلو قلبت الواو ياء لوقوعها
طرفا بعد ضمة ثم كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض و
لو حذف الواو ابتداء بقى بضم اللام اولا اذ لا وجه لزواله فبقى
بضم اللام اثر ذلك الاستثقال المحسوس بخلاف ضربوا اى لم
يحذف الواو منه لان بابه مع الواو وليست بمنزلة الاسم لان الباء
لا يجعل شيئا من الافعال اسما كما جعله المبهم وبخلاف ضربتموه
اى لم يحذف واوه وان كان قبل واوه ميم [illegible] الواو
لانه خرج من كونه فى الطرف بسبب اتصال الضمير
فلم يوجد شرط حذفه الذى هو وقوعه فى الطرف فلم يجب
كما خرج الياء من الطرف باتصال التاء فى العظاية بفتح
العين المهملة والظاء المعجمة ولذلك لم يجب قلبها
همزة لانه كما يقال عظاءة بالقلب يقال عظاية بلا قلب مع
انها وقعت بعد الالف الزائدة لانها من العظى وهو الشدة
وشد نون ضربنّ اى نون جمع المؤنث المخاطبة دون ضربن
اى نون جمع المؤنث الغائبة لان اصله اى ضربنّ ضربتمن
بالميم حملا على التثنية لانها ضربتما بالميم فادغم الميم بعد قلبه
نونا فى النون لقرب الميم من النون فى المخرج لان الميم من
الشفة والنون مما بين طرف اللسان وفويق الثنايا ولا شك
انهما متقاربان ومن ثمه اى ومن اجل ان الميم قريب من النون
تبدل الميم نونا فى مثل عنبر اى فى كل نون وقعت ساكنة قبل الباء
وعنبر

وعنبر يتلفظ بالميم ويكتب بالنون تنبيها على اصله وكتابتها بالميم
فى الكتاب لتصوير اللفظ لان اصله عنبر وانما ابدلوها ميما لانهم لو
تركوها والحال ان الحرف الذى بعدها من حروف الشفة وهو الباء
فان اظهرت النون اى تلفظت على حالها على ما هو مصطلح القراء استثقلت
يعرف بالوجدان ايضا وان اخفيت على ما هو مصطلحهم ايضا
استثقلت كما يشهد به الوجدان ايضا وان ادغمت فى الباء قلبها باء
لتقاربهما فى المخرج ذهب ما فى النون من الغنة فوجب قلبها ميما
ابقاء لغنتها مع عدم منافاة الميم للباء وقيل اصله اى اصل ضربنّ
بالتشديد ضربن بتخفيف النون بلا ميم لان العلة التى فى التثنية
لزيادة الميم لم يوجد ههنا والاصل عدم الحمل فاريد ان يكون ما
قبل النون ساكنا ليطرد بجميع نونات النساء فى سكون ما قبلها نحو
ضربن لئلا يجتمع اربع حركات متواليات ويضربن وتضربن حملا على
ضربن واضربن وليضربن ولا يضربن ولا تضربن للوقف والجزم
ولا يمكن اسكان ما قبل النون لاجتماع الساكنين اى لئلا يلزم اجتماعهما
احدهما الباء والآخر التاء ولا يمكن حذفها اى التاء دفعا لاجتماعهما
لانها علامة للخطاب والعلامة لا تحذف الا اذا اجتمع الشيئ واحد فحذف
احديهما للاستغناء عنها بالاخرى وههنا ليست حرف للخطاب علامة
اخرى حتى يحذف التاء فاضطروا الى زيادة حرف ولم يمكن الزيادة
من حروف العلة اما الالف والياء فلشبه التاء واما الواو فلكراهتهم
اجتماع علامة جمع المذكر مع علامة جمع المؤنث فادخل النون لقرب النون
الزائد من النون العلامة فى التونية وفى لفظ القرب اشارة الى ما

اى كون الاظهار بمعنى التلفظ على ما هو مصطلح القراء مستثقلة

اى الالتباس بالف الاشباع مثلها

اى اضربن

اى فى لتضربن ولا يضربن ولا تضربن

اى الزائدة والعلامة مثلا

ذكرنا من القيدين ثم ادغم احدى النونين فى الاخر للتجنيسة
اوقع الادغام بادرج اولهما فى الثانى وقيل انما زيدت حرف فى جمع
المؤنث ليكون بازاء الميم فى جمع المذكر واختير النون لمشابهتها الميم
سبب الغنة زيدت التاء لضمير شخص المتكلم الوحد مذكرا كان اومونثا فى
ضربت بضم التاء لان تحته اى ضربت انا مضمر وقد تم مطرده فى الاعراب و
والقياس ان يراد من حروف اتاك لانه لا يمكن الزيادة من حروف اتاك للتباس
لانه لو زيد الهمزة وهى حقيقة الف تحركت التبس تثنية الغايب ولو زيدت
النون التبس بجمع المؤنث الغائبة ولا يمكن ايضا ان يراد من حروف
العلة اما الالف فكما مر واما الواو فللزوم الالتباس بالجمع واما الياء
فلعدم تحمله علامة الفاعل اعنى الضم فاختيرت التاء للزيادة دون غيره
من حروف الزيادة لوجوده اى التاء فى اخواته اى اخوات ضربت وهى
ضربت وضربت وضربتما وضربتن واما زيادة التاء فى تلك الاخوات فحكم
وضعى ولعل حكمتها انه لما كان المخاطب من يلقى اليه الكلام اختير له حرف
شديد لينبهه عن سنة الغفلة والغى بسمعه الى ما يلقى اليه وهو شهيد والحرف
الشديد وهى اجدك قطبت ولا يمكن زيادة الالف منها للالتباس بالتثنية و
غير التاء مما بقى ليس من حروف الزيادة فتعين التاء وزيدت النون فى ضربنا
لضمير الشخصين المتكلمين مذكرين كانا او مؤنثين ولضمير الاثنين المتكلمة
المتكلمة سواء كانت على صيغة الذكورة او الانوثة لان تحته نحن ...
نون فزيدت النون فى ضربنا ليوافق ما اضمر تحته ثم زيدت الالف حتى لا
لا يلتبس بضربن اى بجمع المؤنث واختص الالف للخفة وقيل انما زيدت
النون لان تحته اننا مضمر وفيه نون ثم زيدت الالف دفعا للالتباس
واختص

واختص الالف لوجوده فى اننا وتدخل المضمرات المرفوعة والمنصوبة
اى تتصل وانما عبر عن الاتصال بالدخول لينبا فى المتكلم من المتصل
اذ المتبادر من الاتصال اللغوى فى الماضى واخواته من الافعال واما
الصفات فدخلها المرفوع والمنصوب كالافعال والمجرور ايضا ولا يتصل
بالحروف الا المنصوب والمجرور وهى اى جميع المضمرات تنتهى الى ستين نوعا وانما
انحصرت فيها لانها اى المضمرات فى الاصل ثلثة احدها مضمر مرفوع وثانيها
مضمر منصوب وثالثها مضمر مجرور وانما انحصرت فى الثلثة لانها كناية
عن المظهر وهو اما مرفوع واما منصوب واما مجرور ثم يصير كل واحد منها
اى من تلك الثلثة اثنين متصل ومنفصل نظرا الى اتصاله اى اتصال كل
واحد منها وانفصاله لانه ان استقل فى التلفظ فمنفصل والا فمتصل فاضرب
الاثنين اى المتصل والمنفصل فى الثلثة اى المرفوع والمنصوب والمجرور
اى اجعل كل واحد من المتصل والمنفصل مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وهذا اى
جعل كل واحد من المضروب فيه هو معنى الضرب فليكن على ذكر منك حتى
يصير المجموع الحاصل من الضرب ستة ثم اخرج انت من تلك الستة
المجرور المنفصل حتى لا يلزم تقديم المجرور اى جواز تقديمه على الجار يعنى
لما احتيج الى التقديم والتاخير فى الضماير بحسب المقام وضعوا الضمير المنفصل
لهذا اذ هو الصالح له دون المتصل ولما جاز تقديم المرفوع والمنصوب فى
المظهر نحو زيد فعل وعمرا اكرمت وضعوا لهما المنفصل من المضمر جريا بالمضمر
مجرى المظهر ولما لم يجز تقديم المجرور على الجار فى المظهر لانه كالجزء الاخير من
الجار ولذلك لا يجوز الفصل بينهما فى السعة لم يضعوا له المنفصل اذ لو
وضعوه له لزم جواز تقديمه على الجار على شان المنفصل والفرض من و

وضعه وجواز تقديم الجزء الاخير ضروري الطلال فبقي لك من
تلك الستة بعد اخراجك المجرور المنفصل منها خمسة اى خمسة انواع
احدها مرفوع متصل وثانيها مرفوع منفصل وثالثها منصوب متصل
ورابعها منصوب منفصل وخامسها مجرور متصل ثم انظر الى المرفوع
المتصل وهو يحتمل ثمانية عشر وجها اى صورة الثمانية عشر معقول في
العقل بحسب اعتبار المراتب العرفية ستة منها في حق الغايب والغا
في مفرد كل منهما وفي تثنية كل منهما وفي جمع كل منهما وستة منها في
حق المخاطب والمخاطبة كذلك وستة في الحكاية اى المتكلم والمتكلمة
ثلثة له وثلثة لها مجموع الستات الثلثة ثمانية عشر واكتفى بخمسة
من الوجوه الستة في الغايب والغايبة بالاشتراك التثنية فيهما نحو
ضربا وضربتا ولا اعتبار للتاء في تثنية الغايبة لانها كانت ثابتة قبل
التثنية بل الضمير هو الالف فقط ولا دخل للتاء في اختلاف الضمير بخلاف
ضربت وضربت وانت وانت وانتما وانتم حيث عدت الثلثة
الاول الفاظا متعددة باعتبار اختلاف الحركات وان كان الضمير في الكل
التاء فقط وكذا عدت الاربعة الاخيرة الفاظا متعددة وان كان
الضمير في كلها ان فقط لان اقتران الامور الراجعة للتمييز من
الحركات والتاء وغيرهما بهذه الالفاظ انما هو بعد وضع الضمير
اعني التاء وان فيكون لها دخل في اختلاف الضماير لقلة تنوعها
فلم يبال بالالتباس فيما قل استعماله وكذلك اكتفى بخمسة في المخاطب
والمخاطبة باشتراك التثنية لذلك نحو ضربتما فيهما واكتفى في الحكاية
بلفظين اى المه بلفظ المفرد للمتكلم والمتكلمة وحدهما نحو ضربت فيهما
وبلفظ

فان المراتب العرفية على الثمانية عشر منه

وانما سمي حكاية لان المتكلم يحكي عن حاله عن الضرب والنقل وغير ذلك منه

اى تثنية

وبلفظ الجمع الجماعة المتكلم والمتكلمة مع غيرهما والاثنين منهما اى بصيغ
نحو ضربنا في جمعها وتثنيتها لان الشخص المتكلم يرى في اكثر
الاحوال فكلم فيعلم حاله من المذكورة والانوثة او يعلم بالصوت
انه مذكر او مؤنث واشتباه الاصوات في غاية القلة فلا اعتداد
فالغى اعتبار التذكير والتانيث لقلة الفائدة فيه واما الغاء اعتبار
التثنية والجمع فلعدم وجود شرطها وهو اتفاق الاسمين والاسماء اى في التثنية اى في الجمع
في اللفظ لانك اذا قيل لك فصل فقل انما قلت انت يا زيد وانت
يا عمرو وكذا في انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو وانت يا خالد
واما اذا قلت نحن واردت المثنى وقيل لك فصل قلت انا وزيد او
انا وانت او انا وانت وهو وكذا اذا اردت المجموع فقيل لك يعني اذا قيل لك فصل انتم الى اخره
فصل قلت انا وزيد وعمرو وليس كل افراده انا فلما لم يمكنهم اجراء
تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه ساير التثاني والمجموع ارتجلوا للمثنى قوله ارتجلوا اي اخترعوا من غير تفكر
صيغة لكونه مقدما وشركوا معه الجمع فيه للامن اللبس بسبب القراين
فبقي لك بعد الاكتفاءات الثلثة واسقاط الستة من ثمانية عشر لما ذكرنا من المرفوع المتصل سبع
وجها في المرفوع المتصل اثنا عشر نوعا اذا صار قسم واحد وهو
المرفوع المتصل من تلك القسمة اى الاقسام الخمسة اى من تلك الاثنان في المثنيين والاربعة في الحكاية منه
الاقسام الخمسة اثني عشر نوعا فيسري اى فلا شك في انه يصير كل
واحد منها اى من اقسام الاربعة الباقية من تلك القسمة وهي المرفوع
المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب والمجرور المتصل مثل ذلك القسم
الواحد اعني المرفوع المتصل فيحصل لك بقدر الخمسة الباقي من الستة
الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلثة في اثني عشر الباقية من ثمانية

عشر ستون نوعا الباقية من تسعين الحاصلة من ضرب ثمانية عشر
في خمسة فمنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المتصل نحو ضرب الى ضربنا
كما مر في اول الفعل وقدم ايضا علة سكون اخر مثل ضربنا وانما
قدم الضمير المرفوع على غيره لان المرفوع مقدم على غيره وقدم المنصوب
على المجرور لان المنصوب مفعول بلا واسطة والمجرور مفعول
وقدم متصلي المرفوع والمنصوب على منفصليهما لان المتصل مقدم
على المنفصل لكونه اخصر ومنها اثنى عشر نوعا للمرفوع المنفصل
نحو هو ضرب تفعل هو ضرب هما ضربا هم ضربوا هي ضربت هما ضربتا هن
ضربن انت ضربت انتما ضربتما انتم ضربتم انت ضربت انتما ضربتما انتن
ضربتن انا ضربت منها الى نحن ضربنا وتحريك نون نحن انما هو للساكنين
وضمة اما لكونه ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي الواو
والاصل في اطراد امثلة لفظة هو ان يقال هو هوا هووا
على ما هو مذهب البصريين لان الواو في هو والياء في هي
من اصل الكلمة عندهم واما عند الكوفيين فللاشباع
تقوية للاسم والضمير في هو الهاء وحده ما بدليل سقوطهما
في التثنية والجمع والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا تتحرك وايضا حرف الاشباع لا يثبت في اخر الكلمة الا ضرورة
دائما حركة الواو والياء ليصير الكلمة بالفتحة مستقلة حتى
يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع
على ما ظن الكوفيون ولهذا اذا اردت عدم استقلالهما
لهما سكنت الواو والياء نحو انه هو وبه هي ولكن جعل

الواو

الواو ميما في الجمع قوله لاتحاد مخرجهما وهو الشفة تعليل
للقلب الخاص تقدم على تعليل مطلق القلب اعني قوله واكراهم
اجتماع الواوين فان الواو تثقل حروف العلة فيكون اجتماعهما
تثقيلا مع ان اجتماع المتجانسين مطلقا ثقيل وخاصة في الضمير
لانه ضعف بسبب ابهامه نظرا الى ظاهر قوله جعل الواو
ميما والا فلا يليق تاخيره فصار الجمع بعد جعل المذكور هموا
ثم حذفت الواو كما في تحذفها الذي مر في ضربتموا في انه
انما وقع لعدم وجود اسم آخره واو ما قبلها مضموم
وحملت التثنية عليه اي على الجمع في الجعل المذكور
وان لم يكن علة الجعل موجودة فيها طردا ومشاكلة
وقيل انما لم يبق الواو على حالها في التثنية حتى لا يقع الفتحة
على الواو الضعيف وهي وان كانت خفيفة بالنسبة الى اختيها
الا انها في نفسها حركة وهي ثقيلة وانما جعل ميما دون غيره
لاتحاد مخرجهما مع انه من حروف الزيادة وهو قوي
فالاولى ان يقع الفتحة على الميم القوي المتحد المخرج بالواو
لا على الواو الضعيف وحملوا الجمع عليها وادخل الميم في
انتما اذ الاصل ان يقال انت انتا انتوا انت انتا انتن
بتخفيف النون كما اي كالادخال الذي مر في ضربتما في انه
انما وقع حتى لا يلتبس الفه بالالف الاشباع في الوقف
وحمل الجمع للخطاب وهو انتموا وانتمن عليه اي على
انتما في ادخال الميم وان لم يوجد علة الادخال فيه وباقي العمل

اي قلب الواو بحرف المطلق منه

قوله نظرا تعليل لقوله قدمه على المطلق القلب
اي تاخير التعليل للقلب الخاص منه

فيهما كما في ضربتهم وضربتن ولا يحذف واو هو وان كان في اخر الاسم واو
قبله ضمة لقلة حروفه من القدر الصالح اى من المقدار الذى يصلح ان يكون
ذلك المقدار كلمة وهو ثلثة احرف حرف للابتداء به وحرف للوقف وحرف
للتوسط بينهما ويحذف الواو من هو جوازا اذا تعانق هو بشئ آخر
اى اتصل باوله بشئ آخر اتصال تعانق حتى يكون كجزء منه وعاملا فيه
ويوجب كونه ضميرا متصلا من مضاف نحو غلامه او حرف جر نحو له وفيه ومنه
او فعل نحو ضربه وانما قال اذا تعانق ولم يقل اذا اتصل لئلا يرد عليه
نحو لهو البلاء ولهى الحيوان فان اللام فيهما ليست بمعانقة معهما
على ما فسرنا التعانق لحصول كثرة الحروف بالمعانقة مع وقوع
الواو على الطرف وقبله ضمة ولذلك لا يحذف ياء هى وان تعانق
بشئ آخر بل تقلب الفا كما يجئ و ح يبقى الهاء مضموما على حاله قبل حذف
الواو وان لم يمنع منه مانع نحو له وجاءني غلامه وضربه واعلم انهم
لما ارادوا وضع المتصل الغايب في الضمير المنصوب اختصروا مفرده
من المرفوع المنفصل الغايب على ما يقتضى وضع المتصل فحذفوا حركة الواو
والياء من هو وهى ثم اذا اتصل بشئ فلا يخلو من ان يكون ما قبل الهاء
متحركا او ساكنا فالجمهور على حذف الواو سواء كان الساكن حرف اللين
كعليه او غيره كمنه لان الهاء حرف خفى فكانه التقى ساكنان وابن كثير
يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو عليهى ومنهو فكانه نظر الى وجود
الهاء وان كان متحركا يثبت الواو والياء المقلوبة منه نحو بهى ولهو
وضربهو وغلامهو لان الواو في حكم المعدوم بسبب السكون لان الحرف الذى
سكن كالميت فصار كانه لم يوجد في اخر الاسم واو ولا يرد واو ضربتموا
اذ هو

اذ هو ساكن في الاصل واما عدم ثبوتهما في الخط فللحمل على ما سكن قبل
الهاء فيه وبنو عقيل وكلاب يجوزون حذف الواو والياء حالة الاقتضاء
مع ابقاء ضمة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه حالة على الساكن فقوله يحذف
اذا تعانق بشئ آخر اشارة الى مذهب الجمهور في الساكن والى لغة بني عقيل
وكلاب في المتحرك والمراد به الحذف من اللفظ في الكل والواو الثابت في
المتحرك يكون من اشباع الحركة لتحسين اللفظ بعد حذف الواو للعلة المذكورة
واما ارادة الحذف من الخط فيأباه سياق الكلام ويكسر الهاء بعد حذف الواو
من هو اذا كان ما قبله اى الهاء مكسورا او ياء ساكنة حتى لا يلزم الخروج
من الكسرة التحقيقية او التقديرية الى الضمة التحقيقية وهو ثقيل بالوجدان
نحو غلامه فيما كان ما قبله مكسورا وفيه فيما كان ما قبله ياء ساكنة وعليه
ولديه واشباههما واما ضم الهاء في وما انسانيه وعليه الله على قراءة عاصم في
رواية حفص فلعله على لغة اهل الحجاز فانهم يبقون ضمة الهاء على الاصل و
ان كان ما قبلها ياء او كسرة نحو بهو ولديهو واما حذف الواو فيهما
فلعله على مذهب الجمهور او نقول لعل ضم الهاء فيهما للحمل على نحو منه
ويجعل ياء هى الفا فيصير ها مع ان الاصل على ما هو مذهب البصريين ان
يقال هى هيا هيين ويجعل كسرة ما قبلها فتحة للالف اذا تعانق بشئ آخر
نحو بها حتى لا يلتبس المؤنث بالمذكر لان ضمير المذكر اذا ولى الياء او الكسرة
قلبت واوه ياء لان الهاء حرف خفى فهو اذن حاجز غير حصين وكان الواو
الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت الهاء لاجل الياء مثل
بعدها فلو لم تقلب ياء هى الفا لالتبس المؤنث بالمذكر في نحو بهى وجعل في غيره
الفا ايضا طردا للباب نحو لها واذا لم يكن ما قبل الهاء ياء او كسرة فهو

مضموم على ما كان عليه نحو به وله ومنه وغلامه وضربه كما يجعل الياء
المتطرفة حقيقة او حكما المكسور ما قبلها الفا للتخفيف في يا غلامي
ويقال يا غلاما وفي نحو يا بادية يا باديات يا بادية وغير الاسلوب في بادية
حيث ذكر لفظة نحو اشارة الى ان الياء فيه متطرفة حكما ويجعل
الياء ميما في التثنية اي في تثنية هي ويجعل كسرة الهاء ضمة
اتباعا للميم كما مر في ضربتما يعني لم يترك الياء على حالها حتى لا يقع
الفتحة على الياء الضعيف مع ضعفها اي مع بقاء ضعف الياء
وعدم عروض القوة لها بان يسكن ما قبلها كظبي وخفت الميم
اتباعا للمذكر وشدد نون هن لان اصله همن كما مر من ان الاصل
في ضربتن ضربتمن واثنى عشر نوعا من تلك الانواع الستين للمنصوب
المتصل نحو ضربه تقول ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن ضربك
ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربكن ضربني منتهيا الى ضربنا بني آخرهما على الفتحة
لالتقاء علة الاسكان مما ذكر في ضربك فلا يجوز فيه اي الضمير المتصل
اجتماع ضميري الفاعل والمفعول اي اجتماع ضميرين متصلين
متحدين في المعنى في مثل ضربتك بفتح التاء وفي ضربتني بضم التاء اي
لا يجوز ان يقال ضربتك وضربتني حتى لا يصير الشخص الواحد فاعلا و
مفعولا به في حالة واحدة بل لو اريد ذلك يقال ضربت نفسك وضربت
نفسي فان النفس باضافتها الى الضمير صارت كانها غيره لغلبة
مغايرة المضاف للمضاف اليه بخلاف مثل ضربتك فان الضميرين
متفقان معنى ومن حيث ان كل واحد منهما ضمير متصل الا اني
لكن يجوز ذلك الاجتماع في الافعال القلوب نحو علمتك بفتح التاء
فاضلا

والغرض على المص بان قوله مع ضعفها تكرار بلا فائدة اقول هذا الاعتراض انما يرد ان لو كان الضمير راجعا الى الياء وليس كذلك بل الى الفتحة مع لا يرد نفعا

فاضلا وعلمتني بضم التاء فاضلا لان المفعول الاول ليس بمفعول
في الحقيقة لان المفعول الذي تعلق به العلم في الواقع هو
المفعول الثاني وذكر الاول انما هو لترتب الثاني عليه فلم يؤد
الجمع بينهما الى مكروه لانهما ليسا في نفس الامر فاعلا ومفعولا
ولهذا اي ولاجل ان الاول ليس بمفعول في الحقيقة قيل في تقديره
اي تقدير ما ذكر من علمتك فاضلا علمت فضلك ومن علمتني
فاضلا علمت فضلي فيظهر بهذا التقدير ان الاول ليس بمفعول حقيقة
واثنى عشر منها للمنصوب المنفصل نحو اياه ضرب تقول اياه ضرب اياهما
ضربا اياهم ضربوا اياها ضربت اياهما ضربتا اياهن ضربن اياك ضربت اياكما
ضربتما اياكم ضربتم اياك ضربت اياكما ضربتما اياكن ضربتن اياي ضربت اياها
منتهيا الى ايانا ضربنا ومنها اثنى عشر نوعا للمجرور المتصل نحو ضاربه تقول
ضاربه ضاربهما ضاربهم ضاربها ضاربهما ضاربهن ضاربك ضاربكما ضاربكم
ضاربك ضاربكما ضاربكن ضاربي منتهيا الى ضاربنا ولفظ المجرور كلفظ
المنصوب المتصل لحمله عليه وذلك وانما حمل عليه لان المجرور مفعول ايضا لكن
بواسطة حرف الجر وانما حمل على المتصل لان المجرور يجب ان يكون متصلا وفي
مثل ضاربوي اي في الجمع المذكر السالم اذا اضيف الى ياء المتكلم جعل الواو ياء لان
الواو والياء اذا اجتمعتا وكانت الاولى ساكنة قلبت الواو ياء لان مخرجي الواو
والياء وان تباعدا لكنهما يجريان مجرى المثلين لما فيهما من المد وسعة المخرج
فكرهوا اجتماعهما كما كرهوا اجتماع المثلين فقلبوا الواو ياء فادغموا الياء في الياء
وقيل انما قلبوا الواو ياء لانه لا يخلو اما ان يكون الواو هي الاخيرة او هي الاولى
فان كانت الاولى فانهم استثقلوا الخروج من واو لازمة الى ياء لازمة لانه

يجعل المفعولين مفعولا واحدا مضافا الى الاخر وكذا علمت فضلي منه

اعلم ان الضمير المجرور المتصل على ضربين ضرب بالاضافة كما ذكرنا وضرب بالحروف الجارة نحو به بهما الى بنا عليه عليهما الى علينا واليه اليهما الى الينا فلام من نسخة المص

الاصل ضاربون فاضيف الى ياء المتكلم فسقط النون بالاضافة كما هو القاعدة فلام من نسخة المص

انقل من الخروج مستقل من ضم لازم الى كسر لازم وهاهنا الخروج مستقل
فكيف بالخروج الاول وان كانت الاخيرة فانهم استثقلوا الخروج من ياء
لازمة الى واو لازمة لانه انقل من الخروج من كسر لازم الى ضم لازم وهذا
ثقيل فكيف بالاول وانما اشترط ان يكون الاولى ساكنة ليمكن الادغام و
انما جعل الانقلاب الى الياء لانها اخف وقيل لان الادغام في حروف الفم
اقوى لكثرتها والواو من حروف الشفة وهي قليلة والادغام فيها ضعيف
ثم ادغم الياء المنقلبة في ياء المتكلم للجنسية ثم كسر ما قبل الياء كما
اى كالجعل والادغام اللذين وقعا في مهدى اذ اصله مهدوى جعل
الواو ياء ثم ادغم ثم كسر ما قبل الياء لما ذكرنا والمرفوع المتصل يستتر في
خمسة مواضع جوازا في بعضها وقوله في الغايب بدل من قوله في خمسة
لا غير وكذا المعطوفات اى يستتر ضمير المرفوع المتصل جوازا في الغايب
المفرد من الماضي نحو زيد ضرب ومن المضارع نحو زيد يضرب ومن الامر
نحو زيد ليضرب ومن النهى نحو زيد لا يضرب ويستتر جوازا ايضا في
الغايبة المفردة ماضيا نحو هند ضربت ومضارعا نحو هند تضرب وامرا
نحو هند لتضرب ونهيا نحو هند لا تضرب ويستتر وجوبا في المخاطب المفرد
الذى في غير الماضي مضارعا نحو انت تضرب وامرا نحو انت اضرب ونهيا
نحو انت لا تضرب وانما قيد بقوله في غير الماضي لانه لا يستتر في خطاب الماضي
مطلقا كما يجئ واما في المخاطبة المفردة من غير الماضي ففيها خلاف فعند بعضهم
يستتر فيها واليه الاشارة بقوله وياء تضربين علامة للمخاطب وفاعله مستتر
عند ابى الحسن الاخفش اجراء لمفردات المضارع مجرى واحدا في عدم
ابراز ضميرها او استنكارا لكون ضمير المفرد على الياء انقل من ضمير المثنى
اعنى

ووجوبا في بعضها

اى قلبت الواو ياء ولم ينعكس لان
الواو ثقيلة والياء خفيفة فقلبت
الثقيل الى الخفيفة واجب عندهم
فان قلت من اين عرفت ثقيلة
الواو وخفة الياء قلت الواو يحتاج
عند التلفظ الى تحريك العضوين
فالمخرج وهما الشفتان بخلاف
الياء فانه يحتاج الى تحريك عضو
واحد وهو اللسان لا يقال يلزم
على ما ثبت في علم الصرف ان تقلب
الواو ياء وادغمت الياء في الياء في
مثل بويع ... مع انه ليس
كذا ... قلنا ... مثل ما
... مجهول باب المفاعلة
والتفعيل في مثل بيع ... وغيره
دفعا للالتباس فاحفظه فانه بحث
لطيف ... شرح ديباجه

اعنى الالف مع ان القياس يقتضى ان يكون اخف ويرد على قول الاخفش
اجتماع علامتى الخطاب اللهم الآن يقول ان تجردت فيها للتانيث كاللام
في يا الله فانها مجردة للتعويض وعند العامة اى الجمهور هى اى ياء تضربين
ضمير بارز للفاعل ولا مستتر فيه كواو يضربون فانه ضمير بارز ولا مستتر فيه
وعلامة التانيث والخطاب فيه عندهم هو التاء وعين الياء للفاعل في
تضربين عندهم مع ان القياس يقتضى ان يعين التاء له الآن علامة
الخطاب في اوله اعنى التاء منعت من زيادة تاء اخرى لمجيئه في هذى امة
الله للتانيث سواء كانت صيغة موضوعة للتانيث او كانت الياء بدلا
عن الهاء في هذه ولم يزد في تضربين للفاعل بدل الياء من حروف انت بكسر التاء
مع ان القياس ان يزاد من حروفه لانه المضمر تحته للالتباس بالتثنية في زيادة
الالف منها وتكرار التائين في زيادة التاء منها وابرز الياء في تضربين
ولم يستتر للفرق بينه اى تضربين وبين جمعه وتضربن اذ لو استتر الياء
وقيل تضربن في المفردة المخاطبة التبس بتضربن جمعا للمخاطبة ولم
يفرق بينه وبين الجمع بحركة ما قبل النون في تضربين على تقدير الاستتار
وسكونه في الجمع حتى لا يلتبس نونه الذى هو للاعراب بالنون الثقيلة
اوهو المؤكد بالنون الثقيلة في الصورة وان لم يلتبس حقيقة اذ
احد النونين مخفف والآخر مشدد واحدى الكلمتين ملتبسة بالنون
المخففة والاخرى بالنون الثقلة ولا يفرق ايضا بحذف النون من تضربين
حتى لا يلتبس بالمذكر المخاطب حقيقة بالمذكر وان كان الالتباس بالمذكر
الغايبة حاصلا لمناسبة المؤنث الغايبة في التانيث وان كانت حاصلة
الآن البحث لما كان في الخطاب اعتبر التباسه بالمذكر المخاطب ويستتر

منها واجتماع النونين بغير فاصل
في زيادة النون صح

المخاطبة بالمذكر ...
ومناسبتها بالمؤنث صح

الضمير المتصل وجوبا في المضارع للمتكلم مطلقا نحو انا اضرب
في المتكلم وحده ونحن نضرب في المتكلم مع غيره ويستتر جوازا
في الصفة مطلقا نحو انا او انت او هو ضارب ونحن او انتما او هما
ضاربان ونحن او انتم او هم ضاربون الى اخره اى انا او انت او هي
ضاربة ونحن او انتما او هما ضاربتان ونحن او انتن او هن ضاربات.

واستتر اى وقع الاستتار في جنس الضمير المرفوع دون المنصوب والمجرور
لانه اى المرفوع بمنزلة جزء الفعل لانه فاعل فجوز وا في باب الضمائر
المتصلة التي وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة
الضمير المتصل كجزء الفعل كما مر فاكتفوا بلفظ الفعل كما يحذف
من اخر الكلمة المشهورة شيء ويكون فيما ابقى دليل على ما القي
كما في الترخيم وليس المراد ان الدال على الفاعل هو الفعل والا
لزم ان يكون نحو ضرب فعلا واسما لانه كما دل على الحدث مقترن
بالزمان كذلك دل على ذات الفاعل غير مقترن بالزمان فيشتمل
على حقيقة الفعل والاسم وهما متضادان بل المراد ان الدال على
الفاعل هو ذلك الضمير الا انه استتر ولم يتلفظ به اكتفاء عنه في
اللفظ بلفظ الفعل وليس المراد ايضا من قولهم ان الفاعل في
زيد ضرب هو هو ان المقدر ذلك المصرح به لانه لابد ان يكون
ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان لفظ هو اكثر من الف الضمير في
ضربا وايضا لو كان المنوى هو هو المصرح به لزم ان لا يجوز
الفصل بين الفعل وبينه مع ان ذلك جائز نحو ما ضرب الا هو
وانما قالوا ذلك تجوزا منهم لضيق العبارة عليهم وذلك لانه لم يوضع

للضمير المستتر لفظ فعبر عنه بلفظ المرفوع المنفصل لكونه
مرفوعا مثل المقدر ويستتر في الغايب المفرد والغايبة المفردة دون
التثنية والجمع منهما لانه لو استتر فيهما ايضا او لم يستتر في المفردين
ايضا يلزم الالتباس ويفهم هذا من رجحان الاستتار في الغايب
والغايبة واختص الاستتار بالمفرد لان الاستتار خفيف وذلك ظاهر فاعطاء
الخفيف للمفرد السابق الكثير الاستعمال اولى دون المتكلم وحده او مع
غيره دون المثنى طب اللذين في الماضي لان الاستتار حالة قرينة اى
مقرونة بالفاعل ودالة على وجوده فان وجد احد المقارنين يلزم منه
الدلالة على وجود الاخر ولذلك دخلها التاء ولكنها ضعيفة والابراز قرينة
دالة عليه قوية لان الاصل كون الفاعل ظاهرا والبارز انما هو نايب عنه
ودال على وجود الفاعل دلالة قوية لانه قريب من الظاهر من حيث كونه
ملفوظا والمستتر نايب عن البارز ودال على الفاعل دلالة ضعيفة اذ لا ابتنار
الظاهر بوجه فاعطاء الابراز القوى للمتكلم القوى لكونه مبدا الكلام
والمثنى طب القوى لكونه منتهى الكلام اولى من اعطائه الغايب الضعيف
الذى لا دخل له في تحصيل الكلام فقوله في الغايب حامل لمعنيين الافراد
والغيبة وقوله دون التثنية والجمع ناظر الى الاول وقوله دون المتكلم
والمثنى طب ناظر الى الثاني وبدل من دون التثنية والجمع وقيل انما استتر في
الغايب والغايبة دون المتكلم والمثنى طب اللذين في لانه لما كان مفردهما
لفظا متقدما في الاصل دون المتكلم والمثنى طب اريد ان يكون ضمير الغايب
اخصر من ضميرهما فحذفت في اللفظ من المفرد اذ لا اخف من المحذوف
واستتر في المثنى طب المستقبل المفرد المذكر ومتكلمه مطلقا وانما ذكر الاستتار

تجواز التكلم بالمجاز

في باب حاضر باحارث

ای سابق المخالف وهو قوله الذين في الماضي

فيهما وان كان حكمها مفهوما مما فيما سبق من القيد بيانا للعلة
وهي قوله للفرق بينهما في الماضي اصل والابراز قوى فاخذه ولما
ذكر عدم الاستتار في المخاطبة فيما سبق وبين جلية تفصيل لم
يتعرض له هنا ولما ذكر وقوع الاستتار في بعض ما هو عريق في اقتضاء
الفاعل اعني الفعل وبين ان سبب الاستتار فيه تخفيف علم بالطريق
الاولى انه لا يقع الاستتار في الصفة التي هي اضعف من الفعل
وانها غير عريقة في اقتضاء الفاعل بل اقتضائها له انما هو
لمشابهتها الفعل فلم يحتج الى بيان سبب الاستتار فيها ولذلك
لم يذكره وقيل مستتر في هذه المواضع الخمسة دون غيرها لوجود
الدليل فيها دون غيرها وهو اى ذلك الدليل عدم الابراز في مثل زيد
ضرب اى عدم ظهور الفاعل اذ لا بد ان يكون للفعل من فاعل ظاهر
مضمر بارز وان لم يكن مضمر بارز فان لم يكن مضمر مستتر ولما لم
يكن الفاعل في مثل ضرب في زيد ضرب ظاهرا ولا بارزا علم ان
فاعله مستتر ولما كان عدم الابراز دليلا ضروريا اسند الحكم
الى دليل اخر فيما وجد فيه دليل اخر وان كان عدم الابراز شاملا
للكل فقال وهو التاء في مثل هند ضربت فانها تدل على ان فاعله
مفرد مؤنث غايبة والياء في مثل زيد يضرب فانها تدل على
ان فاعله مفرد مذكر غايب مع عدم علامة التثنية والجمعين
والتاء في مثل هند او انت تضرب غايبة ومخاطبة فانها تدل
على ان الفاعل مفرد مؤنث غايبة او مفرد مذكر مخاطب
بحسب القراين مع عدم علامة التثنية والجمعين نحو
يضربون

ويبينهما في المستقبل ... لان ... وهو على مذهب الجمهور لا على مذهب ... اى المخاطبة من المستقبل وهو تضرب بين ... هلا

وانت تعلم ان التاء في ضربت وفي تضرب والياء في يضرب لا يدل الا على الاستتار ... كذا في العـ...

يضربون ويضربن والهمزة في مثل انا اضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم وحده والنون في مثل نحن نضرب فانها تدل على ان الفاعل
متكلم معه غيره وهي اى حروف المضارعة حروف ليست باسماء فلا تكون
فواعل للافعال المذكورة وانما ذكر هذا وان لم يذهب احد الى انها
اسماء لانه لما ذكر ان التاء في مثل ضربت بحركات التاء والنون في ضربن
والالف في ضربا والواو في ضربوا والياء في تضربين اسماء وكان مظنة ان يتوهم
متوهم الى ان هذه الحروف ايضا اسماء دفع ذلك التوهم والصفة
نفسها في مثل زيد ضارب وزيدان ضاربان وزيدون ضاربون يعني ان
في لفظها ما يدل على من هي له فان ضارب للمفرد المذكر وضاربان
للمثنى المذكر وضاربون للجمع المذكر وكذا الضاربة وضاربتان وضاربات
ولا يجوز ان يكون ... ضربت بسكون التاء ضمير كالتاء في ضربت
بحركات التاء لوجود عدم حذفها بالفاعلة الظاهرة نحو ضربت
هند ولو كانت التاء فاعلة لزم حذفها عند وجود الفاعلة الظاهرة
اذ لا يجوز ان يكون لفعل واحد فاعلان من غير عطف او بدل ولا يجوز
ان يكون الف ضاربان وواو ضاربون ضميرا لانه يتغير في حال النصب
نحو رايت ضاربين وضاربين وفي حال الجر ايضا نحو مررت بضاربين
وضاربين والضمير لا يتغير بتغير العوامل كالف يضربان وواو
يضربون تقول زيدان يضربان وزيدون يضربون في الرفع
ولن يضربا ولن يضربوا في ولم يضربا ولم يضربوا في الجزم والاستتار
واجب في مثل افعل امرا للمخاطب وفي مثل تفعل مخاطبا وفي مثل افعل متكلما
وحده وفي مثل نفعل متكلما مع غيره لدلالة الصيغة اى صيغة الفعل في كل

... النسـ...

قوله والصفة معطوف على قوله وهو عدم الابراز او على قوله والنون منه

واحد منها علیه ای علی الفاعل المستتر فان التاء فی تفعل تدل
علی الفاعل المخاطب وحکم افعل امرا ولا تفعل نهیا حکم تفعل مخاطبا
لانهما ماخوذان منه وان الهمزة فی افعل متکلما وحده تشعر بان
فاعله انا والنون فی نفعل تشعر بان فاعله نحن فلا یحتاج فی هذه
الصیغ الاربع الی العدول عن الاستتار الخفیف والاتیان بالضمیر البارز
ولما کان الاستتار واجبا فی هذه المواضع الاربع قبح ظهور فواعلها
مظهرا کان او مضمرا وان تقول افعل زید وتفعل زیدا او لا تفعل
الا انت وافعل زیدا او لا افعل الا انا ونفعل زیدون او لا نفعل الا نحن
وما ظهر فی نحو اسکن انت تاکید للمستتر لا فاعل واما فی غیر
هذه الاربع فالاستتار جایز کما اشرنا الیه نحو زید ضرب وضرب
زید وزید ضارب غلامه ... فی المستقبل المشهور فتح بنائه
علی انک تستقبل الفعل الآتی بعد زمانک او ان الزمان تستقبله
الآن الصحیح ومقتضی القیاس علی تسمیة الماضی بالماضی
کسر الباء وهو ایضا ای کالماضی یجیء علی اربعة عشر وجها
نحو یضرب الی اخره ای الی نضرب تقول یضرب یضربان یضربون
تضرب تضربا یضربن تضرب تضربان تضربون تضربین تضربان
تضربن اضرب نضرب ویقال له ای لما صدق علیه مستقبل من
نحو یضرب المستقبل لوجود معنی الاستقبال علی احد الوجهین المذکورین
فی معناه ویقال له ایضا مضارع لان معنی المضارعة فی اللغة
المشابهة مشتقة من الضرع کان کلا الشبیهین ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا فلما ضارع المستقبل الاسم
قبل

قیل له مضارع وانما قلنا انه ضارع الاسم لانه مشابه بضارب فی الحرکات
والسکنات وفی ترتیبها فان عدد الحرکة والسکون فی یضرب علی
الحرکة والسکون فی ضارب وترتیبها فیه وجمع السکنات للمشاکلة
ومشابه به فی وقوعه صفة للنکرة فانک کما تقول مررت برجل ضارب
تقول مررت برجل یضرب ولم یذکر مثاله اکتفاء بما ذکره فی الماضی وفی
دخول لام الابتداء علیه نحو ان زیدا لقایم وان زیدا لیقوم ولانه
مشابه باسم الجنس فی العموم والخصوص ولما کان ثبوت وجه التشبیه
اعنی العموم والخصوص فی کل من الطرفین اعنی المضارع
واسم الجنس غیر بین بینه بقوله یعنی ان اسم الجنس یختص
بواحد بلام العهد بعد ان کان شایعا فی امته فانک اذا قلت جاءنی
رجل یکون شاملا لکل ذکر من بنی آدم جاوز حد البلوغ علی سبیل البدل
واذا قلت فعل الرجل مشیرا الی ذلک الرجل الجائی یختص بواحد منهم
کما یختص یضرب بسوف او بالسین فان یضرب یصلح للحال والاستقبال
فاذا دخل علیه احد الحرفین المذکورین وقیل سوف یضرب او سیضرب
یختص بالاستقبال واذا دخل علیه اللام وقیل لیضرب یختص بالحال
وانما عرف السین الاستقبال لانه یجیء لمعان اخر کالطلب والتحویل
والاصابة علی صفة والوقف بعد کاف المونث اکرمتکس والظاهر
ان یقول یعنی کما ان اسم الجنس یختص بلام العهد یختص یضرب بان
لا یدخل اداة التشبیه فی المشبه به کما هو قاعدة التشبیه الا انه عکس ایذانا
بان القصد فی هذه التشبیه الی الجمع بین الشیئین فی امر من غیر الحاق
ناقص بکامل حتی اذا دخل اداة التشبیه فی المشبه ما ضر ذلک فی المقصود ذلک

هذا رد لحسن باشا وجواب للاعتراض المذکورة فی شرح حسن باشا من غیر جواب

مطلب تعریف رجل

مطلب منقول اسم الجنس علی سبیل البدل

كتشبيه غرة الفرس بالصبح وتشبيه الصبح بغرة الفرس متى اريد
ظاهر زهير في مطلع اكثر منه من غير قصد الى المبالغة في وصف غرة
الفرس في الضياء والانبساط وفرط التلألؤ ونحو ذلك اذ لو قصد
شيء من ذلك لوجب جعل الغرة مشبها به لانه ازيد في ذلك ولما جاز
عكسه واما تقديم المشبه به لنا فهو على قاعدة تقديمه في بيان تفصيل
اتصاف الطرفين بوجه الشبه فانه بصدد ذلك واما في نفس التشبيه
فالقاعدة تقديم المشبه مثلا اذا اردت تشبيه زيد بالاسد قلت زيد
كالاسد بتقديم المشبه لان الغرض من التشبيه يعود اليه اذ قيل
لك كيف مشابهة زيد بالاسد قلت كما ان الاسد يتصف بغاية القوة
ونهاية الجراءة كمال البطش والفتك يتصف زيد بها فيقدم
المشبه به ليعرف حاله اولا ثم يقاس حال المشبه عليه ويحتمل ان
يقال انه لما جعل المشبه به مشبها للايذان المذكور قدمه لكونه مشبها
لا مشبها به لكونه مشبها ولانه مشابه بالعين في مطلق الاشتراك
فكما ان لفظة العين تشترك بين الجارية والباصرة وغيرهما تشترك
يضرب بين الحال والاستقبال فان المستقبل مشترك بين الحال
والاستقبال على الاصح زيدت على الماضي حروف اتين حتى يصير الماضي
مستقبلا وانما لم يصر ينقص منه حتى يصير مستقبلا لان الماضي
بتقدير النقصان منه يصير اقل من القدر الصالح فلا يصلح ان يصير
مستقبلا هذا في الثلاثي واما في غير الثلاثي في الزيادة وزيدت
تلك الحروف في الاول من الماضي دون الاخر منه مع ان الاخر اولى
بالزيادة لان المستقبل اذا كان زيادته في الاخر يلتبس بالماضي

مشبها والصبح مع

مطلب مثلا مثل نسب على المصدرية اي امثل مثلا ومثله يذكر اذا قصد التعيين فلا حاجة الى ذكر ذلك

وهو الفعل بعينه منه

وانما قال على الاصح لان بعضهم حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وقيل بالعكس

واما كون الحروف الزيادة حروف اتين فلانهم وجدوا اولى الحروف بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام اذ لا يخلو عنها او عن بعضها ... ثم قلبوا الواو تاء ... النون ... سنذكر وزادوا ...

اي

ای تثنیة زیادة الالف وبغایبة في زیادة التاء دون مخاطبة الاوجه
للمكان اللام وتحريك التاء لانها ليست بضمير الا في الصورة
وجمع المؤنثة صورة في زيادة النون ولم يزد الياء في الاخر لان لم
يلتبس حملا للقليل على الكثير واشتق اي اخذ المستقبل من الماضي بان
زيد عليه ولم يشتق الماضي من المستقبل بان نقص منه لان
الماضي يدل على الثبات والوقوع دون المستقبل وما يدل على الثبات
اولى بالاصالة وزيدت اي وقعت الزيادة في المستقبل دون
الماضي يعني لم لم يوضع المزيد للماضي والمجرد للمستقبل بالعكس
لان البناء المزيد عليه والظاهر ان يقول المزيد فيه الا انه لما
انفقت نسخ الكتاب على عليه ووقع ايضا في عبارات غيره من
الثقات وجب توجيهه بان يقال المزيد عليه مع زيادته بعد
البناء المجرد والزمان المستقبل وكذا الحاضر بعد زمان الماضي فاعطي
السابق وهو البناء المجرد للسابق وهو الزمان الماضي واعطي اللاحق
وهو البناء المزيد عليه للاحق وهو الزمان المستقبل والزمان الحاضر
ثم لما وجب المخالفة بين صيغتي الماضي والمضارع وكان الفعل
صادرا اما عن المتكلم وحده او عنه مع غيره او عن المخاطب او عن الغائب
او عن الغائبة طلبوا حروفا تدل على المضارعة وعلى هذه المعاني جريا على سننهم اي على طريقهم
في طلب الايجاز فوجدوا اولى الحروف بالزيادة حروف المد واللين لجريها
مجرى النفس واستيناس المسامع بها لكثرة دورها في الكلام لخفتها
او الكلام لا يخلو عنها او عن ابعاضها اعني الحركات فقسموا تلك الحروف
على تلك الافعال على ما يقتضيه المناسبة فشرع ان يبين ان اي حرف لاي

اي في زيادة النون في اخر الماضي ليكون مستقبلا اي ...

هذا الفرق غير الاول ... ان الفرق ... اصطلاحي ...

جمع نسخة بمعنى المكتوب

لان المراد بالمزيد فيه مجموع الزائد والذي زيد عليه بخلاف لفظ المزيد عليه فان المراد به الذي زيد بشيء ولا يعتبر دخول ذلك الشيء فيه فافهم

فعل عُيّن وبيّن المناسبة بينهما وقال وعينت الالف منها للمتكلم وحده
اى للشخص الواحد الذى يتكلم مذكرا كان او مؤنثا حركوها ليتأتى
الابتداء بها لان الالف خارج من اقصى الحلق وهو اى اقصى الحلق
مبدأ المخارج كلها والمتكلم هو الذى يبدأ الكلام به فناسبه وقيل
انما عينت الالف وبين اول حروف انا الذى هو ضمير المتكلم وعينت
الواو اصالة اى الجنس الشخص الذى يخاطب مذكرا كان او مؤنثا
واحدا كان او اثنين او جماعة للمخاطب لكونه اى الواو خارجا من منتهى المخارج
كلها والمخاطب هو الذى ينتهى الكلام به فناسبه ثم قلبت الواو
تاء لانها كثيرا ما تبدل من الواو نحو تراث وتجاه والاصل وراث
ووجاه حتى لا يجتمع الواوات الثلث وان كانت فى كلمتين وهو
مستكره لانه يشبه نباح الكلب واما نحو اوو ونصروا فليس فيه
ذلك الاجتماع المستكره لان قطع واو العطف عما قبلها لما لم يتعذر
فيه صار كان الواوات لم يجتمعن فيه ولان الواو الثانية فيه ساكنة
فيندفع الثقل بالادغام فى الوصل ووجل بدفع اللام اى فيما
وقع فيه الفاء واو قلبت فيما لم يقع فيه الفاء واوا ايضا طردا للباب
فى العطف احدى الواوات فاء الكلمة وثانيها حرف المضارعة وثالثها
حرف العطف ومن ثمه اى ومن اجل استكراههم اجتماع الواوات قيل
الاول من كل كلمة لا يصلح لزيادة الواو اذ قد يكون فاء الكلمة واو
فلو زيدت قبل الفاء واو وعطفت بواو اخرى يجتمع الواوات لا محالة
وطرد فى غيره ونطف على على قوله قيل قوله وحكى ورنتل اصل
وهو الراهية وزنه فعنلل كجحنفل ثم اتبعوا الغائبة والغائبين
للمخاطب.

للمتكلم وحده للموافقة بينه اى الالف صح

[illegible]
نسب كثيرا على الظرفين لانه صفة الحين او على المصدر لانه صفة وو وما للتاكيد معنى الكثرة والفاعل ما يليه على ما ذكر فى الكشاف فى قوله تعالى قليلا ما تشكرون اى حينا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف
دده جنكى خانته

للمخاطب لئلا يلتبس بالغائب والغائبتين بزيادة الياء كما هو اللائق
وان كان يلتبس بزيادة التاء بالمخاطب والمخاطبين الآن هذا
سهل اذ الالتباس بالاقرب اشكل وانما اتبعوا اياه دون غيره كما اتبعوا ايهما
فى الماضى كما يجئ ان شاء الله تعالى ولم يجعل جمع الغائبة بالتاء بل
بالياء كما هو مناسب الغيبة لعدم الالتباس بينه وبين جمع المذكر
لحصول الفرق بينهما بالواو فى احدهما والنون فى الاخر نحو يضربون
ويضربن وعينت الياء للغائب اى لجنس الشخص المذكر الغائب
اى لغير جنس المتكلم ليشمل الحاضر الذى ليس بمتكلم ولا مخاطب سواء
كان ذلك واحدا او اثنين او جماعة الا انه عدل عن هذا الاصل
فى الغائبة والغائبتين لما عرفت لان الياء من وسط الفم والغائب
هو الذى يكون فى وسط الكلام الجارى بين المتكلم والمخاطب
فناسبه وعينت النون للمتكلم اذا كان معه غيره مطلقا
لتعينها اى النون لذلك اى للمتكلم مع غيره فى الماضى نحو ضربنا فاتبعوا
المضارع الماضى فى ذلك وقيل زيدت النون فى المتكلم مع غيره لانه
اى الشان لم يبق شئ من حروف العلة التى هى اولى بالزيادة شئ وهو
اى النون قريب من حروف العلة فى خروجها اى النون عن هواء
الخيشوم اقصى الانف وقيل وعينت النون له للموافقة بينه وبين
نحن على قياس ما قيل فى تعيين الالف للمتكلم وحده ولذلك لم يذكره
وفتحت هذه الحروف اى حروف المضارعة فى جميع الابواب للخفة الا
فى ابواب الرباعى اى ثمان وهو اى الرباعى فعلل وملحقاته وافعل
وفعّل بتشديد العين وفاعل فانها مضمومة فيهن لان من جملتها

وعينت الياء للغائبة اى غير المتكلم والمخاطب فيندرج فيه المذكر والمؤنث مفردين ومثنين ومجموعين لكنه سقطت الغائبة المفردة والمثناة بقرينة الحال فبقى الاربعة فسقط اعتراض بعدم اندراج جمع المؤنث الغائبة فافهم من الشرح فلاح

يعنى اذا تكلم مع المخاطب لاجل الغائب يكون الغائب فى اثناء الكلام واسط الياء فى وسط الفم منه فاعطى الياء للغائب بهذا المناسبة

عه
والخيشوم اقصى الانف وهواء الخيشوم الصوت الذى يخرج منه ويسمى غنة ايضا فمعناه ان النون فى الخيشوم كما ان حروف العلة مدة فى الحلق سواء كان ثلاثيا ورباعيا فلح

الياء والكسر عليه مستكره فحمل الباقي عليه وفي الفتح التباس كما نذكره
ان شاء الله تعالى فتعين الضم ولان هذه الاربعة رباعية والرباعي فرع
للثلاثي في الاحتياج وقوله والضم ايضا مرجح للفتحة في الخفة فناسب الضم
للرباعي من حيث الفرعية فاعطي له يدل على ما قررناه من قولنا فانها
مضمومة فيهن وقيل انما ضمت هذه الحروف في الرباعي لقلة استعمالهن
اي الابواب الاربعة وكثرة استعمال الثلاثي فما اختص الضم
بالاقل استعمالا والفتح بالاكثر استعمالا لتعادلا بينهما واعلم ان هذين
الوجهين للترجيح بعد الوقوع واما وجه عدم كون القبيلتين على
حركة واحدة هي الاصل اعني الفتح فهو انه لو فتح في مثل يكرم وقيل يكرم
يلتبس بمضارع الثلاثي ثم حمل عليه كل ما يكون ماضيه على اربعة احرف
ولم يعكس او في العكس يلزم الالتباس وتوفي صورة بخلاف العكس
فانه لا التباس فيه اصلا ويفتح حروف المضارعة في ما وراءهن مما
قل استعمالهن لكثرة حروفهن فلو ضمت فيهن يلزم زيادة الثقل
ولم تكسر لثقل ولما ذكرنا من جملتها الياء والكسر عليه مستكره واما يهريق
اصله يريق بغير هاء من الاراقة وهو من الرباعي في الاصل وزيدت الهاء
قبل الفاء على خلاف القياس فصار خماسيا بسبب الزايد والاعتبار
انما هو الاصل فلم يوجب ضم حرف المضارعة في غير الرباعي ويكسرها دون الياء
كلها في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الثلاثي
المجرد او كان ماضيه مكسور الهمزة كما في السداسي وبعض الخماسي
حتى يدل كسرة حروف المضارعة على كسرة عين الماضي او همزته نحو
يعلم وتعلم واعلم ونعلم في مكسور العين فان ماضيها علم بكسر
عين

لان الضمة ثقيلة والفتح خفيف والافضل فرع الخفيف فناسب الضم مشابهة

قوله ويفتح ما وراءهن حروف اتين في الاربعة المذكورة خماسيا كان او سداسيا فلا ح

قوله واما يهريق فاصله يريق جواب لسؤال مقدر وهو ان قولكم حروف المضارعة مفتوحة في غير الرباعي منقوض بيهريق لانه غير الرباعي مع انه مفتوح وحاصل الجواب انا لا نسلم انه غير الرباعي لان اصله يريق فلا ح

مختار الصحاح

عين الفعل ويستنصر وتستنصر واستنصر ونستنصر في مكسور الهمزة لان
ماضيها استنصر بكسر الهمزة وفي بعض اللغة وهي لغة بني اسد لا يكسر الياء
فيما كان ماضيه مكسور العين او مكسور الهمزة بل يكسر غير الياء وانما
لا يكسر الياء لثقل الكسرة على الياء الا اذا كان بعدها ياء اخرى فح يكسر اهل
هذه اللغة الياء ايضا لتقوى احدى اليائين بالاخرى نحو ييئس وييجل
فانهم على لغتهم فيما كان الفاء واوا في غير ييجل واما في ييجل فعلى
استثنائهم اذا تقوت باخرى لا على ان كسر الياء مطلقا فيما يكسر عينه
لغتهم فانهم لما استثقلوا الواو بعد الياء في يوجل قلبوا الفتحة كسرة
الواو ياء ويزول ذلك الثقل فلما صار الواو ياء وتقوى الياء بالياء
كسروا الياء لا لان كسر الياء مطلقا عن لغتهم وعينت حروف المضارعة
من المضارع دون ساير حروفه للدلالة على كسرة العين او الهمزة
في الماضي اكتفى بذكر العين عن ذكر الهمزة تعويلا على ما سبق فوجه
كون العين اصلا في اصل لانها اي حروف المضارعة زايدة والتصرف
في الزايد اولى وقيل عينت تلك الحروف لتلك الدلالة لانه لا مجال لغيرها
لها لانه يلزم بكسر الفاء توالي الحركات الاربع في غير الوقف وهو
مرفوض وبكسر العين يلزم الالتباس بين يفعل بفتح العين ويفعل
ويفعل بكسر العين نحو يعلم ويضرب وبكسر اللام يلزم ابطال الاعراب
اذ كسر ثابتة ح على تواردا العوامل فلا يظهر اثرها ويحذف التاء الثانية
جوازا في مثل تتكلم وتتباعد وتتبحر اي فيما اجتمع فيه تاءان في اول
مضارع تفعل وتفاعل وتفعلل وذلك حال كونه المخاطب او المخاطبة
مفردا او مثنى او مجموعا او الغايبة المفردة والمثناة دون المجموعة اما بها

نحو صح

لبنقلب صح

تخفيف

تفعل صح

حرف المضارعة والثانية تاء الباب واختلف في المحذوف فذهب
البصريون الى انه هو الثانية لان الاولى حرف المضارعة و
حذفها مخل على ما حكى عن المبرد وذهب الكوفيون الى انه
هو الاولى لان الثانية للمطاوعة وحذفها مخل ولانها زايدة و
حذفها اهون واختار المص مذهب البصريين لان رعاية كونه مضارعا
اولى لان الغرض من الاشتقاق انما هي الدلالة على اختلاف المعاني
باختلاف الصيغ واما المطاوعة وساير معاني الابواب فانما هي بعد
هذا الغرض ولان الثقل انما يحصل عند الثانية واما اثبات التاءين
فهو الاصل لدلالة كل واحد منهما على معنى ففي نحو قوله تتقلدو تتباعد
وتتجر بصيغة المبنى للفاعل اشارة الى ان الحذف لا يجوز في المبني
للمفعول اتفاقا من الفريقين لانه خلاف الاصل فلا يرتكب
الا في الاقوى وهو المبني للفاعل من هذا الابواب الثلثة اكثر استعمالا
من المبني للمفعول فالتخفيف به اولى وهذان الوجهان يفيدان
ترجيح المبني للفاعل على المبني للمفعول في الحذف
واما عدم شمول الحذف لهما فهو انه لو حذفت التاء والاولى
المضمومة من المبني للمفعول لالتبس بالمبني للفاعل المحذوف عنه
التاء لان الفارق هو التاء المضمومة فلو حذفت التاء الثانية
لالتبس بالمبني للمفعول من مضارع فعّل وفاعل وفعلل وذلك ظ وانما
يحذف التاء الثانية في مضارع الابواب الثلثة لاجتماع الحرفين
من جنس واحد وهو ثقيل ووجه عدم امكان الادغام هنا يزول ذلك
الثقيل لرفضهم الابتداء بالساكن والحذف للتخفيف اولى من ابقاء
المتجانسين

اى من القربة والللبس والزوم والطلب والتكلف وغير ذلك تدبر
مسلم

المتجانسين وادغامهما والاتيان بالهمزة مع ان همزة الاصل
لا تدخل المضارع لانه مشابه باسم الفاعل مشابهة تامة فكما لا تدخل
عليه لعدم الاحتياج اليها لا تدخل على المضارع بخلاف الماضي فانه
لما قل مشابهة باسم الفاعل جاز دخولها عليه مثل استخرج وانما قل
وعينت التاء الثانية للحذف مع ان ذلك الاجتماع الثقيل يزول
بحذف الاولى ايضا لان الاولى علامة للمضارعة والعلامة
لا تحذف واسكنت الفاء في يطّرب فرارا عن توالي الحركات
وعينت الفاء للسكون لان توالي الحركات لزم منه اى من زيادة
الباء واذ لم يكن اسكانه لرفضهم الابتداء بالساكن فاسكان الحرف
الذي هو قريب منه اى يقرب الباء يكون اولى بالاسكان من
غيره كاقرب القريبين في القسامة ومن ثمه اى ومن اجل ان لمكان ح
الحرف الذي هو قريب من الحرف الذي ولزم منه محذور اولى وعينت
الباء في ضربن للاسكان لئلا يجتمع اربع حركات متواليات فيما هو
كالكلمة الواحدة كما مر لانه اى الباء قريب اى يقرب من النون
الذي لزم منه اى من زيادة توالي الحركات الاربع وسوى بين صيغ
المخاطب والغايبة المفردين والمثنين في المستقبل نحو انت اوهي
تضرب والمناسب ذكره في تعيين التاء للمخاطب الا انه لما كان لم
يبحث طويلا اخره الى اخر بحث المستقبل بالنظر الى ذاته لاستوائهما اى
المخاطب والغايبة في الماضي في مجرد التاء وهي نصرت بسكونها
وانما اورد المثال هنا من باب نصر مع ان عادته ان يورده من باب
ضرب لكونه اصلا في الدعايم اشارة الى ان بالنصر فيه جهة التقديم

بينهما نسخة

يعني ذكر هذا الكلام الذي هو اثبات تسوية بين المخاطب والغايبة في المستقبل
بالنظر

ويستفاد من الايحاث انما هو بالنظر الى عارضه من الحروف وما يتعلق به
مسلم

لا في حركتها وسكونها نحو انت نصرت بفتح التاء صح

في الجملة ولهذا اقدمه بعضهم على باب ضرب نظرا الى تلك الجهة كما سبق وانه ليس ساقطا عن درجة استحقاق التقديم بالكلية كساير الابواب ولذا لم يتقدم شيء منها احد ولكن لا يسكن ما به التسوية اعني التاء في غايبة المستقبل كما اسكن في الماضي لضرورة الابتداء ولهذا قيل ان تاء غايبة المستقبل ليست مبدلة من الواو كتاء المخاطب بل هي تاء التأنيث الساكنة قدمت تفاديا بذلك اي احترازه من وقوع اللبس فلما قدمت حركت لتعذر الابتداء بالساكن اي بالتقديم مه

ولا يبعد ان يكون ميل المص الى هذا وان يكون هذا سبب تاخيره ذكر التسوية حتى لا بين المخاطب والغايبة ولا يضم ما به الاستواء في الغايبة ليزول الاستواء حتى لا يلتبس المعلوم منها بالمجهول منها في مثل تمدح اي في باب تفعل بفتح العين ولا يكسر حتى لا يلتبس بلغة تعلم فيما يكسر عين ماضيه بفتح العين مضارعه فان قيل يلزم الالتباس بين المخاطب والغايبة ايضا بالفتحة اي كما يلزم الالتباس بالضمة والكسرة فلم اختير الفتحة قلنا اذ في الفتحة موافقة بينها اي بين الغايبة وبين اخواتها في اطراد الامثلة من المتكلم والمخاطب والغايب فان حروف المضارعة مفتوحة فيها او بين ما به الاستواء اعني التاء وبين اخواتها من الياء والهمزة والنون فانها مفتوحة فيما زيدت فيه مع خفة الفتحة بخلاف اختيها اذ لا موافقة فيهما بين الاخوات ولا خفة ايضا وادخل في اخر المستقبل يعني بعد الالف والواو والياء ويجوز في اطلاق الاخر لما بعد هذه الحروف لشدة اتصالها بالفعل

اقول نظر لانه لا يجوز ان يكسر التاء في الغائبة ويمنع من لغة تعلم فان ابطال هذه اللغة ليست باولى من ذلك مع انها على تقدير الوضع يكون لغة اصلية ولغة تعلم من باب التقفن طرسوسي

بالفعل لكونها ضماير الفواعل نون في يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلون وتفعلين عوضا عن الحركة في يفعل ليكون ذلك النون في كلها علامة للرفع لانه اول احوال الاعراب لكونه علامة الفاعل ثم حذفوها حال الجزم حذف الحركة التي هي عوض عنها وحملوا النصب على الجزم كما حمل النصب على الجر في بعض الاسماء لانه في الفعل بمنزلة الجر في الاسماء كما يجيء لان اخر الفعل حقيقة صار باتصال ضمير الفاعل بمنزلة وسط الكلمة والاعراب لا يكون في وسط الكلمة ولم يمكن ان يجعل الضماير حروف الاعراب لانها في الحقيقة ليست من نفس الكلمة ولم يمكن زيادة حروف المد لمكان الضماير فزيد حرف شبيه بها وهو النون فجميع النونات الداخلة في المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن وهي علامة للتانيث لا علامة للرفع ولهذا لا تسقط حالة الجزم والنصب كما اي كالنون التي في الماضي نحو فعلن فانه علامة للتانيث لا علامة للرفع ولا ينافيه اي كونه علامة للجمع ايضا ومن ثمه اي من اجل ان نونه علامة للتانيث يقال يضربن بالياء حتى لا يجتمع علامتا التأنيث ونون تضربن تمحضت ضميرا وعلامة التانيث تاؤه والياء في تضربين ضمير الفاعل عند الجمهور لا علامة الخطاب كما هو عند الاخفش وعلامة الخطاب هو التاء فلا يلزم اجتماع علامتي الخطاب عندهم فلا يرد نقضا على ما ذكرنا من امتناع اجتماعهما لما اضيفت اليه اعني التأنيث ولما فرغ عن البحث الذي تعلق بصيغة المستقبل ولفظه شرع فيما يتعلق بمعناه وقال واذا دخل

فانه لو زيد الالف يلزم اجتماع الالفين في تفعلان ولو زيد الواو يلزم اجتماع الواوين في يفعلون ولو زيد الياء يلزم اجتماع اليائين في تفعلين منه رحمه

استثناء من قوله ادخل في اخر المستقبل نون علامة للرفع يعني ان جميع النونات في اخر المستقبل علامة للرفع الا نون يضربن فانه ليس علامة الرفع بل هو علامة لجمع المونث الغايبة والذي يدل على انها ليست بعلامة الرفع انها لا تسقط في حالة النصب والجر ونظيره فعلن لان النون فيه ليست بعلامة للرفع بل ضمير جمع المؤنث الغايبة شرح

نفظ لم على المستقبل ينقل معناه الى الماضي وينفيه نحو لم يضرب
اى لم يقع الضرب في الزمان الماضي لانه اى لفظ لم مشابه بكلمة الشرط
من حيث اختصاصهما بالفعل كما ان ان اذا دخل على الفعل ماضيا
كان او مضارعا ينقل معناه المستقبل كذلك كلمة لم ينقل معناه
بتلك المشابهة [illegible] الامر صيغة يطلب بها
الفعل بفتح الفاء عن الفاعل الغائب او المخاطب خص المبني
للفاعل بالتعريف لكونه الاغلب كما خصه ابن الحاجب تعريف
امر المخاطب كذلك حيث قال صيغة يطلب بها الفعل عن
الفاعل المخاطب نحو زيد ليضرب اه زيدان ليضربا زيدون ليضربوا
هند لتضرب هندان لتضربا هندات ليضربن وامر به انت
وهو مشتق من المضارع بلا واسطة ولذا اخره عنه وبواسطة
المضارع مشتق من المصدر فلا ينافي قوله والاشتقاق تسعة اشياء
من كل مصدر لان المراد من الاشتقاق المذكور هنا اعم من
ان يكون بالذات او بالواسطة كما اشرنا هناك وانما اشتق من
المضارع دون الماضي لمناسبة بينهما اى بين الامر والمضارع في
الاستقبالية اى في انتساب معناهما الى الاستقبال وذلك ظاهر في المضارع
واما في الامر فلان الطلب انما يكون لما لم يحصل بعد ولا مناسبة
بينه وبين الماضي وهذا وجه التخصيص بالنسبة الى الماضي واما
انه لم يشتق من المصدر ابتداء كالماضي فليكون اقرب الى الضبط
ولهذا ذهب السيرافي الى ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان
من الفعل زيدت اللام في امر الغائب لطلب الفعل دون
غيرها

غيرها لانها من وسط المخارج كما ان الغائب بين المتكلم والمخاطب
في الكلام ومناسبة اللام والحال ان اللام ايضا اى كما انها من
وسط المخارج من حروف الزوائد والاضافة بيانية اى من
حروف هي الزوائد صالحة للزيادة وهي اى حروف الزوائد
الحروف التي يشملها قوله يا اوس هل نمت ولم يأتنا سهو فقال
اليوم تنساه او سألتمونيها او اتاه سلمون او اتاه سليمان او
استنت مولها او امان وتسهيل او قول الشاعر ابى عثمان
المازني هويت من باب علم اى احببت واما ما يكون من باب
ضرب فهو بمعنى الصعود وبمعنى السقوط السمان جمع سمينة
يعني النساء السمان فشيبني اى جعلتني تلك النساء اشيب قبل
وقت الشيب بمقاساة الشدائد وتحمل الاحزان والمصائب
في مواصلتهن او السمن يجعلني اتاهن الى ان شبت ويؤيده
قوله وقد كنت قدما بكسر القاف وسكون الدال بمعنى الزمان
القديم هويت السمان وعين حروف الزيادة من بين حروف
البيت بقوله اى هو حروف هويت السمان اى هذه الحروف
العشرة التي هي الهاء والواو والياء والتاء والهمزة والاعتبار
انما هو بالكتابة دون اللفظ ولذلك قالوا اتاه سليمان
يشملها واللام والسين والميم والالف والنون وحكى ان
ابا العباس المبرد سأل ابا عثمان المازني فقال له كيف تجمع
حروف الزيادة فانشده البيت فقال له الجواب رحمك الله
قال المازني قد اجبتك مرتين يريد قوله هويت السمان وليس
معنى زيادتها انها يكون زائدة في كل مكان بل معناه انه اذا

اى معنى زيادة حروف هويت السمان مطلقا

ارید زیادة حرف فانما تزاد منها الا من غیرها اذ قد یکون حصولا
الا یری ان حروف سوامنها مع انها اصول کلها وانما یعرف
کونها زائدة من کونها اصلا بان تزن الاصلی بالفاء والعین
واللام وتخرج الزاید بلفظ لا تقابل به فاء ولا عینا ولا لاما
تقول ضرب وزنه فعل ویضرب وزنه یفعل وضارب وزنه فاعل
ومضروب وزنه مفعول ومکرم وزنه مفعل ومستخرج
وزنه مستفعل وقضیب وزنه فعیل وحمار وزنه فعال وعلی
هذا ولم یزد فی امر الغائب من حروف العلة مع انها اولی الحروف
بالزیادة حتی لا یجتمع حرفا علة احدهما للامر والثانیة للمضارع
وکسرت اللام ای لام الامر مع ان من حق حروف المعانی التی جاءت
علی حرف واحد ان تبنی علی الفتحة التی هی اخت السکون لانها
مشابهة بلام الجارة فی الصورة وانما شبهت بها لان الجزم
فی الافعال بمنزلة الجر فی الاسماء ای بمقابلة الجر فیها لان فی
الفعل الرفع والنصب بمقابلة الرفع والنصب فی الاسم وفی
الاسم جر ولیس فی الفعل جر لما عرفت فی موضعه بل فیه الجزم فیکون
الجزم فی الفعل بمقابلة الجر فی الاسم وبمنزلته فیکون الجازم
بمنزلة الجار فجعل صورته مثل صورة الجار وعومل به معامله
الجار فی الکسر وسکنت لام الامر بالواو والفاء یعنی یسکن
اللام بعد الواو والفاء اکثر لکونه اتصالهما بما بعدهما اشد
لکونهما علی حرف واحد فصار الواو واللام بعد حروف المضارعة
وکذا الفاء معها کلمة واحدة علی وزن فخذ وکتف فتخفف
بلکان

٤١

بلکان العین واما ثم فمحمول علیهما لکونها حرف عطف
مثلها لکن لا یکثر السکون بعده کثرته بعدهما لکون حروفها
اکثر من واحد نحو فلیضرب ولیضرب ثم لیضرب کما
اسکن العین فی فخذ للتخفیف اصله فخذ بفتح الفاء وکسر
العین ویجوز سکون العین مع کسر فتح الفاء للتخفیف
لما ذکره ویجوز سکون العین مع کسر الفاء بنقل کسرة
العین الیها ویجوز کسر الفاء والعین لکون حرف الحلق قویة
فتتبع ما قبلها ولذا یجوز کل ما جاز فی فخذ فی کل ثلاثی
عینه حرف حلق مکسور من اسم او فعل نحو شهد ونظیره
ای نظیر لام الامر فی الاسکان فی الواو ونحو بسکون الهاء
وفی الفاء فهو بسکون الهاء تشبیها له بما ضم عینه من نحو
عضد بالسکون یقال وهو بالسکون وحذفت حرف الاستقبال
فی امر المخاطب بعد حذف اللام للتخفیف لکثرة استعماله اذ اصل
اضرب لتضرب باتفاق الفریقین کما یجیء ان شاء الله تعالی وکان
القیاس فی الامر للفاعل المخاطب ان یکون باللام کامر للغائب
لان الطلب فی الامر انما هو معنی اللام وضعت لذلک فیه
وزیدت لاجله کما اشرنا الیه فکان قیاس امر الفاعل المخاطب
ایضا ان یکون باللام لکن لما کثر استعماله حذف اللام وحذف
حرف المضارعة ایضا للفرق بینه وبین امر الغائب بدلیل قوله فیما
سیأتی للفرق بینه وبین المضارع فقوله وعمن الحذف ای حذف اللام وحرف
الاستقبال فی امر المخاطب دون امر الغائب لکثرته ای لکثرة استعمال

ای المرکب من الحروف المذکورة لمنزلته منزلة واحدة کلمة

شهد
[illegible]

فکما یقال عضد صح

وبین المخاطب المضارع لا بینه صح

بعد قوله ومن ثمه قراءة النبی علیه السلام
وبذلک فلتفرحوا [illegible]
مذهب الکوفیین فی امر المخاطب

هذا الجنس فالتخفيف به اولى بالنظر الى قوله للفرق ومن ثمة
اى ومن اجل ان حذف اللام وحذف الاستقبال فى امر المخاطب
المعلوم لكثرة الاستعمال لا يحذف حرف الاستقبال مع اللام
فى مجهوله اى المخاطب اعنى لتضرب باللام والتاء لقلة
استعماله اى المجهول واجتلبت الهمزة وتخصيصها بالاجتلاب
لكونها اقوى والابتداء بالاقوى اولى بعد حذف حرف المضارعة
اذا كان ما بعده ساكنا للافتتاح اى ليمكن الابتداء اذ الابتداء
بالساكن متعذر واما اذا كان ما بعده متحركا فلا احتياج اليها نحو
دحرج من تدحرج وكسرت الهمزة المجتلبة لان الكسرة اصل فى تحريك
همزات الوصل لانها زيدت ساكنة عند الجمهور لما فيه من
تقليل الزيادة ثم لما احتيج الى تحريكها حركت بالكسرة لانه اصل فى
تحريك الساكن لانه ابعد حركات الاعراب من الاعراب لامتناع
دخوله فى قبيلتين من المعربات وهما المضارع وما لا ينصرف ودخول
اخويه فى المعربات كلها فلما احتيج الى التحريك حرك بما هو اقل وجود
فى الاعراب واكثر شبها بالسكون الذى وجد فى بعض من المعربة
من المعربات دون بعض ولان السكون والجزم عوض فى
فى الفعل من الكسر فى الاسم فعوض الكسر من السكون بينهما
ولان وقوع اجتماع الساكنين كثير فى الكلام بشهادة الاستقراء
والافعال منه العجم المعلى وناهيك شواهد الامر من الافعال
المشددة الاواخر وما يجزم منها بانواع الجوازم وعندك ان للاكثر
حكم الكل فقد مست الافعال فى اعتبار اجتماع الساكنين والاحتياج
التحريك

وعند سيبويه زيدت متحركة بالكسر التى هى عدل لانا نحتاج الى متحرك لاجل سكون اصل الكلمة فزيادتها ساكنة ليست بوجه مسلم

الى التحريك ومعلوم ان لا مدخل للجر فى الافعال فافادت
الكسرة الحصر الخلاص من اجتماع الساكنين وذلك ظ وكون
الكسرة طارية بحكم المقدمة المعلومة بخلاف اختيها فانهما
تفيدان الخلاص فقط والمفيد بفائدتين اولى بان يكون اصلا
فالكسرة اصل فى تحريك الساكن ولهذا واما الهمزة المجتلبة
للافتتاح همزة وصل لانها اجتلبت للتوصل بها الى النطق بالساكن
ولذلك سماها الخليل سلم اللسان ولم يكسر الهمزة فى مثل اكتب احتراز
عن المضارع فيه مضموما مع انها همزة وصل بل ضمت لان
الهمزة او اللسان والثانى قوى من جهة المعنى وان كان ضعيفا
من جهة اللفظ لان حذف ضمير الشان منصوبا ضعيف الا انه كثير فى
عبارات المصنفين بتقدير الكسرة اى كسرها يلزم الخروج من
الكسرة اى من كسرتها الى الضمة اى ضمة العين وهو ثقيل ولا
اعتبار للكاف الساكن فى منع ذلك الخروج لان الحرف الساكن
لا يكون حاجزا مانعا حصينا قويا عندهم اى عند اهل هذا
الفن ومن ثمة اى ومن اجل ان الحرف الساكن لا يكون حاجزا
حصينا يجعل واو قنوة ويقال قنية مع ان ما قبلها ليس بمكسور
الا ان النون لما كان ساكنا جعل كانه معدوم وان ما قبل الواو
هو القاف وهو مكسور فقلبت الواو ياء وقيل لم يكسر الهمزة فى مثل
اكتب بل تضم للاتباع اى لاتباعها للعين فى الضم لان خفة
الموافقة بين الاثقلين غالبة على ثقلة المخالفة بين الثقيل و
الاثقل والف ايمن اى همزته ويجوز اطلاق الالف على الهمزة
فتح

اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما مجازا لكونها على صورته في بعض المواضع كما يجيء ان شاء الله تعالى او لكونهما متحدين ذاتا والاختلاف انما هو المهموز بالعارض ولذلك شبهوهما بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحركت صارت ريحا والريح اذا سكنت صارت هواء فكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة اذا سكنت ومدت صارت الفا مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج والاصل في الف الوصل الكسر لما عرفت لانه جمع يمين ولغة للقطع لانه الف افعل والفه مفتوحة ثم جعل للوصل اي عومل معاملة الف الوصل بان سقطت في الدرج لكثرته اي ايمن استعمالا وكثرة الاستعمال يقتضي التخفيف ولا شك ان التخفيف يحصل بالوصل اذ بالوصل سقط الهمزة في اللفظ ولا خفة مثل السقوط وفتح الف التعريف مع كونه للوصل بدليل سقوطه في الدرج لكثرته استعمالا اي كايمن واعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحده والهمزة للوصل فتحت مع ان اصلها الكسر لكثرة استعمال اللام وعند الخليل ال كهل على انه للتعريف وانما حذفت عنده همزة القطع في الوصل لكثرة استعمال ال و عند المبرد حرف التعريف هي الهمزة المفتوحة وحدها وانما زيدت اللام بعدها للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام اذا عرفت هذا فقول المصنف الف التعريف يحتمل ان يكون اشارة الى مذهب المبرد والظاهر لاضافة الالف فقط الى التعريف فعلى هذا معنى كلامه وفتح الف التعريف

اي الكتابة صورة الهمزة على صورة الالف منه

ويرد على هذا القول همزة مثل رأس فان همزته ساكنة وليست همزة ولذا اذا قالوا الهمزة اذا سكنت وانفتح ما قبلها يجوز قلبها الفا فتدبر منه

او لكثرة استعمال ايمن على حذف المضاف منه

التعريف لكونه للقطع لانه للتعريف لا للوصل الا انه عومل به معاملة الف الوصل بان اسقط في الدرج لكثرته استعمالا هذا الالف استعمالا كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرته استعمالا ويحتمل ان يكون اشارة الى المذاهب الثلاثة ويكون اضافة الالف الى التعريف لادنى ملابسة كاضافة كوكب الخرقاء في معنى كلامه وفتح الالف الملابسة للتعريف على تقدير كونه للوصل ولم يكسر مع ان الاصل فيه الكسر لكثرته اي لكثرة استعمال اللام لاما وخفة الفتحة وفتح ايضا على تقدير كونه وحده للتعريف او مع اللام ولبس للوصل حقيقة يكسر الا انه للتعريف عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج كما ان الف ايمن عومل به معاملة الف الوصل فاسقط في الدرج لكثرة استعمال الالف او المجموع وفتح الف اكرم مع ان ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكن ليس وعين المضارع ليس بمضموم لانه ليس من الف الامر اي من جنس الالف الذي زيد الامر حتى يكسر بل الف قطع محذوف من تؤكرم طردا للباب يعني ليس ليس ما بعد حرف المضارعة من تكرم ساكنا بل متحرك في التقدير اذ اصله تأكرم بالهمزة لكون ماضيه على اكرم فجاء بالامر على الكرم الاصل تفاديا بذلك عن الالتباس بين الامر من الثلاثي المجرد وبينه من المزيد فيه اذ لو قيل اكرم بكسر الهمزة التبس بالامر من الثلاثي المجرد او لان علة حذف الهمزة وهي اجتماع الهمزتين او الحمل على ما فيه اجتماع الهمزتين لما زالت بحذف

لانه للتعريف اما وحده او مع اللام صح

ملابسة الشيء الى الشيء موافقته اياه يعني يكون موافقا لمقتضاه شرح مصباح

من تكرم اذ بسبب الحمل فيه وتبود حرف المضارعة صح

حرف المضارعة ردوها على فتحها فتحها لان الاحتياج الى همزة
الوصل انما هو عند الاضطرار وانما حذفت الهمزة من تكرم
لاجتماع الهمزتين في اكرم فانه مستكره ولا يحذف الف
الوصل في الخط مع ان الخط تابع للفظ لئلا يلتبس الامر
من علم بامر العين وتخفيفه وبامر علمه بفتح العين
وتشديده فان قيل يعلم بالاعجام وهي الحركات والسكنات
والنقاط والتشديدات والمدات وهي الالتباس والاشتباه
قلنا الاعجام يترك كثيرا تركا قبيحا كثيرا فيحصل الالتباس
ومن ثمه اي ومن ان اجل ان الاعجام تترك كثيرا فرقوا
بين عمر بضم العين وفتح الراء وعمرو بفتح العين وسكون الميم
بالواو بان كتبوه في الثاني حالة الرفع والجر دون حالة النصب
لان الف التنوين تخلفه حالة النصب لانه منصرف بخلاف الاول ولم
يعكسوا بان يكتبوه في الاول لان الثاني خفيف وذلك والزيادة
بالخفيف اولى وحذفت الالف في بسم الله من بسم الله الرحمن الرحيم
مع انها الف الوصل لكثرة الاستعمال وهي مستدعية للتخفيف
ولا يحذف الالف في اقرأ باسم ربك مع انها في لفظ الاسم كما في
بسم الله الرحمن الرحيم لقلة استعماله وان كانت في لفظه
الاسم ويجزم اخره اي اخر الامر الغايب باللام اجماعا وحكما
بانجزامه متحققين لان اللام مشابهة بكلمة الشرط اعني ان
لانها اصل الباب في النقل فكما ان ان ينقل معنى لماضي اذا
دخل عليه الى الاستقبال نحو ان ضربت ضربت كذلك
اللام

[illegible]

في الخط صح

وانما قال من بسم الله الرحمن الرحيم لانه اذا اشتهر بسم الله لا يحذف الالف في الخط منه

اي اجمع النحاة من البصريين والكوفيين على انجزامه اجماعا صح

اللام اذ دخل على الخبر ينقل معناه الى الانشاء نحو ليضرب زيد فلما
شابهت بها فيه عملت عملها وهو الجزم وكذلك المخاطب اي
مثل امر الغايب امر المخاطب في كونه معربا مجزوما عنده
الكوفيين لان اصل اضرب لتضرب بالتاء كما هو القياس لان
الدال على طلب الفعل انما هو اللام كما سبق عندهم اي عند
الفريقين من البصريين والكوفيين ومن ثمه اي من اجل
ان اصل اضرب لتضرب قراء النبي عم فبذلك فلتفرحوا بالتاء
على الاصل المهجور موضع فافرحوا قيل ان النبي عم لما كان
مبعوثا الى الحاضر والغايب جمع بين اللام للغايب والتاء للحاضر
فحذفت اللام من لتضرب امر المخاطب لكثرة الاستعمال
اي لكثرة استعمال جنس امر الحاضر بالنسبة الى جنس
امر الغايب ثم حذفت علامة الاستقبال وهي التاء للفرق بينه
اي بين امر المخاطب وبين المضارع احيانا اذ بعد حذف
اللام من لتضرب بقي تضرب فبقي الضاد ساكنا فاجتلبت
همزة الوصل ليمكن الابتداء ووضعت الهمزة المجتلبة موضع
علامة الاستقبال اعني التاء فاعطى له اي للموضع موضع علامة
الاستقبال اعني الهمزة اثره اي حكم علامة الاستقبال وهو
الاعراب واما اعرابه بالجزم فللام المقدرة اعطاه كما اي مثل ان
اعطى لفاء رب عمل رب في قول الشاعر فمثلك اي فرب مثلك
فحذف رب واعطى للفاء عمله وهو الجر قوله حبلى صفة مثل قد طرقت
اي طرقتها اي اتيتها ليلا قوله ومرضع اي ذات رضيع عطف

وكل قراءة تواتر عن النبي عم او اشتهر منه تنسب الى نبي وما لم يشتهر هذه القراءة عنه بل كانت شاذة ... النبي عم والا فكل القراءة قراءة عم منه

وقد عرفت فائدة اقحام لفظ الجنس في الحاشية منه

على حيلى فالهيتها اتقلتها عن صبى لها ذى تمايم جمع تميمة وهى
التعويذ الذى تعلق فى عنق الصبى حفظا من اصابة العين قوله محول اى اتى عليه
حول كامل صفة ذى ولم يقل محول لئلا يلتبس بما اشتق من الحوالة اعنى
المحيل وفى وصف الصبى تلك النساء بالحبل والارضاع فى وصف الصبى
بكونه ذى تمايم وذى حول وفى جمع تمايم اشارة الى كمال ميل النساء اليه اما فى
الوصف بالحبل والارضاع فظاهر واما فى وصف الصبى اذ كان فى غاية الحسن
يخاف عليه من اصابة العين واما فى جمع التميمة فلان اهله لا يرضون
ولا يكتفون بتميمة واحدة او تميمين لفرط محبتهم واما فى الوصف بالاحوال
فلان فى تلك الحال يظهر منه من الكلمات اللطيفة اللذيذة والحركات المرغوبة
المشتهية ما لم يظهر قبلها ولا يظهر بعدها فيكون محبوبا فى القلوب اكثر
مما كان قبلها وبعدها واما عند البصريين فهو اى امر المخاطب بغير اللام
مبنى على السكون لان الاصل فى الافعال البناء لان المعانى الموجبة للاعراب
اعنى الفاعلية والمفعولية والاضافة منتفية فيها فوجب ان تبنى وهذا
خلاف لا يظهر ثمرته الا فى اطلاق المجزوم على امر الغايب واطلاق الجزم
على سكونه وفى اطلاق الموقوف على امر المخاطب واطلاق
الوقف على سكونه وانما اعرب المضارع مع كونه من الافعال لمشابهة
تامة بينه وبين الاسم كما مر فلا ينتقض بالماضى وانما بنى الماضى على الحركة لمشابهة
بينه وبين الاسم فى الجملة اعنى وقوعه صفة للنكرة كما وهما لم يبق المشابهة
بوجه من الوجوه بينه اى بين الاسم وبين الامر للمخاطب بحذف
حرف المضارعة لا فى الحركات والسكنات وذلك ظ ولا فى وقوعه
صفة للنكرة لانه انشاء والانشاء لا يقع صفة الا بتاويل بنى على
جوهر السكون

في بيان ثمرة الخلاف في هذا الوجه نوع ركاكة وهي بروه

السكون الذى هو اصل فى البناء ومن ثمه اى ومن اجل ان بناء امر المخاطب
انما هو بعدم بقاء المشابهة بحذف حرف المضارعة حكم بانه معرب
فيما لم يحذف منه حرف المضارعة حتى قيل فلتضرب هو معرب
بالاجماع من الفريقين لوجود علة الاعراب وهى حرف المضارعة
وزيدت فى اخر الامر مطلقا غائبا كان او مخاطبا معروفا كان
او مجهولا نونان احدهما ثقيلة والاخرى خفيفة لتاكيد الطلب
نحو ليضربن ليضربان ليضربن لتضربن لتضربان ليضربنان للغائب
وكذلك ليضربن على صيغة المجهول الخ وكذلك زيدت فى اضربن اضربان
اضربن اضربن اضربان اضربنان للمخاطب وكذا لتضربن الخ للمجهول
وفتح الباء اى حرك بالفتح فى ليضربن مع ان اصله السكون فرارا عن
اجتماع الساكنين هذا علة التحريك واما تخصيص الفتح فللخفة والصيانة
للفعل عن اخى الجر فى الكسر وللاحتراز عن الثقل ولا التباس فى الضم
وفتح النون الثقيلة اذ لا مجال للسكون الذى هو الاصل لمكان اجتماع الساكنين
ولا للضم والكسر لمكان الثقيلة فتعين الفتح للخفة المناسبة للتشديد
وحذفت واو ليضربوا عند اتصال نون التاكيد فقيل ليضربن اكتفاء
بالضمة مع استطالة الكلمة بنون التاكيد وان كان اجتماع الساكنين على
حده وحذف ياء اضربى عنده فقيل اضربن اكتفاء بالكسر ايضا كذلك ولم
يحذف الف التثنية اكتفاء بالفتحة فى ليضربان حتى لا يلتبس الخ
المثنى بالواحد فى الوقف ولا التباس فى ليضربوا واضربى للفرق بالضم
والكسر ولذا كسر النون الثقيلة بعد الف التثنية مع ان اصلها الفتح
للخفة مشابهة اى لاجل المشابهة بنون التثنية فى وقوعها بعد الالف

اى من البصريين والكوفيين منه
اى فى عدم التحريك بالكسرة
اى فى عدم التحريك بالضم
وفى غير الوقف يعرف بحركة النون منه
فيه لف ونشر مع الترتيب منه

وهذه العلة موجودة فى الالف الفاصلة فيعلم ان حكمها حكم الف
التثنية اذ الاشتراك فى العلة يوجب الاشتراك فى الحكم فلذلك لم يذكر
حكم الالف الفاصلة وحذف النون التى هى تدل على الرفع فى مثل هل
يضربان اى فى الامثلة الخمسة وهى يفعلان وتفعلان ويفعلون و
تفعلون وتفعلين اذا دخل عليها نون التاكيد وانما اورد كلمة هل ليكون
يضربان طلبا ويصير محلا لدخول نون التاكيد لان ما قبل النون الثقيلة
لانه يصير مبنيا لانه انما اعرب لمشابهته بالاسم ولما اتصل به النون التى لا
تتصل الا بالفعل ورجح جانب الفعلية وصار الفعل بمنزلة جزء من الكلمة
كما فى بعلبك وتعذر الاعراب سواء كان بالحروف او الحركة باذ لا اعراب فى الوسط
رد الى ما هو اصل الفعل من البناء فى علامة الاعراب لامتناع الجمع بين
الاعراب والبناء ولم يحذف نون التاكيد لئلا يبطل الغرض وادخل الالف
الفاصلة فى لتضربانّ اصله لتضربننّ فرارا عن اجتماع النونات اذ لا يمكن
حذف نون الجمع لانه ضمير الفاعل ولا يحذف نون التاكيد للزوم بطلان
الغرض فتعين الفصل بشئ واختص الالف للخفة وحكم النون الخفيفة
من حركات ما قبلها وحذف الضمير وحذف نون الاعراب معها مثل
حكم النون الثقيلة الا انه اى الشان اى لكنه لا تدخل بعد الالفين
الف التثنية والالف التى لا وجب فرض دخولها قبل الخفيفة
فى جمع المونث حملا على الشديد وان لم يجمع النونات فيها لئلا يلزم
مزية الفرع على الاصل لان الاصل عدم الزيادة الا ان يوضع عليه
فى فعل الجماعة ادخل الا خل الالف وقال اضربنان دون اضربنن وما
قيل ان اصالة الثقيلة انما هى عند الكوفيين مع ان الفرع لا يجب
ان يجرى

فى المضارع جانب الفعلية بحسب الاسمية
بسبب ما هو مشابهة بالاسم والفعلية
تقتضى البناء والاسمية تقتضى الاعراب
فغلبت جانب الاسمية بكثرة المشابهة
بالاسم فاعرب واذا اتصل به ما هو من خواص
الفعل اعنى نون التاكيد ترجح جانب
الفعلية وعاد الى ما تقتضيه من البناء منه

اشارة الى ان المستثنى منقطع منه
الاستثناء المنقطع هو المذكور بعد الا
بمعنى لكن مشردة من غير اخراج
سواء كان من جنس الاول نحو جانى
القوم الا زيدا اذا اشرت بالقوم
الى جماعة خالية من زيد او لم يكن
من جنس الاول نحو جانى القوم
الا حمارا كما يه كى ٮمه

فلو كان ذلك الاصل فى الفرع اعنى الخفيفة
لزم مزية الفرع على الذى الثقيلة منه

ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام ثم المناسبة المعلومة
من قوانينهم تقتضى اصالة الخفيفة لان التاكيد فى الثقيلة
اكثر فالمناسبة ان يعدى من الخفيفة اليها ليس بشئ
لان اصالة الثقيلة انما هى فيما وضعناله اعنى التاكيد وهى
كذلك اذ الثقيلة افادته اكثر مما افادته الخفيفة ولا شك ان ما
يفيد معنى اصل فى افادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيده
دون ذلك المعنى واصلتها بهذا المعنى متفق عليه وما نقل من
الكوفيين فانما هو بمعنى ان الخفيفة مخففة من الثقيلة لا
كلمة برأسها كما هو عند سيبويه وقوله مع ان الفرع لا يجب
ان يجرى على الاصل فى جميع الاحكام صحيح اذا لم يلزم من عدم
الجريان عليه فسدت واما اذا لزم من عدم الجريان عليه فساد
فكلا وههنا كذلك لما عرفته من لزوم مزية الفرع على الاصل
وقوله فالمناسب ان يعدى من الخفيفة اليها مرفوع بما ذكرنا من
معنى الاصالة فقوله لاجتماع الساكنين فى غير حده شامل الفعل
الاثنين وجماعة الاناث وذلك لا يجوز لان الروابط بين الحروف
الحركات فان فقدت فى اثنين منها لا يمكن ربط احدهما بالاخر
ولا يجوز حذف احدهما اذ فى حذف الالف من المثنى يلزم الالتباس
بالواحد ومن جماعة الاناث يلزم بطلان العمل واجتماع النونين
وفى حذف النون يلزم بطلان الغرض وتحريك النون خلاف
وضعها وحده اى مرتبة فى الجواز التى لا يجوز ان يتجاوز عنها
فيه ويجوز فى غيرها هو ان يكون الاول حرف لين والثانى موغما

اى تجاوز مثله
اى الثقيلة والخفيفة منه
اى اجتماع الساكنين على غير حده منه

وهذا يجوز بالاتفاق لان اللسان يرتفع عنهما دفعة واحدة
من غير مشقة والمدغم فيه متحرك فيصير الثاني من الساكنين
كلا ساكن لحما فلا يتحقق التقاء الساكنين الحقيقي لسكونها
وغيره وحده خلاف ذلك وعند يونس والكوفيين تدخل الخفيفة
بعد الالفين قياسا على الثقيلة باقية على السكون عند يونس
اعتبارا بعد الالف حركة كقراءة نافع محياي بسكون ياء الاضافة
ووصلا ومتحركة بالكسر للساكنين عند غيره وعليه حمل قوله تعالى
ولا تتبعان بتخفيف النون وكسره على قراءة ابن عامر برواية
ابن ذكوان وكلاهما اي كلا نوني التأكيد تدخلان سبعة
مواضع لوجود معنى الطلب فيها في الجملة ففي بعضها نفس
الامر ودلالته عليه اما مطابقة والخمسة الاول او التزام وهو
السادس فان القسم وان لم يكن فيه معنى الطلب الا ان القائل
ان يقسم المتكلم على ما هو مطلوبه فيلزم الطلب اي طلب
جوابه واما نحو قوله والله لاعاقبن ثمه فمحمول على الغالب وفي
بعضها لا بحسب نفس الامر بل بالمشابهة بما فيه معنى الطلب
في نفس الامر وهو السابع ثم ان الطالب انما يطلب في
العادة وغالب الامر مراده فكان ذلك مقتضيا التأكيد دلالة
غرضه في تحصيله او الطلب انما يتوجه الى المستقبل الغير الموجود
فالتأكيد لا يكون الا في المستقبل وقيل الحاصل في الزمان الماضي
لا يحتمل التأكيد واما الحاصل في الزمان الحاضر فهو وان كان
محتملا للتأكيد بان يخبر المتكلم بان الحاصل في الحال متصف

بالمبالغة

وانما قيد بقوله في الجملة لان الوجود
على التحقق في نفس الامر كما قيل
الحقيقة وعلى التحقق بالنسبة كما قيل
المجاز فيلزم الجمع بين الحقيقة
فالطلقان الوجود على معنى اعم منهما
مجازا اعني التحقق في الجملة فصار
ذلك المعنيان فردين حقيقيين لها
المعنى الاعم من قبيل عموم المجاز فلا
يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز

[illegible]

بالمبالغة والتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب
الاطلاع على ضعفه وقوته اختص نون التأكيد بغير الموجود
والاليق بالتاكيد اعني الاستقبال احدها الامر مطلقا كما مر نحو ليضرب
واضربن وثانيها النهي كذلك نحو لا يضربن ولا تضربن وثالثها
الاستفهام نحو هل تضربن ورابعها التمني نحو ليتك تضربن وخامسها
العرض بفتح العين وسكون الراء نحو الا تضربن فالهمزة فيه
للاستفهام لان المخاطب يعرف عدم الضرب فالاستفهام
عنه يكون للانكار فيتولد منه بقرينة الحال عرض الضرب على المخاطب
وطلبه منه وسادسها القسم اي جوابه نحو والله لاضربن والجملة
القسمية اعني اقسم والله انشاء وجواب القسم اعني لاضربن
خبر وسابعها النفي ويدخله نون التأكيد دخولا قليلا مشابهة
لاجل المشابهة بالنهي في الصورة وفي انهما غير موجبين وفي كون
حرفيهما لا نحو لا تضربن والنهي وهو صيغة يطلب بها الترك عن
الفاعل مثل الامر في جميع الوجوه التي ذكرت من كونها مشتقا
من المضارع واحكام نوني التأكيد الا انه اي لكن النهي مطلقا
معرب بالاجماع من الفريقين لوجود حرف المضارعة ويجيء المجهول
وهو فعل ما حذف فاعله واسند الى مفعوله من الاشياء المذكورة
قوله من الماضي وما عطف عليه بيان للاشياء المذكورة نحو ضرب
زيد وضربت زيدا الخ ومثل بزيد في مررت بزيد ومن المستقبل
المستقبل نحو يضرب الى يضرب خالد الى اه ومن الامر نحو ليضرب
ومن النهي لا يضرب الى الخ لم يذكرهما اكتفاء بذكر المستقبل لان صورتهما

دخلت على الفعل المنفي وامتنع حملها
على حقيقة الاستفهام صح

لما كانت صورته تستغني بذكره عنها اذ لا يعلم من الاشتراك
في الصورة ان المجهول لها مثل مجهول والغرض من وضعه
اى من وضع المجهول واقامة المفعول مقام الفاعل اما
تبيين لخساسة الفاعل واظهار لها فان نفس خساسة الفاعل
لا يصلح ان يكون غرضا من وضع المجهول واقامة المفعول مقام
الفاعل بل الغرض منها انما هو تبيين الخساسة واظهار لها نحو
شتم الامير اذ كان الشاتم شخصا خسيسا غير كفو للامير
فيجعل ترك الفاعل تطهير اللسان عنه او تبيين لعظمته نحو
ضرب اللص فيجعل تركه تطهيرا له عن اللسان او تبيين ٥
لشهرته لذلك الفعل بحيث لا يتصور صدوره الا عنه نحو
خلق الانسان واختص المجهول بصيغة فعل بضم الفاء و
كسر العين في الماضي لان معناه اى معنى المجهول غير معقول
والمعقول اسناد الفعل لمن صدر عنه فجعل صيغة ايضا اى لمعناه
غير معقولة وهي فعل ليناسب اللفظ والمعنى وقيل انما غير صيغة
الفعل بعد حذف الفاعل اذ لو لم يفعل لالتبس المفعول المرفوع
لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبنى للمفعول هذا الوزن
الثقيل دون المبنى للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي
في المجهول الى وزن فعل دون سائر الاوزان لكون معناه ٥
غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم به فلما
حذف منه ذلك خيف ان يلحق في اول وهلة السامع بقسم الاسماء
فجعل على وزن لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل

هذ

وهو اسناد الفعل الى المفعول ح

يقال وصل يصل وصلا بالكون اذا ذهب ووصل الى شي وانت تريد غير مسه

هذا الغرض الا ان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من
العكس لان الاول طلب ثقل بعد الخفة بخلاف الثاني
ومن ثمة اى ومن اجل ان صيغة فعل غير معقول لا يجئ
على هذه الصيغة كلمة اصلا في كلام العرب الا دئل
بضم الدال وكسر العين هو معرّ الجبل ودئل بالضم والكسر
ايضا وهو دويبة تشبه ابن العرس ولو كانت هذه الصيغة
معقولة لشاعت في كلامهم ويجئ المجهول في المستقبل على
يفعل بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الاخر لان هذه الصيغة
اعني يفعل مثل فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام
الاولى في الحركات والسكنات ولا يجئ على فعلل علمه اى
على فعلل كلمة في كلامهم ايضا اى كما لا يجئ على فعل فيكون
هذه الصيغة غير معقولة ايضا اى فيناسب اللفظ والمعنى و
يجئ المجهول في الابواب الزوايد من الثلاثي كلها اى ما زاد حروفه
على ثلثة سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه
بضم الحرف الاول وكسر ما قبل الاخر في الماضي نحو دحرج واكرم
وبضم الاول اى بضمة اصلية كانت كما في الرباعيات او عارضة كما في
غيرها وفتح ما قبل الاخر اى بفتحة اصلية كانت كما يتفعلل ويتفاعل
وينفعل او عارضة كما في غيرها في المستقبل نحو يدحرج ويكرم ويمنح
ويستخرج تبعا للثلاثي فيها الا في سبعة ابواب فان اول المتحرك
يضم مع ضم الاول فيها في الماضي ويكسر ما قبل الاخر وهي تفعلل
وستة تفوعل وعلى حكم تفعلل منها وافتعل وانفعل وافعلّ

يعني ان المراد بالضمة الحركة التي هي الضمة لا العين المصدري فلا ينتقض بجمع
تحصيل الحاصل في الرباعيات او الجمع بين الحقيقة والمجاز ان اقول بالابقاء على
الضمة في الرباعيات وتحصيل الضمة وغيرها
منه

اى في الماضي وفي المستقبل منه

واستفعل وافعوعل وحكم افعول وافعلل وافعنلل و
ملحقه علم منهما وضم الفاء في الاولين اي تفعل وتفوعل
ولم يقتصر على ضم الاول فيهما حتى لا يلتبسا اي الاولان ذكر التعدية
في هذا اللف على الاجمال كقوله تعالى وقالوا لن ندخل الجنة الا من
كان هودا او نصارى بمضارعي فعل بالتشديد في تفعل و
فاعل في تفوعل في الوقف وضم اول المتحرك في الخمسة الباقية حتى
لا يلتبس الماضي المجهول بالامر الحاضر في الوقف يعني اذا
قلت وافتعل بفتح التاء في الماضي المجهول بالامر في الوقف
بوصل الهمزة وقلبت وافتعل في الامر الواو وههنا مثله في و
افتعل للعطف افتعل على افتعل يعني اذا قلت وافتعل
احدهما في الماضي والاخر في الامر ويحتمل ان يكون للعطف
ويكون افتعل معطوفا على افتعل لا على وافتعل فيكون تقديره
وافتعل يلزم الالتباس فضم التاء في الماضي المجهول لازالته
فقس الباقي وهو الاربعة الاخيرة عليه اي على افتعل

فصل في اسم الفاعل قال ابن الحاجب وبه سمي اي بلفظ
الفاعل الذي هو وزن الفاعل من الثلاثي لكثرة الثلاثي
فجعلوا اصل الباب له فلم يقولوا اسم المفعل والمستفعل
وفيما قال نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل
اسم الصيغة الاتية على وزن فاعل بل ارادوا اسم ما فعل
الشيء وهو الفاعل لا المفعول فانه اسم من وقع عليه
الفعل يعني انما سمي به نحو ضارب لانه اسم ما فعل الشيء
وهو

وهو الفاعل اللغوي وهذا اسمه وانما لم يقولوا اسم الفعل و
والمستفعل بمعنى الذي فعل الشيء اذ لم يات المفعل والمستفعل
بمعنى الذي فعل الشيء بخلاف الفاعل فانه جاء بمعنى الذي فعل
الشيء وانما اطلقوا اسم الفاعل على من لم يفعل الفعل كالمنكسر
والمتدحرج والمجاهل والضامر لان الاغلب فيما بني له هذه
الصيغة اي الصيغة التي تسمى في الاصطلاح اسم الفاعل ان
يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج والمستخرج وان لم يتناول
غير المقصود وقوله مشتق بالذات من المضارع يخرج المصادر
واسماء الذوات وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لموازنته في الحركات والسكنات والمفهوم من الكلام بعضهم انه مشتق
من الماضي فكانه نظر الى ان الماضي اصل بالنسبة الى المضارع
وان التصرف في الاشتقاق من الماضي اقل وقوله لمن قام به
الفعل في الجملة فيدخل فيه نحو زيد مقابل عمرو وانا متقرب من
فلان او متبعد منه او مجتمع معه فان هذه الاحداث نسب بين
الفاعل والمفعول لا يقوم بهما معينان دون الاخر الا ان فيما ينسب
ينسب اليه الحدث صريحا ولا يعتبر قيامه بما نسب اليه ضمنا
فكانه قام باحدهما معينا يخرج اسماء المفعول والموضع والزمان
والالة دون افعل التفضيل لان زيادة الكرم مثلا كذلك قصد عليه انه
قام به الفعل والاولى ان يقول لما قام وذلك لان المجهول امره
يذكر بلفظ ما واسم الفاعل لم يوضع لمعنى قائم بذات عاقلة كانت
تلك الذات او غير عاقلة ولعله قصد تغليب العاقل على غير العاقل

كزيد وعمرو وفرس منه
اي موضوعا ذلك الاسم لمن قام منه
ينسب الى مانع
اي الذي جهل امره وحاله منه
اي كلمة ما بدل من منه
للشيء باعتبار كونه عاقلا بل وضع صح

وقوله بمعنى الحدوث بحسب الوضع فدخل فيه نحو مؤمن وكافر وواجب ودائم وباق وضامر في فرس ضامر وعالم في الله عالم يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على الاطلاق لا الحدوث والاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة اسم الفاعل فيقال في حسن حاسن الآن او غدا وكذلك يخرج افعل التفضيل لان معناه مقيد باحد الازمنة كالصفة المشبهة فمعنى كريم واكرم شخص ثبت له الكرم وزيادته لا انها حدثا له واشتق اسم الفاعل منه اي من المضارع لمناسبتهما اي لمناسبة كل من اسم الفاعل والمضارع للآخر في الوقوع صفة للنكرة وغيره من المشابهات التي مر ذكرها واعمل المصدر المعرف باللام على غير القياس فصيغته اي اسم الفاعل من الثلاثي المجرد صحيحا كان او غيره على وزن فاعل غالبا اذ قد يجيء على فعول كصبور وفعيل كرحيم وانما ترك هذا القيد بناء على انه سيذكر هذين الوزنين وحذف علامة الاستقبال من يضرب لئلا يتوهم من اول الامر انه مستقبل فادخل الالف للفرق بينه وبين الماضي وخص الالف بالزيادة من بين سائر حروف المد لخفتها بين الفاء والعين لان الادخال في الاول يصير به اسم الفاعل متشابها للمتكلم على تقدير فتح الالف الذي هو الاصل لخفته نحو اصبر واضرب واعلم وعلى تقدير الضم مع كونه ثقيلا يلتبس بالامر في الوقف وبالمتكلم المجهول في مثل يعلم ويلزم النزول من الضمة الى الكسرة في مثل يضرب وعلى تقدير الكسر يلتبس بالامر في مثل يعلم ويضرب ويلزم الخروج من الكسرة الى الضمة في مثل ينصر ولا مجال للابقاء على الكل

وان

وانما قال في فرس ضامر وفي الله عالم دفعا لتوهم الحدوث في الاستعمال منه

والتقييد بالآن او غدا لتعيين الحدوث منه

ليس

اي بين اسم الفاعل منه

وان الادخال في الآخر يصير به متشابها بتثنية الماضي بعد تحريك الفاء للضرورة وكسر عينه اي عين المضارع فيما لم يكن مكسورا وعلم منه حكم ما كان مكسورا والابقاء على الكسر ولذا لم يذكر لان اسم الفاعل بتقدير النصب اي الفتح اطلق لقب حركة الاعراب على حركة البناء على طريق الاستعارة للمشابهة الصورية اي بتقدير نصب عين المضارع لاشتقاقه منه فيما لم يكن منصوبا اتباعا لما كان منصوبا حتى يكون كله منصوبا يصير متشابها بماضي المفاعلة وكان التزام الزيادة بعد حذف علامة الاستقبال لدفع الالتباس بالماضي وان كان من غير هذا الباب فلو اختاروا هذه المشابهة لوقعوا فيما فروا منه وبتقدير الضم فيما لم يكن مضموما اتباعا لما كان مضموما بنقل اسم الفاعل وبتقدير الكسر فيما لم يكن مكسورا للاتباع ايضا اي كتقديره النصب يلزم الالتباس بامر المفاعلة ولكن ابقى اسم الفاعل مع ذلك الالتباس للضرورة واختيار الالتباس اولى من اختيار الثقيل لان لغتهم سالمة عن كل بشاعة وثقلة وقيل اختيار الالتباس بالامر اولى من اختيار الالتباس بالماضي لان الامر ماخوذ من المستقبل والفاعل متشابه به بل اسم الفاعل ماخوذ من المستقبل ايضا على ما ذكره المص ولهذه المناسبة اختير اتحادهما في الصيغة ويجيء الصفة المشبهة باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها تثنى وتجمع وتؤنث كما ان اسم الفاعل كذلك وهي اسم مشتق من فعل لازم لمن قام به فقط على معنى الثبوت وقولنا فقط ليخرج افعل التفضيل اذ كما يقوم الفعل لمن اشتق له

وانما قال على ما ذكره المص احترازا عن المفهوم من كلام البعض من انه ماخوذ من الماضي

كما مر مثله

يقوم به الزيادة ايضا وباقي القيود ظاهر ولم يتعرض لتعريفها
وتعريف افعل التفضيل لقرب تعريفها من تعريف اسم الفاعل حتى
عُدّا عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل ولذلك لم يعدهما في
المشتقات من المصدر واوردهما في فصل اسم الفاعل وانما
قدمها على بيان صيغة اسم الفاعل من غير الثلاثي لانهما مختصان
بالثلاثي على هذه الابنية اي ليست صيغ الصفة المشبهة
قياسية كصيغ اسم الفاعل والمفعول لانهم لم يجروا فيها على قياس
يضبط باصل كما في اسم المفعول والفاعل بل ابوابها مختلفة الصيغ
مع اتفاق صيغة الفعل في كثير منها ولم يات شيء منها على القياس
الا الالوان والحُلى والعيوب الظاهرة فانها اتت منها على
افعل كابيض وابلج واعور والخوف عرق بفتح الفاء وكسر العين وهذا
غالب من فعل بكسر العين وشكس بفتح الفاء وسكون العين
من فعل مكسور العين وصلب بضم الفاء وسكون العين
غالب وملح بكسر الفاء وسكون العين وجنب بضمها وحسن
بفتحها وخشن بفتح الفاء وكسر العين وشجاع بضم الفاء
وجبان بفتحها وهذه السبعة من فعل مضموم العين ولذلك
ذكرهن وعطشان بفتح الفاء وسكون العين من فعل
مكسور العين واحول بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء
هو اي وزن احول مختص بباب فعل مكسور العين الا ستة
منه فانها يجيء من فعل بضم العين نحو احمق واخرق وادام
وارعن واعجف وزاد الاصمعي على هذه الستة الاعجم وقال انه

الحلى جمع الحلية وهي الزينة
وهو من انفر ما بين حاجبيه
قوله فرق وهو الجبان من
فرق وهو كثير الخوف

فان الصلب والملح والجنب والحسن
والخشن والشجاع كلها من
فعل بضم العين كما يجيء
والا فهو مثل فرق فيلون تكرارا

من الباب الرابع معناه ظاهر وهو
عطشى بفتح العين وسكون الطاء
وعطاش بالكسر بفتح العين وعطاش
ومؤنثه عطشى ايضا وجمعه عطاش
بالكسر فقط منه

اي نقل حركة الياء الى ما قبلها في اخر القاعدة المشهورة والاستغناء عن همزته
وبنقل حركة الراء الاولى الى ما قبلها والاستغناء عن همزته كما في لمح منه

من فعل بالضم ايضا قال الفراء احمق من حمق بكسر العين وهو
لغة في حمق بضم العين وكذلك اي كما ان حمق يجيء بالضم
نحو خرق وسمر وعجف اي فعل لغة فيهن اي في هذه الثلثة بضم العين
يعني ان اصلها من فعل بالكسر الا انها لغة من فعل بالضم
ويجيء افعل بفتح الهمزة والعين وسكون الفاء للتفضيل
الفاعل على غيره وهو المبني على الزيادة صاحبه على غيره في
المصدر المشتق هو منه فيخرج عنه نحو فاضل وزائد وغالب
ويخرج ايضا نحو طائل اي زائد في الطول على غيره ويدخل
فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشرر فخففا بالنقل والا
الاستغناء لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس في لغة
ردية وعليها جاء قولهم صغراها وشراها هذا من قول امرأة
قالت لحليلها اني اذا موت فاذا دفنوني فائتني ليلا فاخرجني
واذهب بي الى مكان لا يعرفنا اهله ثم فعلت المرأة
ما قالت واخرجها الرجل وانطلق بها اياما مكان اخر
ثم تحولت الى الحي بعد برهة فقيها هي ذات يوم قاعدة
مرت بها بناتها فنظرت اليها الكبرى فقالت امي والله فقالت
الوسطى صدقت والله قالت المرأة كذبتما ما انا لكما بام ولا
لابيكما بامرأة فقالت لهما الصغرى اما تعرفان محياها
وتعلقت وهرجت بها فقالت الام صغراها شراها
وانما يجيء افعل التفضيل الفاعل بشرط كونه من الثلاثي
احترز به عن الرباعي المجرد والمزيد فيه منهما حال كونه غير
مزيد فيه اي الثلاثي وبشرط كونه مما ليس بلون

الطط طوال بدل طائل قال مختار
الصحاح والطول بالضم الطويل
فان افرط في الطول فهو طوال

وقد يقال الخير مصدر من خار يخير
وهو التفضيل على الغير في امر من
الامور وتعديته بعن ويكثر استعماله
في موضع النعت بمعنى افضل في الاصل
ثم خفف وليس كما توهم بوجهين
الاول ان لو كان الخط والثاني
كذلك يلزم تغير الصفة مع حصول
الالتباس في اللفظ والثاني ان اعتبار
الصفة ليدل على الزيادة في اصل
معناه وهي حاصل فيه وهنا فيلزم
تحصيل الحاصل فافهم لكماليته

فيه انه لا يثبت كونه هذا على اللغة
الردية قطعا اذ غاية ما في الباب
انه يعلم هذا ان شر افعل التفضيل
واصله شرر واما استلزم استعمال
الشرى استعمال الاشر فيما لم يثبت
بعد فقد سرر

ولا عيب ولا يجيء من المزيد فيه ولا مما كان في حكمه من الرباعي المجرد والمزيد فيه لعدم امكان مجيء فعله جميع حروفها في افعل اذا لم تحذف منه شيئا وان حذفت الزوايد وقلت هو اخرج منه استخرج مثلا يلتبس بافعل من الثلاثي اى لم يعلم ان المراد منه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولا يجيء ايضا من لون ولا عيب اى لا يجيء من عيب على القياس ظاهرا كان العيب او باطنا واما ما جاء من العيوب الباطنة من نحو اجهل واحمق واظل فهو على غير القياس فعلى هذا لا يحتاج الى تقييد العيب بالظاهر كيف وعند الزمخشري وصاحب اللباب والمصنف وغيرهم احمق من الشواذ مع انه من العيوب الباطنة لان الشان فيهما اى في اللون والعيب يجيء افعل للصفة فيلزم من الالتباس الوجاء فيهما افعل التفضيل ايضا فقيل اسود مثلا لم يعلم ان المراد ذو سواد او زايد في السواد وان قصده تفصيل الزايد على الثابت وتفضيل الالوان والعيوب يتوصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه سمرة او اقبح منه عمى ولا يجيء افعل لتفضيل المفعول حتى لا يلتبس تفضيل المفعول بتفضيل الفاعل اذ لو قيل اضرب لم يعلم ان المراد اكثر ضاربية او اكثر مضروبية فان قيل لم لا يجعل على العكس بان يجيء افعل لتفضيل المفعول دون تفضيل الفاعل حتى لا يلزم الالتباس قلنا جعله للفاعل اولى من عكسه لان الفاعل مقصود حيث لا يتم الكلام بدونه و المفعول

وحذف ضمير الشان منصوبا كلام ... وان كان ... ضعيفا

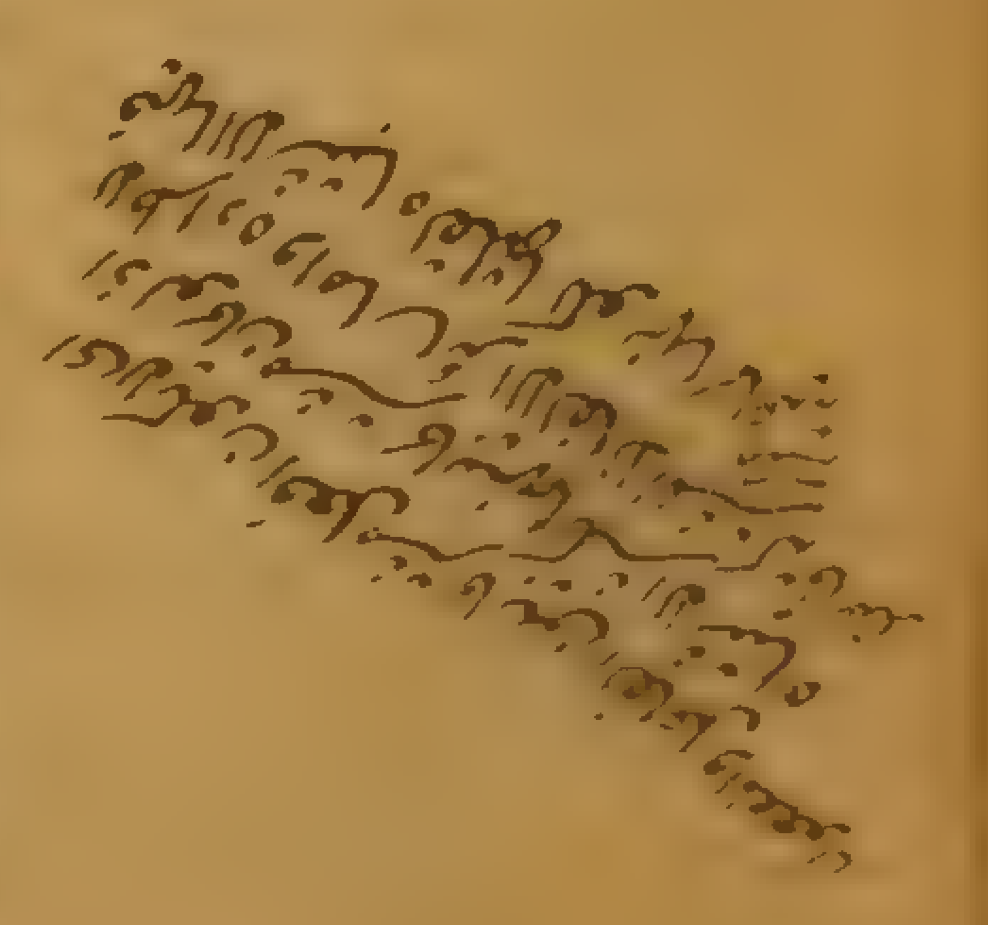

وهو من شغل فهو مشغول ولم يبن من هذا المعنى فعل للفاعل ثلاثيا مجردا اصلا وبني مزيدا على الثلاثي نحو اشتغل عنه بكذا فاشتغل عنه بمعنى واحد كذا في اللغات المعتبرة له

المفعول فضلة في الكلام لان الكلام يتم بدونه فبناؤه للمقصود اولى وايضا يمكن التعميم في الفاعل دون المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا ينعكس فلو جعلوه حقيقة في المفعول لبقي اسم الفاعل مع انه اكثر عريا عن معنى التفضيل الا بالقرينة لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة ولبقي كثير من الافعال بلا تفضيل لان المفعول لا يجيء من اللوازم عام ونحو اشغل اى اكثر مشغولية من امرأة ذات النحيين اى الزقين وقصتها معروفة لتفضيل المفعول وشعر اى فلا اعطاهم اى اكثرهم اعطاء للدينار واولاهم اى اكثرهم ايلاء اى اعطاء للمعروف من الزوايد لانهما من المعطي والمولي بضم الميم وكسر العين واحمق اى اكثر حماقة من هبنقة اسم رجل وقصته مشهور من العيوب شاذ لا يقاس عليه ويجيء اسم الفاعل على وزن فعيل نحو نصير بمعنى ناصر ويستوي فيه اى فعيل المذكر والمؤنث في المفرد و التثنية والجمع في جميع الاوقات اذا كان فعيل بمعنى مفعول وذكر الموصوف نحو رجل قتيل وامرأة قتيل بمعنى مقتول ومقتولة و رجل جريح وامرأة جريح بمعنى مجروح ومجروحة واما اذا لم يذكر الموصوف فانهما لا يتساويان بل يفرقان بالتاء حذرا للبس نحو مررت بقتيل فلان وقتيلته واكتفي في الالتباس بالفاعل بالقراين اذا لا التباس بالاقرب لئلا يلزم فرقا اى يستويان فيه للفرق بين الفعيل بمعنى الفاعل وبينه بمعنى المفعول مع ان التمييز حاصل بالموصوف ويعلم من هذا ان فعيلا اذا كان بمعنى الفاعل لا يستوي فيه المذكر والمؤنث سواء اجريا على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة

وحكي ان امرأة تيم الله ثعلبة كانت تبيع السمن في الجاهلية فاتاها خوات بن جبير الانصاري فساومها فحلت نحيا مملوءا فقال امسكيه حتى انظر غيرها فلما شغل يديها ساور حاجته فقضى ما اراد وهرب فسميت تلك المرأة ذات النحيين فضرب بها المثل لمن كان مشغولا بشيء اشد اشتغال وقصتها ان امرأة من تيم من ثعلبة حضرت سوق عكاظ من مكة ومعها زقان من سمن اردت بيعها فوجدها خوات بن جبير في موضع خال وقال لها اريني لاذوقه واشتريت ففتحت راس احدى الزقين فذاق خوات وقال احفظيه باحدى يديك لاذوق سمن الزق الاخر فذاق فدفعه اليها فامسكها بيديها الاخرى فجامعها خوات ولم تقدر على دفعه عن نفسها لاشتغال يديها براسي الزقين وكانت خوات يوما كافرا ثم اسلم وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتبسم ويمزح خوات ويقول كيف فعلت ذات النحيين فقال خوات لم فعله يا رسول الله من شرح المفصل

يعني لم لا كان فعيل بمعنى المفعول ولم يذكر الموصوف وفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء لا يلزم التباس احدهما بالاخر الا انه يلزم الالتباس بين فعيل بمعنى المفعول وبين فعيل بمعنى الفاعل اذ يفرق فيه بينهما بالتاء ... اجاب بانه يندفع الالتباس بين ما هو بمعنى المفعول وبين ما هو بمعنى الفاعل بالقرائن وانما اختاروا هذا الالتباس ولم يختاروا التباس المذكر بالمؤنث لان الالتباس بالاقرب اى لبس مع مذكر ما هو ... بالمؤنث ... لان احدهما افرب ... الفاعل والمفعول منه

ومررت بنصير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والاقل انه لا يلزمها

الهاء ولم يعكس لان الاصل عدم الاستتار فاعطى للفاعل

الذى هو الاصل الا اذا جعلت الكلمة اعنى فعيلا من عداد

الاسماء وقبيلها دون الصفات وح لا يسوى فى فعيل الذى

بمعنى المفعول المذكر والمؤنث بل يفرق بينهما بالتاء ليكون

دليلا على النقل من الوصفية الى الاسمية وان كان الموصوف

مذكورا نحو كبش ذبيح ونعجة ذبيحة وصبى لقيط وصبية

لقيطة فذبيح اسم لحيوان المذبوح وعلى هذا ونظيره اطلاق

احمر على شخص له حمرة باسم واراد انه شخص ذو حمرة ويجوز

اطلاقه على اخر له حمرة ح فيكون صفة وتسمية شخص

له حمرة باحمر واراده ذلك الشخص الاحمر فح لا يجوز

اطلاقه على شخص اخر له حمرة بهذا الوضع فيكون اسما و

قد يشبه به اى بالفعيل الذى بمعنى المفعول اما اى الفعيل

الذى هو بمعنى الفاعل فيستوى فيه المذكر والمؤنث

لموافقته له نحو فى اللفظ نحو قوله تعا وما يدريك لعل الساعة

قريب و قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين بمعنى قارب

والقياس ان يقال قريبة لانه مسند الى ضمير الرحمة وقيل ان

قريبا هنا انما ذكر لان رحمة مصدر والمصدر المؤنث يجوز

تذكيره حملا على لفظ اخر فى معناه فالرحمة بمعنى الرحيم او

بمعنى ان رحم او لان فى الكلام حذفا اى ان رحمة الله شئ قريب

او اثر رحمة الله قريب هذا على الاكثر واما على الاقل فلا حاجة الى

التاويل

فان التاء اذا جعلت الكلمة من عداد الاسماء ليست للفرق بين المذكر والمؤنث بل الاعلام بانها نقلت عن الوصفية الى الاسمية فيطلق على الشخص المذكر والمؤنث بالتاء على الشخص كبشا او نعجا من غير تفاوت كذبيحة

محمد شن

التاويل ونحو فعول للمبالغة اى لمبالغة الفعل وتكثيره نحو منوع

بمعنى كثير المنع ويستوى فيه المذكر والمؤنث اذا كان فعول بمعنى

فاعل وذكر الموصوف نحو امراة صبور بمعنى صابرة ورجل صبور بمعنى

صابر اكتفاء فى الفرق بين المذكر والمؤنث بالموصوف والكتفاء بالقرين

فى الفرق بين الفاعل والمفعول على قياس ما ذكر فى الفعيل واما

اذا لم يذكر الموصوف فلا يستويان فيه لئلا يقع الالتباس بين

المذكر والمؤنث ويقال فى فعول بمعنى المفعول ناقة حلوبة وحلوبة

بالتاء فى المؤنث ذكر الموصوف او لا فرقا بين المذكر والمؤنث

واما الفرق بين الفاعل والمفعول فموكول الى القرائن كما فى فعول

بمعنى الفاعل اذا ذكر الموصوف ولما كان الغرض الفرق بين المذكر

والمؤنث بدخول التاء فى المؤنث اكتفى فى صور عدم الاستواء بذكر

امثلة المؤنث نحو ذبيحة ولقيطة وحلوبة اذ يلزم منه بقاء المذكر

على حاله واعطى الاستواء بين المذكر والمؤنث فى فعيل اذا ذكر الموصوف

للمفعول متعلق باعطى واعطى فى فعول اذا ذكر الموصوف للفاعل

طلبا للعدل بينهما اى لئلا يكون الاستواء لاحدهما وعدم الاستواء

للاخر فيهما ولم يعكس لان فى فعول ثقلا لاشتماله على الضم والفاعل

كثير الاستعمال لجريانه فى الافعال كلها والخفة فيه مطلوبة ولا شك

ان الاستواء خفة فاعطى لما هو كثير الاستعمال ويجئ للمبالغة فى الفعل

من الفاعل قوله نحو صبار فاعل يجئ بفتح الصاد وتشديد العين

وسيف مجذام بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين والجيم او الخاء

المعجمة او الحاء والغير المعجمة فى الكل ومعناه واحد وهو القطع وهو

وبالذال المعجمة

ثم ان المذكور هو الاكتفاء الاول لا الثانى نعم قد سبق ذكر الفرق بين فعيل بمعنى الفاعل وفعيل بمعنى المفعول فلعله قد يريد بها لكن تدبره الموصوف

اقول الظاهر ان يكون قوله للمفعول صفة لقوله فعيل فتامله

حتى لا يكون كلا المخالفة للفاعل منه

اى وزن مجذم مشترك بين الآلة كالمثقب ولهذا ذكر السيف
ليتعين كونه منا لا للمبالغة وبين المبالغة للفاعل كمجذم وفسّيق
بكسر الفاء وتشديد العين وكبار بضم الفاء وتخفيف العين
كعُجاب وطوّال بضم الفاء وتشديد العين وهذا مشترك بين
جمع المذكر المكسر لاسم الفاعل وبين مبالغة الفاعل ولم يذكر اشتراكه
بينهما اكتفاء بإشارته اليه فى المجذم مع اشتهار امره فى الجمع
وعلامة ونسابة بفتح الفاء وتشديد العين فيهما واورد منها تنبيها
لاشارة الى كثرة استعمال هذه الوزن بالنسبة الى اخواتها التى
بالتاء ونحو صبار لشهرة امره فى كثرة الاستعمال لم يحتج الى الاشارة
اليها وراوية بكسر العين وفروقة بفتح الفاء وضم العين
وضحكة بضم الفاء وفتح العين وضحكة بضم الفاء وسكون العين
لمبالغة اسم المفعول والاولى تاخيرها عن اوزان مبالغة اسم
الفاعل اجمع الآانه لما ناسب ضحكة بالفتح اورده عقيبه ومجذا
ومنقام ومعطير بكسر الميم وسكون الفاء فى الثلثة ويسوى
المذكر والمونث فى التسعة الاخيرة وهى من علامة الى معطير
الا انه فى السبعة الاولى بالتاء فى المذكر والمونث وفى الاخرين
بدون التاء لقلتهن فيهما فى الاستعمال فانها يقتضى ان لا يكون
الموصوف بها على الاصل الذى هو عدم الاستواء ويعلم منه انه
غيرها على الاصل الذى هو الفرق بالتاء بين المذكر والمونث
واما قولهم مسكينة بالتاء فى المونث مع انه على وزن معطير وهو
من التسعة الاخيرة فمحمولة على فقيرة حمل النظير على النظير لانه
بمعناه

بمعناه اى المسكينة وهذا كما حملوا النقيض على النقيض وقالوا
هى عدوة الله بالتاء وان لم يدخل الهاء اى التاء اطلق عليها الهاء
لصيرورتها هاء فى الوقف فى فعول الذى للفاعل حملا على صديقة بفتح الفاء
وتخفيف العين فانه فعيل بمعنى الفاعل وقد سبق ان الهاء يدخل
عليه لانه اى صديقة نقيضها اى عدوة الله فى المعنى لانه اى صديقة
ما ليس بعدوة وصيغته اى صيغة اسم الفاعل من باب غير الثلاثى
المجرد انما يكون حروفه زايدة على ثلثة احرف مطلقا على صيغة
المستقبل اى مستقبل ذلك الباب كائنة بميم مضمومة موضوعة
موضع حرف المضارعة بعد حذفه وكسر ما قبل الاخر لفظا نحو مكرم
او تقديرا نحو مختار ومحمر تبعا لمستقبله فيما اذا كان المستقبل
مكسور العين وتبعا لمكسور العين فيما اذا لم يكن المستقبل فيه
مكسور العين كمتدحرج ومتضارب ومتكسر فاختير الميم للزيادة
لتعذر زيادة حرف العلة التى هى الاولى بالزيادة اما الواو
فانه لا يزاد فى الاول لما مر واما الياء فلعدم الفايدة فى زيادته
اذ لا معنى لحذف حرف ثم الاتيان بمثله ولو فعل يلزم الالتباس
واما الالف فللالتباس بالمتكلم وقرب الميم من الواو فى كونه
شفوية وضم الميم اذ لا مجال للكسر لان الذى اقيم هو مقامه
اعنى حرف المضارع اما مضموم كما مر فى الرباعيات او مفتوح
كما فى الخماسيات والسداسيات فالوجه ان يضم او يفتح
فاختير الضم دون الفتح للفرق بينه اى بين اسم الفاعل وبين
اسم الموضع اذ لو فتح لالتبس باسم المكان من الثلاثى المجرد

[Margin notes:]
راوية روايت كوننده
رجل ضحكة على وزن همزة اى كثير الضحك وضحكة بالسكون الذى يضحك منه وكذلك لعبة
مبالغة مجذام اى قاطع كذا فى الصحاح يقال رجل مجذامة اى سريع القطع
الظاهر فى العبارة هنا ان يقال فانها لا تقتضى ان يكون الموصوف بها كما لا يخفى على المتامل
وانما حملوه عليه
سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مزيدا فيه

المكسور العين و نحو مسهب للفاعل على صيغة المفعول
والقياس مسهب ويافع على وزن فاعل والقياس موقع
بضم الميم وكسر ما قبل الاخر لانه من ايفع شاذ لا يقاس ٥
عليه ويبنى ما قبل تاء التانيث على الحركة فى نحو ضاربة اى اذا اتصل
اذا اتصل باخر اسم الفاعل مطلقا تاء التانيث كضاربة ومكرمة
مع ان اسم الفاعل معرب وقوله لانه اى ما قبل تاء التانيث
صار بمنزلة وسط الكلمة باتصال التاء به والاعراب لا يجرى فى الوسط
فبنى تعليل للبناء على الحركة لا للبناء على الحركة كما كان اخر
الكلمة فى اتصال نون التاكيد به نحو اضربن واتصال ياء النسبة
نحو بصرى بمنزلة وسط الكلمة فبنى وانما بنى على الحركة مع ان
الاصل فى البناء السكون لعروض البناء وبنى على الفتح
للخفة فصل اسم المفعول اسمى اسم المفعول مع ان
اسم المفعول حقيقة هو المصدر لان المراد المفعول به يقال
فعلت به الضرب اى اوقعته عليه لكنه حذف حرف الجر
فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان
مفعول ما لم يسم فاعله وهو اسم جنس شامل لغير المفعو
مشتق فصل يخرج الاسماء الغير المشتقة من يفعل
اى من المضارع مبنيا للمفعول يخرج اسم الفاعل والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والفاعل واسماء الزمان والمكان
والالة وانما اشتق من المضارع دون غيره تبعا لاسم الفاعل
لمواخاة بينهما وقوله لمن وقع عليه الفعل او جرى مجرى
الواقع

الواقع عليه نحو اوجدت ضربا فهو موجد وعلمت عدم خروجك
فهو معلوم يخرج اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو اعذر والوم
لاشتقاقه من يفعل مبنيا للمفعول لكن ليس باعتبار وقوع الفعل
بل باعتبار اتصافه بالزيادة على الغير وان كان واقعا عليه او نقول
هذا القيد لتحقيق الماهية لا للاحتراز وصيغته من الثلاثى المجرد
على وزن مفعول غالبا وانما ترك هذا القيد اعتمادا على ما سبق
من ان فعيلا وفعولا يجى بمعنى مفعول وانما سمى به لانه اسم ما
فعل به على قياس ما ذكرنا فى اسم الفاعل نحو مضروب وهو مشتق
من يضرب مبنيا للمفعول لمناسبة بينهما فى الاسناد الى مفعول
ما لم يسم فاعله لما دخل الميم مقام الزائد للمضارعة بعد حذفه وحرك
بحركته لكونه قائما مقامه لتعذر ادخال حرف العلة لما ذكرنا فى اسم
الفاعل من غير الثلاثى وقرب الميم من الواو فى المخرج الشفوى
فصار مضرب بضم الميم وفتح الراء ثم فتح الميم حتى لا يلتبس
بمفعول باب الافعال ولم يكسر لئلا يلتبس باسم الالة فصار مضرب
بفتح الميم والراء ثم ضم الراء حتى لا يلتبس بالموضع من يفعل
ويفعل بفتح العين وضمها على تقدير فتح الراء وبالموضع من
يفعل بكسر العين على تقدير كسرها فصار مضرب بضم الراء
ثم اشبع الضمة لانعدام مفعل فى كلامهم بغير التاء وانما مفعلة
بالتاء نحو مكرمة فكثير فى كلامهم فتولد منها الواو فصار هذا
مضروب وغير مفعول الثلاثى دون مفعول سائر الافعال اى
باقى الافعال فى التباس على تقدير ضم الميم اى مفعول باب

بكسر ما قبل الاخر لانه من اسهب صح

لان المفعول حقيقة مفهوم وهو الحدث المصدر فافهم ٥

التفضيل بيان

لان اسم التفضيل بمعنى المفعول شاذ فلا اعتبار به منه

انما سمى هذا الوزن باسم المفعول

الحرف صح

جمع مكرمة كذا قاله العراقية

تقديره هذا الاتفاق مضروب

فالسابع مشتق من الثلاثى ... والباقى من الثلاثى مطلقا

باب الافعال فتدبر ودون الموضع اى لم يغير الموضع اذا التبس
به على تقدير فتح الراء وكسره مع ان بتغيير احدهما يزول الالتباس
حتى يصير مفعول الثلاثى مشابها فى التغير باسم الفاعل من
الثلاثى اعنى غير الفاعل من الثلاثى من يفعل بفتح العين و
ويفعل بضمها الى فاعل بكسر العين والقياس فاعل بفتح العين
من يفعل بفتح العين وفاعل بضم العين من مضموم العين
يعنى ان اسم الفاعل فى الثلاثى وان كان مثل يفعل فى مطلق الحركات
والسكنات لكنه ليس الزيادة فى موضع الزيادة ولا الحركات فى
اكثرها كحركاته نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد فيه تغير واما
اسم الفاعل من باب الافعال فهو كمضارعه فى كون الزيادة
فى موضع الزيادة وفى حركة العين فلا تغير فيه فغير
المفعول من الثلاثى ايضا اى كالفاعل للمواخاة بينهما اى
اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل بهما اما من جهة
الصدور كما فى الفاعل واما من جهة الوقوع كما فى المفعول فتكون
بين اسميهما ايضا فغير احدهما كما غير الاخر على ما هو مقتضى المواخاة
وصيغته اى صيغة اسم المفعول من غير الثلاثى المجرد مطلقا على
صيغة اسم الفاعل منه مطلقا بفتح ما قبل الاخر لفظا او تقديرا تبعا
لفعله نحو مستخرج بفتح العين ومختار اصله مختير بفتح العين والمصدر
الميمى واسم الزمان والمكان من غير الثلاثى على صيغة اسم
مفعول منه لمشابهة الزمان والمكان بالمفعول فى كونهما محلا
للفعل فجعل اسمها كاسمه واتحاد المصدر الميمى باسمها فى بعض الثلاثى
فجعل

قوله اى بين الفاعل والمفعول فى تعلق الفعل الى اخر الشرح لا يخفى ركاكته فالظاهر ان ضمير بينهما راجع الى اسمى الفاعل والمفعول

اى سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا او مزيدا فيه

فجعل صيغته كصيغتها فصل فى اسم الزمان والمكان من
الثلاثى المجرد ولم يذكر اسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى
المجرد لان الغرض الاصلى فى الفن بيان الابنية وتفصيل
احوالها واحكامها وكيفية اخذ بعضها من بعض ولما لم يكن
لاسمى الزمان والمكان من غير الثلاثى احوالا واحكاما وتفاصيل
بل كان صيغتها على صيغة اسم المفعول منه كما ذكرنا لم يحتج الى
ذكرهما مع ان ظهور المناسبة بين المفعول والزمان والمكان
لمتارعت حمل اسميهما على اسم المفعول واغنت اتحاد المصدر
الميمى فى بعض الثلاثى معهما عن ذكر صيغته من الثلاثى
بسبب استدعاء حمله عليهما اسم المكان اسم مشتق من يفعل على
المبنى للفاعل من المستقبل لانه لما كان اختلاف صيغته باعتبار
اختلاف حركة عين المضارع والاختلاف فى عين المضارع انما يكون
فى المبنى للفاعل دون المبنى للمفعول لان عينه مفتوح ابدا تعين جواب لما
ان يكون مشتقا من المبنى للفاعل ولهذا الوجه اشتق من الفعل
المستقبل دون غيره لمكان وقع فيه الفعل يخرج به غير المحدود
خص تعريف اسم المكان بالذكر وبيان احكامه واحال تعريف
اسم الزمان وهو اسم مشتق من يفعل لزمان وقع فيه الفعل
ومعرفة احكامه على المقايسة لكثرة استعمال اسم المكان ولما
جاز ان يتوهم لذلك ان هذه الصيغة حقيقة فى المكان
ومجاز فى الزمان لمناسبة بينهما جرت عادتهم فى العنوان
على تقديم اسم الزمان دفعا لذلك التوهم واشارة الى

عن ذكرهما كما اغنى صح

اى لكثرة استعمال اسم المكان

المبنى الى ان الصيغة مشتركة بينهما فزيدت الميم موضع حرف
المضارعة بعد حذفه كما زيدت فى المفعول لمناسبة بينهما اى المكان
والمفعول فى كون كل واحد منهما المكان والمفعول فى محلا لوقوع
الفعل ولم يزد الواو فى اسم المكان كما زيد فى المفعول حتى لا يلتبس اسم
المكان به اى باسم المفعول وصيغته اى صيغة المكان من باب يفعل
بفتح العين من الاقسام كلها مفعل مفتوح العين للموافقة و
مفتوح الميم لقيامه مقام حرف المضارعة التى هى مفتوحة كما
لمذهب بالفتح من يذهب بالفتح الا من المثال الواوى كما يدل
عليه منه المثال وما خص استثناء حكم المثال الواوى بالذكر علم
ان حكم المثال اليائى كحكم الصحيح فان كان من يفعل بالفتح
فمفعل بالفتح نحو ميسر وميقظ صرح به صاحب المغرب وان كان
من يفعل بالكسر فمفعل بالكسر للموافقة نحو الميسر من اليسر بفتح
وهو لعب القمار وان كان من يفعل بالضم فمفعل بالفتح نحو الميسر
من اليسر بضم الياء وهو السهولة على ما هو قياس تقسيم موضعه
كما يجئ ان شاء الله تعالى كما ان الصحيح كذلك واما المثال الواوى
المضاعف فحكمه حكم المضاعف نحو مود من ود يود صرح به صاحب
المغرب ايضا ويدل هذا على ان حكم وفى مثل حكم رمى كما نقل بعضهم
التصريح به عن بعض المتأخرين فى كلام المفتاح ايضا ايماء الى ذلك
حيث قال اسم الزمان فى الثلاثى المجرد على مفعل بسكون الفاء
وفتح الباقى فى المنقوص البتة وبكسر العين منه فى المثال وفى غيره
ايضا ان كان من باب يضرب والا فتحت تم كلامه اراد بباب يضرب
باب

للعلات
باب الصحيح ولذا لم يقل من يفعل ففى قوله والا فتحت شاملا للعلات
بأسرها غيره المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء واللام فيكون اسم الزمان
مفتوح العين منه وفى كلام بعضهم تصريح بان حكم وفى مثل
حكم وعد فى هذا الباب الا ان اعتبارهم بلام الفعل فى امثال هذا الحكم
وان يكون حكم طوى مثل حكم رمى يرجح الاول وايضا دليل الناقص
يقتضى الحمل عليه ويرشدك اليه ايضا مجئ مصدره الميمى على مفعل با
لفتح كما صرح به فى الصحاح فانه اى اسم المكان بكسر العين منه فيه
اى فى المثال الواوى الغير المضاعف من جميع الابواب نحو الموعد
فى مكسور العين ولم يتعرض المثال لكثرته ولانه على الاصل والموطن
فى مضموم العين ولم يتعرض المثال لقلته نحو الموجل فى مفتوح العين
وانما كسر فى الجميع ولم يفتح حتى لا يظن ان وزنه فوعل بفتح الفاء و
العين اذ بالفتح يظن ان وزنه فوعل مثل جورب ولا يظن فى الكسر
ان وزنه فوعل بالكسر لان فوعل بالكسر لا يوجد فى كلامهم وقيل انما
كسر فى الجميع ولم يفتح لان الكسر مع الواو اخف من الفتح معه اذ موعد
بالكسر اخف من موعد بالفتح بالوجدان وسره ان المسافة بين
الفتحة والواو منفرجة بعيدة بخلاف الواو والكسرة فانها قريبة
بينهما ويضم ايضا حتى لا يكون عديم النظير فى كلامهم لان مفعلا لم يوجد
فى كلامهم كما مر وصيغته من باب يفعل العين من الاقسام كلها
مفعل بكسر العين للموافقة الا من الناقص اليائى اذ لا واوى من
يفعل بالكسر فانه اى اسم المكان بفتح العين منه فيه اى فى الناقص
اليائى من يفعل بالكسر وان كان الاصل ان يكون مكسورا للموافقة

نحو المرمى فرارا عن توالي الكسرات كما يجيء في باب الناقص ان شاء
الله تعالى احديهما تحقيقية وهي كسرة العين والاخريان تقديريتان
اعني الياء كما انه بفتح العين منه فيه واويا كان او يائيا من يفعل
بالفتح للموافقة كما هو الاصل نحو المرمى والمخشى ومن يفعل بضم
العين ايضا لانتفاء مفعل بالضم نحو المغزى وفي الفتح اطرادا و
خفة او للفرار عن توالي الكسرات فيهما ايضا اذ لو كسر العين في
المفتوح العين والمضمومة يلزم توالي الكسرات لانقلاب الواو ياء
لتطرفها وانكسار ما قبلها فقوله فرارا عن توالي الكسرات ليس
تعليلا للثلثة وان كان صالحا له كما ذكرنا بل هو مختص بمكسور
العين لان قوله الا من الناقص مستثنى من يفعل مكسور العين
ولذلك اقتصر على ايراد المثال منه وانما لم يتعرض لبيان اسم المكان
من الناقص من يفعل بالفتح ويفعل بالضم لانه لما بين ان العدول
عن الاصل في يفعل بالكسر من الناقص لمانع علم ان ما لا مانع فيه
باق على الاصل فان الاصل في يفعل مفعل بالفتح فيها وكذلك في يفعل
بالضم لانه لما انتفى في كلامهم مفعل بالضم صار حكمه حكم يفعل بالفتح
لخفة الفتحة فلا حاجة الى التعرض له ولا يبنى من يفعل بضم العين
مفعل بالضم وان كان هو الاصل الموافق لثقل الضمة ولرفضهم
مفعلا في كلامهم ولم يذكر هذا الدليل لسبق ذكره ويجوز ان يكون هذا سبب
رفضهم مفعلا فقسم موضعه اي موضع يفعل بالضم بين مفعل
بالكسر فرقه لان ما اعطي له محصور ومضبوط بخلاف ما اعطي للمفعل
بالفتح فانه غير محصور ولهذا كما يقدم الاعراب التقديري على

اي مثال الياء اذ هو من الخشية منه

اي في يفعل بالفتح و يفعل بالضم منه

مكسور العين ومفتوح العين ومضموم العين منه وهو قوله او للفرار عن توالي الكسرات فيها

اللفظي كذلك ومفعل بالفتح واعطي للمفعل بالكسر احد عشر اسما
هي نحو المنسك والمجمع لفظ نحو مع الظاهر ان يقول هي المنسك
او المنسك على البدل لئلا يتوهم قبل ذكر المعطوفات ان ما
اعطي للمفعل هو المنسك فقط ويتوهم بذلك مخالفة المعدود
العدد وليكون المخاطب على صدق رجاء بذكر المعدودات   اي رجاء صادق منه
اجمع والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق
والمسقط والمسكن والمرفق والمسجد وتخصيص هذا
العدد وهذه المعدودات انما هو بحكم السماع واعطي الباقي
من احد عشر اسما للمفعل بالفتح لخفة الفتحة فيقاوم خفة
الفتحة ثقلة الكسرة واسم الزمان مثل اسم المكان في جميع
الاحكام المذكورة لاسم المكان كمقتل الحسين زمان قتله رضي
الله عنه وهو يوم عاشوراء كما يقال مقتل الحسين لمكان قتله
اعني كربلاء والله اعلم بالصواب فصل في اسم الالة وهو اي اسم الالة
مشتق خرج به نحو القدوم من يفعل مبنيا للفاعل خرج به اسم
المفعول زيدت الميم موضع حرف المضارعة بعد حذفه لما
مر في اسم المفعول وانما حكم بكونه مشتقا من المضارع دون غيره
لمثل ما ذكرنا في اسم الفاعل وانما قلنا مبنيا للفاعل لان الالة
وان كانت واسطة بين الفاعل والمفعول ومتعلقة بهما الا ان
تعلقها بالفاعل اقدم واقوى ولهذا جعلوا الادوات من تتمة
الفاعل ليصح انحصار العلة الناقصة التي رجع عن المعلول
في الفاعل والغاية فلا جرم يكون مشتقا من المبني للفاعل و

غلام زيد غلام زيد اى رباح صح

بيان الاسم منه

قوله للالة وهي ما يعالج به الفاعل المفعول لوصول اثره اليه
يخرج ما عدا المعرف فالمعرف هو الاسم المضاف لا من حيث
انه مضاف منه نحو محلب واضافته الى الالة لتعيين ذلك الاسم
وهذا مثل قولك في تعريف رباح هو غلام مملوك لزيد فزيد
ليس من المعرفية في شيء فالحاصل ان الاضافة فيه والمضاف
اليه خارجان عن المعرف فلا دور ومن سلم دخول الالة في
المحدود لا يمكن له ان يدفع الدور بان يقول المراد بما في المحدود
الاصطلاحية وبما في الحد اللغوية لان المراد في كلا الموضعين
بالالة معنى واحد وهو اللغوي اذ ليس في الاصطلاح للالة
معنى اخر بل التغاير بالاصطلاح واللغة انما هو في اسم الالة لانه
لغة اعم منه اصطلاحا فانه لغة يتناول نحو القدوم والابرة والقلم ولا
يتناولها اصطلاحا واعلم ان اسم الالة مختص بالثلاثي المجرد
اذ لا يمكن محافظة جميع حروف غيره في مفعل وان اسم الالة
لا يبنى الا من الافعال المتعدية لان الالة لا يكون الا للافعال
للافعال المتعدية كما دل تعريفها اذ لا مفعول للافعال اللازمة
واذا لم يكن الالة الا للافعال المتعدية لم يجئ اسمها الا من الافعال
المتعدية وقوله وهو في صيغة مفعل بكسر الميم وفتح العين
وفتح العين اشارة الى كثرة استعمال هذه الصيغة وانها
الاصل وما عداها متفرع منها بزيادة كما هو المفهوم من كلام
القوم ولذلك لم يذكر له مثالا وقال صاحب المفتاح وغيره
عندي مفعال هو الاصل وما سواه منقوص منه بعوض عن
كمنقب

علمه

كمنقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع بالزيادة تشهدان
للاول ومثاله نحو محلب وهذا في الحقيقة اسم لما يحلب فيه
لكن لما كان يستعان في الحقيقة اسم لما لحلب جاز اطلاق اسم
الالة عليه ومن ثمه اى ومن اجل ان صيغته مفعل قال العلماء
الصرفيون المفعل بفتح الميم والعين للموضع اى المكان
والمفعل بكسر الميم وفتح العين للالة والفعلة بفتح الفاء
وسكون العين للمرة اى للواحدة من مرات الفعل والفعلة
بكسر الفاء وسكون العين للحالة التي عليها الفاعل عند صدور
الفعل منه وهذا القول بيتان مرتبان من الرجز سالما الا
الاجزاء والاستشهاد في قوله والمفعل للالة الا انه اورد البيت
الثاني لبيان بناء المرة وبناء النوع على سبيل الاستطراد او تتميما
لبيان بناء اسم الالة ولذلك لم يتعرض لتفاصيلها فاقتضينا اثره
وكسر الميم في اسم الالة ولم يبق على الاصل الذي هو الفتح لقيام
مقام الحرف المفتوح للفرق بينه وبين الموضع من يفعل ويفعل
بالفتح والضم ولما لم يكن طلب الحكم موجبها الا في العدول عن
الاصل لم يكن طلبها اى عدم ضم الميم الاولى لاصالة هذا وجها ولو
خرج اذ من الوجه وطلبها في عدم الضم قلنا انه لالتباسه بمفعول
مفعول باب الافعال ويجئ اسم الالة على وزن مفعال مفعال
بكسر الميم وسكون الفاء والاضافة بيانية نحو مفراض
ومفتاح ويجئ اسم الالة عند غير سيبويه حال كونه مضموم العين
ومضموم الميم شاذا ومخالفا للقياس اذ قياسه ان يكون

عنه في الحركة مثل ما عن ما اشتق هو منه اعني المضارع المبني
للفاعل كالمضرِب بكسر العين والمعلم بفتحه والمنضرب بضمه
وبفتح الميم في كلها لقيامه مقام الحرف المفتوح الا ان الميم لما كثرت
للفرق بينه وبين الموضع في مفتوح العين ومكسوره والمفعل في
مفعل في مضمومه وفتح ايضا العين في مكسوره ومضمومه
للثقل فيما يكثر استعماله كان القياس ان يكون مكسور الميم و
مفتوح العين في الكل فصار ضم الميم والعين خارجا عن
القياس نحو المسعط للاناء يجعل فيه السعوط بفتح السين وهو
الدواء الذي يصب في الانف والمنخل للآلة ينخل به الدقيق قال
سيبويه هذان من عداد الاسماء الغير المشتقة يعني المسعط و
والمنخل كان واحد منهما اسم لهذا الوعاء المخصوص الذي يجعل
فيه السعوط فلا يجوز اطلاق المسعط لكل اناء يجعل فيه السعوط
وكذلك المنخل وليس بآلة اي اسم آلة مصطلح وكذلك اي كحكم
المسعط والمنخل اخواته اي حكم اخوات هذا المذكور من المسعط
والمنخل في انهما من عداد الاسماء عند سيبويه من اسماء الآلة
عند غيره على غير القياس وتلك الاخوات هي المدق والمدهن
والمكحل والمحرضة [illegible] والمضاعف مجعله
مضاعف الشيء اذا زاد عليه اثنين او اكثر سمي هذا به لتضاعف
الحرفين فيه وانما قدم المضاعف على المهموز لقربه من الصحيح
بسبب قلة التغير اذ ابدال الياء من احد حرفي التضعيف
في مواضع مخصوصة بخلاف تليين الهمزة فانه في مواضع
كثيرة

كثيرة ولذلك جعل بعضهم الهمزة من حروف العلة وتدرك
تعريفه بتعريفه اعتمادا على انفهامه من تعريف الصحيح او
من تسميته اللغوي وخص بالبحث مضاعف الثلاثي اذ لا بحث
ولا احكام لمضاعف المزيد الرباعي لعدم تجاور الحرفين المتجانسين
فيه وهو ما يكون فاؤه ولامه الاولى من جنس واحد
وكذلك عينه ولامه الثانية من جنس واحد نحو زلزل
ويقال له اي لمضاعف الثلاثي اصم وهو في اللغة من لا يسمع
الصوت الخفي لشدته اي لتحقق الشدة فيه بواسطة الادغام
فيحتاج الى الجهر والتكرير كما يحتاج من لا يسمع الصوت
الخفي اليها يقال حجر اصم اي صلب ولا يقال له صحيح مع ان شيأ
من حروفه ليس بحرف علة ولا همزة لصيرورة احد حرفيه
حرف علة في بعض المواضع نحو تقضى البازي اصله تقضض
قلبت الضاد الاخيرة ياء ويجيء تمامه في بحث الابدال ان شاء الله
تعالى وهو اي المضاعف يجيء من ثلاثة ابواب سماعا من دعائم
الابواب من فعل يفعل بفتح العين في الماضي وضمها في الغابر
نحو سر يسر اصلهما سرر يسرر لم يراع الترتيب في ذكر امثلة هذه
الابواب الثلاثة هنا حيث قدم ما مضارعه مضموم العين نظرا
الى تقويه بباب اخر يشاركه في ضم عين المضارع وان قل
بخلاف اخويه ومن فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها
في المضارع نحو فر يفر ومن فعل يفعل بكسر العين في الماضي
وفتحها في المضارع نحو عض يعض ولا يجيء المضاعف من

من باب فعل يفعل بضم العين فيهما مجيئا ما الا مجيئا قليلا
نحو حبّ فهو حبيب ولبّ فهو لبيب ولم يذكر المضارع
فى الموزون لعدم دخله فى التمييز عن فعل يفعل بفتح عين
الماضى وضم عين المضارع وانما ذكره فى الوزن تبعا لساير
الابواب وقوله حبيب ولبيب لاثبات ان حبّ ولبّ من
فعل بالضم وان حبّ اصله حبب ولبّ اصله لبب بضم
بضم العين فيهما لان مجئ فعيل من غيره قليل وعلم من سكوته
من فعل يفعل بفتح العين فيهما ومن فعل يفعل بكسرها
فيهما ان المضاعف لا يجئ منهما اصلا واذا اجتمع حرفان من جنس
واحد فى الذات او فى الصفة كالجهور والمهموس كما يدل عليه قوله
فيما سيأتى فيكون من جنس واحد نظرا الى المهموسية وقوله
او اجتمع حرفان متقاربان فى المخرج عطف على قوله من
جنس واحد ميلا الى المعنى اذ المراد من كون الحرفين من جنس
واحد كونهما متماثلين وتقدير الكلام واذا اجتمع حرفان متماثلان
فى الذات او فى الصفة او حرفان متقاربان فى المخرج الا انه اقام
الحد مقام المحدود قصر المسافة تدغم الاول فى المتماثلين والمتقاربين
فى المثل الثانى والمتقارب الثانى بعد جعل اول المتقاربين مثلا
للثانى لثقل المكرر المعلوم بالوجدان وفى المثل اكره من التكرار
مثال المتماثلين فى الذات نحو مدّ اه اصله مدد ومثال المتماثلين
فى الصفة سيجى ان شاء الله تعالى فى بحث ادغام تاء الافتعال ولم
يورده هنا لاحتياجه الى تفصيل وبيان فى كونه مثالا وهذا ليس موضع
التفصيل

اى قليلا ولا شاذا منه

اى علة ان الاتحاد فى الوصف اتحاد فى الجنس منه

التفصيل ومثال المتقاربين المتحركين نحو اخرج شطأه بادغام
الجيم فى الشين لتقارب مخرجيهما وقد قرأ به ابو عمرو ومثال
المتقاربين الساكن اولهما نحو وقالت طائفة بادغام التاء
بالاتفاق لتقارب مخرجيهما وسكون الاول الادغام افعال
من عبارات الكوفيين والادغام افتعال من عبارات
البصريين الباث الحرف الواحد فى مخرجه مقدار الباث الحرفين
فى مخرجيهما اى قريبا من مقدار الباثهما كذا نقل عن جار الله العلامة
وهو محمود الزمخشرى صاحب الكشاف لقب به لكثرة مجاورته
بيت الله تعالى رزقنا الله الكريم زيارته وقريب من هذا قول
صاحب المغرب الادغام هو رفعك اللسان بالحرفين دفعة
واحدة وقيل الادغام اسكان الحرف الاول بنقل حركته ان كان
متحركا الى ما قبله ان كان ساكنا او بسلبها ان كان متحركا
او ساكنا هو حرف لين وعلم منه انه اذا كان ساكنا ابقى على
حاله بالطريق الاولى وانما وجب سكون الاول ليتصل
بالثانى ويحصل التخفيف المطلوب اذ لو كان متحركا لحالت
الحركة بينهما فلم يتصل بالثانى اتصالا يحصل به التخفيف ولابد
ان يكون الثانى متحركا لانه مبيّن للاول والحرف الساكن كالميت
لا يبين نفسه فكيف يبيّن غيره وادراجه اى ادخاله فى الثانى
بحيث يصير الحرف الساكن كالمستهلك لا على حقيقة التداخل
بل على ان يصيرا حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه
اطول من زمان الحرف الواحد واقصر من زمان الحرفين ولهذه

اى فى اصله

اى كانت الحركة حائلة بينهما منه

يقال ادمجت الكتاب اى طويته منه

اى المدغم والمدغم فيه

وحرف واحد في الكتابة اذا كان في كلمة نحو مد كالرحمن يعني كما ان لفظ رحمن خمسة ينقص
احرف في اللفظ واربعة احرف في الكتابة لان الالف بعد الميم تلفظ ولا تكتب والغرض من
هذا التمثيل ازالة استبعاد مخالفة الحروف الملفوظة للمكتوبة في العلة بالواحدة قلة وكثرة سؤال
واما قلنا اذا كانا في كلمتين كانت حرفين في الكتابة ايضا فان بحثت تجارتهم والرحمن
والاسم واللفظ والله واللام

المناسبة اقر هذا التعريف وعبر بقيل الا انه يناسب معناه

ای الحرف الذی ادغم صح

اللغوي لان معناه في اللغة ادخال الشيء في الشيء والالتباث
والدفع المذكوران لازالة المدغم والمدغم فيه اى بحرف الذى وقع
وقع الادغام فيه حرفان في اللفظ وحرف واحد في الكتابة
اى ينقص حرف في الكتابة اذا كانا في كلمة واحدة كبر و
كر ومد وشد على ما هو مذكور في علم الخط وذلك للتخفيف
والاستغناء بشيء عن شيء اذ مع الادغام يرتفع اللسان
ارتفاعة واحدة ونقص حرف من الحروف الملفوظة في
الكتابة ثابت في عرفهم كالرحمن فان الالف بعد
الميم ثابت لفظا في لفظ الرحمن وليس بثابت خطا [illegible]
لكثرة استعماله اجتماع الحرفين المتماثلين في الذات في كلمة
واحدة على ثلثة اضرب الضرب الاول منها ان يكون الحرفان
المجتمعان متحركين في الكلمة يجب فيه اى في
الضرب الاول في جميع الصور الادغام الا في الالحاقيات
نحو قردد فان الادغام فيه غير واجب بل لا يجوز لانه يبطل
الالحاق فانه على تقدير الادغام يخرج عن كونه على وزن جعفر
لانه لم يراع المقابلة بين الملحق والملحق به حركة وسكونا و
الاوزان التى يلزم الالتباس فيها على تقدير الادغام فان
الادغام فيها غير واجب ايضا بل لا يجوز لئلا يلزم الالتباس
ونحو قوول في لزوم التباس واما نحو تتباعد وتتبحر فقد
ذكر فيما سبق الادغام فيه غير ممكن حيث قال ويحذف التاء
الثانية

قوله والمدغم والمدغم فيه حرفان في اللفظ
اعلم ان حرف المدغم وحرف المدغم فيه
حرفان في التلفظ وحرف واحد في
الكتابة نحو مد وشد فانهما حرفان
في الكتابة وثلثة احرف في التلفظ
ويسلي كما ان الرحمن خماسي في
التلفظ ورباعي في الكتابة

والمدغم فيه

الثانية في مثل تتقلد وتتباعد وتتبحر لاجتماع الحرفين من
جنس واحد وعدم امكان الادغام واما نحو اقتتل فقد ذكر
الخلاف فيه في بحث تخصم فلم يبق شيء غير مذكور ومثل
صكك بفتحتين وهو عيب في رجل الفرس وسرر بضمتين
جمع سرير وجدد بضم الفاء وفتح العين جمع جدة بالضم وهو
الخطة التى في ظهر الحمار وطلل بفتحتين وهو ما بقي من اثار
الديار ومدد بمعنى الزيادة حتى لا يلتبس الصكك على تقدير
الادغام بصك بفتح الصاد وهو كتاب القاضي والسرر بلفظ
سر بالضم وهو ما تقطعه القابلة من سرة الصبي والجدد
بلفظ جد بالضم وهو البئر في الطريق وطلل بلفظ طل بفتح
الطاء وتشديد اللام وهو مطر ضعيف القطر ومدد
بلفظ مد من مد الثوب ولا يلتبس اى لا يقع الا
لتباس في مثل رد بانه من ردد بالفتح او من ردد بالضم
وفي مثل فر بانه من فرر بالفتح او من فرر بالكسر و
في مثل عض بانه من عضض بالكسر او من عضض
بالفتح لان المضاعف رد يعلم من يرد بضم العين ان
اصله ردد بالفتح لان المضاعف لا يجيء من فعل يفعل
بضم العين فيهما الا نادرا كما مر وان فعل يفعل بالكسر
في الاول او الضم في الثاني نحو فضل يفضل شاذ لا اعتداد به
وفر ايضا اى كذا يعلم من يفر بكسر العين ان اصله فرر
بالفتح لان المضاعف لا يجيء اصلا من فعل يفعل بالكسر

وايضا الواو عطف سرر فقيل
لم تعلم انه من السرور او
من السرير

وعض ايضا يعلم من يعض يعض بالفتح ان اصله
يعضض بالكسر لان المضاعف لا يجئ اصلا من فعل
يفعل بالفتح فيهما وان فعل يفعل بالضم في الماضي والفتح
في المضارع ككدت تكاد شاذ لا يعبؤ به ولا يدغم حيي في
بعض اللغات مع انه اجتمع المتماثلان المتحركان فيه و
انه ليس من صور الاستثناء حتى لا يقع الضمة على الياء
في يحيي اي في مضارعه فان قياس ما يدغم في الماضي ان
يدغم في المضارع ولو ادغم المضارع هنا يقع الضم على
الياء الضعيف وهو مرفوض ويدغم في بعضها نظرا الى اجتماع
المثلين فان الميسور لا يسقط بالمعسور والى ان ذلك القبح
اي في بعض اللغات
انما يكون اذا تحقق موجب الادغام وفي يحيي لما سبق الاعلال
لم يبق موجب الادغام فيقال في كلتا اللغتين يحيي بلا ادغام
وقيل في وجه عدم ادغام حيي الياء الاخيرة فيه غير لازمة
لانه تسقط تارة نحو حيوا اصله حييوا وتقلب تارة نحو يحيي
اصله يحيي بضم الياء الاخيرة فلما لم يكن لازمة كان وجودها
كعدمها فكانه لم يجتمع المثلان فكيف يدغم والضرب الثاني
منها ان يكون الحرف الاول من الحرفين المجتمعين في كلمة او في كلمتين
في الذات ساكنا والثاني باقيا على حركته يجب فيه الادغام
ضرورة اي من جهة الضرورة والاضطرار وانما قال ضرورة لان
الادغام في هذا الضرب ضروري اي لا مجال لعدم الادغام فيه
بسبب من الاسباب ولو في كلمتين نحو الم اقل لك فلم يرخ خاتم
بخلاف

غير ثابتة في الكلمة وربما فلاح

بخلاف الضرب الاول فانه قد لا يجب فيه في بعض الصور
بل يمتنع لمانع كما لائق والالتباس ويجوز في بعضها بلا
وجوب لوقوعه في كلمتين نحو ضرب بكر وللزوم ضم اليا
في المضارع كما في حيي في بعض اللغات نحو مد اصله مدد ر
بسكون الدال الاول من مد الثوب وانما قال على وزن فعل بسكون
العين لئلا يتوهم ان اصله مدد بحركة الاولى بمعنى الزيادة
فلا يكون من الضرب الثاني اذ العبرة في الامتياز باللفظ دون
الخط والا فلا مجال للخلاص من الالتباس والاشتباه في النقش
في الاكثر ولذلك لا يبالون بالاشتباه في الخط فيتركون
الاعلام كثيرا والضرب الثالث منها ان يكون الحرف الثاني
منها ساكنا سكونا لازما والاول باقيا على حركته فالادغام فيه
ممتنع لعدم شرط الادغام وهو تحرك الثاني من المتماثلين لما
عرفت ان تحرك الثاني لا بد منه في الادغام لانه مظهر وقيل في
وجه امتناع الادغام في الضرب الثالث لا بد من تسكين الحرف
الاول فيجتمع ساكنان اذ الثاني كان ساكنا اذ الثاني قبل هذا
فتقع من ورطة هي في الاصل طين يقع فيه النعم ويقوم
والمراد ههنا المحذور وهو ثقل المكرر وتقع في ورطة اخرى
وهو اجتماع الساكنين وقيل انما امتنع الادغام والضرب
الثالث لوجود الخفة التي هي الغرض من الادغام بالسكون
اي بسكون الساكن الذي هو الحرف الثاني مع عدم
شرط الادغام وهو تحرك الثاني وقوله ولكن جوزوا الحذف

جواب من سؤال مقدر تقديره ان قوله
على وزن فعل لا يفيد الامتياز المقصود
ايضا اذ الالتباس في الخط باق فان
صورة فعل بسكون العين وصورة
فعل بفتحها واحدة تقرير الجواب
ان العبرة في الامتياز باللفظ دون
الخط فالامتياز المقصود حاصل بذكره
دون ذكر مد فان فيه الالتباس خطا
ولفظا
اه عن ذكره

المراد من الورطة الاولى انها
عدم ادغام المثلين ومن الثانية
اجتماع الساكنين
وهو الحيوان الذي ياكل من
الوحشي والاهلي وجمعه
انعام

اى حذف احد المتماثلين فى الثالث فى بعض المواضع بما
هو نظرا الى اجتماع المتجانسين استدراك من قوله ممنوع يعنى
ان اجتماع المتماثلين ثقيل والتخفيف مطلوب والتخفيف بالا
لادغام متعذر فحذفوا احدهما لان الحذف ايضا سبب للتخفيف
اما الاولى كما صرح به فى الصحاح حيث قال فى احست يحذفون
منه السين الاولى واختار المص حيث قال فى اقررن فحذفت
الراء الاولى لانها التى لا تزايد عنها فينبغى ان يكون هى المحذوفة
واما الثانية لان الثقل انما نشا منها ثم اذا حذفت الاولى
مع حركتها بقى الفاء مفتوحا على اصله واذا انقلبت حركة
العين الى الفاء بعد سلب حركة الفاء وحذفت احديهما
صار الفاء مكسورا وعلم من هذا ان حذف الاولى ارجح لما
فى حذف الثانية من لزوم الفعل الكثير الا ان كون الثانية
لام الفعل الذى هو محل التغيير يعارضه ويرجح قلب الثانية
فى مثل تقضى نحو ظلت اصله ظللت ففعل به ما علمته كما عد
من العلل كما جوزوا القلب اى قلب ثانى المتماثلين
فى نحو تقضى البازى اصله تقضض قلبت الضاد الاخيرة
ياء وعليه اى على الحذف قراءة من قرا وهم غير نافع رر
وعاصم وقرن فى بيوتكن بكسر القاف ماخوذا من القرار و
هو مضاعف اصله اقررن بكسر الراء الاولى الهمزة والراء
الاولى مثل اضربن من فعل يفعل بفتح العين فى الماضى
وكسرها فى الغابر فحذفت الراء الاولى نظرا الى اجتماع المتجانسين
فنقل

اى فى المثال المذكور فى المتن

وجه سلب حركة الفاء ونقل حركة العين اليه دون
اى حذف حركة الاولى مع حذف الثانية وبقاء حركة العين فافهم لك

فنقل حركتها الى القاف بعد حذف الراء الذى هو الغرض ر
الاصلى ابقاء لاثرها ودفعا لاجتماع الساكنين ولا محذور فى النقل و
هذا نظير قوله فى الباب الثالث فى تخفيف الهمزة بالحذف ثم تخفيف
لاجتماع الساكنين ثم اعطى حركتها لما قبلها ثم حذفت الهمزة
لعدم الاحتياج اليها بسبب حركة القاف فصار قرن بكسر القاف
ولما كان كلامه فى قرن مظنة ان يتوهم احد ان فى قراءة الكسر
مثال لحذف احد المتماثلين البتة دفعه بقوله وقيل ان قرن بكسر القاف
من وقر يقر وقارا وهو مثال من باب ضرب اصله اوقرن كاوعدن
حذفت الواو طردا للباب واستغنى عن الهمزة لعدم الاحتياج ر
اليها فصار قرن وح لا يكون مما نحن فيه واما اذا قرئ قرن بفتح
القاف كما هو قراءة نافع وعاصم فهو يكون من اقر بالمكان بفتح
القاف على صيغة المضارع المتكلم من باب علم وهو لغة فى اقر بكسر
القاف مضارع متكلم من ضرب يعنى ان القرار مضاعف مستعمل
ايضا من باب علم واذا كان قراءة الكسر من القرار فهى من باب ضرب
كما انها اذا كانت من الوقار وهو مثال يكون منه ايضا واما قراءة الفتح
فهو من القرار لا غير فيكون اصله اى اصل قرن بالفتح اقررن بفتح
الراء الاولى فنقل حركة تلك الراء الى القاف بعد حذفها واستغنى عن
الهمزة ولم يذكر هنا الاكتفاء بذكرها فى قراءة الكسر فصار قرن بالفتح هذا
اى امتناع الادغام عند سكون الحرف الثانى من المتماثلين اذا كان سكونه
اى سكون الحرف الثانى لازما غير عارض واما اذا كان عارضا غير العارض
الذى للوقف فانه غير مانع من وجوب الادغام بجواز الادغام نظرا

يعنى يجوز ان ينقل حركة حرف قبل الحرف وبعده مثله
هذا اما مقول القول فى الباب الثالث او بدل منه فافهم
ان قرن صح
اى من حذف احد المتماثلين
من باب ضرب وسمع
اى ذكر قوله بعد حذفها وقوله واستغنى عن الهمزة وفيه ان الذكر هو الثانى فتدبر ودفعه يظهر من التقرير الصحيح

الى ان السكون عارض لا اعتداد به فيحرك الساكن فيدغم فيه
الاول هذا لغة بنى تميم ويجوز عدمه اى عدم الادغام نظرا الى ان
شرط الادغام تحرك الثانى وهو ساكن ههنا مع وجود الخفة
فلا يدغم وهو لغة الحجازيين وهو الاقرب الى القياس وفى
التنزيل ولا تمنن نحو امدد بفك الادغام امر اللمى طب ومد بالادغام
امره بعد نقل حركة الدال الاولى الى الميم والاستغناء عن الهمزة
والاحتياج الى تحريك الثانية لالتقاء الساكنين بفتح الدال الثانية
للخفة ومد بالكسر لان الكسر اصل فى تحريك الساكن لما مر ومد
بالضم للاتباع اى لاتباع حركة الدال حركة العين وهى
الضمة والميم مضموم فى الثلث لان الحركة المنقولة اليه فى
الثالث هى الضمة ومن ثمة اى ومن اجل ان الضم فى مد للاتباع
لا يجوز فر بالضم فى فر اى بضم الراء ويجوز غيره من الفك
والكسر والفتح لوجود العلل المذكورة فيها لعدم مصحح الاتباع
فى الضم ههنا وهو ضم العين بل الموجود ههنا هو مصحح الاتباع
فى الكسر لانه من باب يضرب ولا يجوز الادغام بالاتفاق فى نحو
امددن ويمددن ومددن ومددت ونحو لتمددن ولم يمددن
فان سكونها عارض لانه بسبب عارض وهو الجازم
لان اصل امدد لتمدد كما مر ونحو امددن ولم يمددن ولم يمددن
اعتبر اللازم لكونه اقوى دون العارض ونظير سكوني الادغام من
امددوا امددن حركتنا تاء ردنا ولا تقولا وتقول فى المضاعف
بالنون الثقيلة مدن مدان مدن بضمها وبحذف الواو
الثقاء بفتح الدال

الاتباع لحركة الدال حركة عين المضارع وهى الضمة

ومن ثمة اى ومن اجل جواز مد بضم الدال للاتباع

اى فيما يتصل به الضمير المرفوع لان سكون الثانى فيها لازم لانه بسبب الضمير المرفوع المتصل الذى هو كالجزء من الكلمة

اكتفاء بالضمة مدن بكسرها وبحذف الياء اكتفاء بالكسرة واسم
الفاعل منه ماد اصله ماد داد ادغمت الاولى بعد سلب حركتها
فى الثانية واسم المفعول ممدود ولم يدغم لعدم وجود القاعدة
واسم الزمان واسم المكان ممد وادغمت الاولى بفتح الميمين اصله
ممدد وادغمت الاولى بعد نقل حركتها الى الميم فى الثانية بعد
سلب حركتها فى الثانية واسم الالة ممد بكسر الميم الاولى اصله ممدد
والمجهول من الماضى مد اصله مدد ادغمت الاولى فى الثانية بعد
سلب حركتها ومن المضارع يمد اصله يمدد نقلت حركة
الاولى وادغمت فى الثانية ويجوز الادغام جوازا اعم من
الوجوب اذ وقع قبل تاء الافتعال ما يقاربها من حروف
اشذذ رسعص ططوى وانما قلبت مع هذه الحروف لما بينها
وبين ما قلبت هى اليها من مقاربة فى المخرج ومباعدة
فى الصفات فقلبوها الى ما يقاربها موافق لصفتها
واورد على ترتيب الالف امثلتها فقال نحو اتخذ وهو اى
ادغام اتخذ شاذ اذا كان من الاخذ لان اصله ائتخذ
قلبت الهمزة ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء تاء
فادغمت التاء فى التاء على غير القياس لان الياء المبدلة لا تقلب تاء
بل الياء التى يجوز ان تقلب تاء قياسا انما هى الياء الاصلية
وهنا ليست الياء اصلية واما اذا كان من التخذ من عاب
علم بمعنى الاخذ فلا شذوذ فيه ونحو اتجر اصله اتتجر من لانه
من تجر من باب نصر اى عمل التجارة فادغم التاء فى التاء وجوبا

هو ان المدونات وتقول بالخفيفة مدن بفتح الدال

وفاعل وقع ضمير راجع الى حرف مفهوم من سياق الكلام

ونحو اثار بالثاء المثلثة اصله اثتار لانه من ثار من باب فتح اى قتل القاتل وجب فيه الادغام على التعاكس ونحو معنى قوله ويجوز فيه اثار لان الثاء والتاء من المهموسة
وهى ما لا ينحصر ولا يحتبس جرى النفس مع تحركه وحروفها ستشحثك خصفه وما عداه مجهورية وهى ما ينحصر جرى النفس مع تحركه وحصفه بهم اشرابه والشحث الالحاح في المسئلة ومعناه ستلح عليك هذه المرأة فيكونان اى التاء والثاء من جنس واحد نظرا الى المهموسية مع تقارب مخرجيها بخلاف اتسع فانه وان كان السين والتاء من المهموسية وتقارب مخرجيها الا ان تقاربهما في المخرج ليس بمرتبة تقارب التاء والثاء في المخرج فان بين مخرجي التاء والثاء مخرج حرفين هما الدال والطاء وبين مخرجي التاء والسين مخارج ثلثة احرف هي الدال والطاء والثاء في التلفظ ولذلك ثقل الجمع بين التاء والثاء ولذلك وجب الادغام اينما اجتمعتا والاولى ساكنة بخلاف الجمع بين السين والتاء وان شئت صدق ما سمعت فراجع الى وجدانك في اثتار واتسع ولبس ايضا بين السين والتاء اتحاد في الصورة فلم يكونا كالمتحدين في الذات فلم يجب فيه الادغام بخلاف التاء والثاء فانهما متحدان في الصورة فوجب فيه الادغام فيجوز لك الادغام بجعل التاء بنقطتين ثاء بثلث والثاء تاء على العكس والاخير افصح لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يغير الثاني

الخفية يهم اداءه والشحث الالحاح في المسئلة ولهذا يقال ... معناه ستكدي عليك هذه المرأة شرح

المجهورة ما ينحصر جرى صوته عند النفس مع حركته والمهموسة بخلافها والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند سكونه في مخرجه فلا يجرى والرخوة بخلافها مستقل للمطول

في التلفظ صح

الثاني على لفظ الاول لانه قدم الاول نظرا الى انه مثال ظاهر لما هو بصدده واعلم ان الزمخشري ذهب الى وجوب الادغام في هذه الصورة نظرا الى الاتحاد الصوري والاتحاد المهموسي وتقارب المخرج وتبعه المص وابن الحاجب وقد نص سيبويه على جواز البيان نظرا الى عدم اتحادهما في الذات وتبعه شارح الهادي ونحو ادان اصله اذتان لانه من دين من باب ضرب اى اخذ الدين لا يجوز فيه غير ادغام الدال في الدال يريد لا يجوز فيه غير ادغام تخصيص الدال في الدال لتعيين طريق الادغام لا للاحتراز عن ادغام التاء في التاء بقلب الدال تاء فلا يكون التعليل للقيد بل المطلق وجوب الادغام وعدم جواز البيان كما يدل عليه سوق كلامه وما قال الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز ان محط الفائدة في الكلام القيد فانما هو فيما لم يكن للقيد فائدة غير مفهوم مفهوم المخالفة فههنا فائدة غيره وهو تعيين طريق الادغام كما ذكرنا وانما وجب الادغام في ادان لانه اذا جعل التاء دالا اى اذا لم يترك التاء على حالها لبعده من الدال في المهموسية لان التاء مهموسي والدال مجهوري فبينهما بعد في الصفة اى المهموسية والبعد بين الحرفين في الصفة يوجب عسر التلفظ بهما فوجب رفع هذا البعد بقلب احدهما ليسهل التلفظ وقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة اعني الدال قصد النفي البعد والتنافر ولقرب الدال من التاء في المخرج بحيث لا واسطة بين مخرجيها ولذلك صار بالمتلين حتى لا يجوز الاظهار اذا اجتمعا ووجود شرائط الادغام من تحرك الثاني وعدم الالتباس

اى التعيين الطريق في الجملة

اى حيث قال يلزم حرفان من جنس واحد فيدغم منه

واشار الى تعليل الثاني بقوله ...

قال نظام الدين ... في الشافية ...

بخلاف كمنداان لسكون الثانى تقديرا بخلاف وتد وبود للالتباس
والظاهران يقول لقرب التاء من الدال لان الدال هو الاصل المقلوب
اليه واعتبار القرب فى الفرع المقلوب اعنى التاء اولى لكن لما
كان القرب باعتبار المخرج وكان مخرج التاء مبداء المخرج النوعى الذى
للتاء والدال والطاء جعله اصلا ولم يعكسوا بان قلبوا الدال تاء
ترجيحا للاصل على الزائد يلزم حرفان من جنس واحد فيدغم
اى يدغم احدهما فى الاخر او يقع الادغام بينهما وجوبا والحاصل
ان قوله جعلت التاء دالا يدل على معنيين احدهما لم يبقيا على
حالهما والاخر قلب احدهما الاخر فقوله لبعده من الدال فى المهجو
علة للمعنى الاول وقوله لقرب الدال من التاء فى المخرج علة للمعنى
الثانى كما مر نظيره فى كلامه ونحو اذكر بالدال المعجمة والادغام
اصله اذتكر لانه من ذكر من باب نصر يجوز فيه اذّكر بالدال
المعجمة والادغام وادّكر بالفك لان الذال المعجمة من
الحروف المجهورية والتاء من المهموسة فبينهما بعد فى
الصفة فجعل التاء دالا ازالة لذلك البعد مع القرب بينهما
فى المخرج ولم تقلب التاء الى الذال من اول الامر لعدم قرب
المخرج بينهما كما جعل التاء دالا فى ادان للعلة المذكورة
فيجوز لك الادغام بعد الجعل المذكور نظرا الى اتحادهما اى
الذال والدال فى المجهورية وقوله بجعل الدال ذالا والذال دالا
على التعاكس متعلق بالادغام فيجوز لك البيان اى
عدم الادغام نظرا الى عدم اتحادهما فى الذات اذ الذال
غير

غير الدال ذاتا ونحو ازان اصله ازتان لانه من زان من
الزين مثل اذّكر فى جواز الادغام بعد قلب التاء دالا
للبعد بين الزاء والتاء فى صفة المهموسية وصفة الصغر
فى جواز عدم الادغام ايضا فتقول ازان كما تقول اذكر الا
ان الادغام فى اذكر قوى فصيح بخلاف الادغام فى ازان فانه ضعيف غير
فصيح لعدم قرب المخرج بين الدال والزاء الا انهما متحدان
فى صفة الجهر بخلاف التاء فانها مهموسية فلذلك
لم تقلب التاء زاء ابتداء ولكن لا يجوز الادغام بجعل الزاء
دالا بل بجعل الدال زاء لاتحادهما فى المجهورية لان الزاء
اعظم من الدال فى امتداد الصوت فيصير احدى
معين جعل الزاء دالا وادغام الدال فى الدال كوضع
القصعة الكبيرة فى الصغيرة فى عدم رعاية التناسب
بين الظرف والمظروف اولانه اى ازان على تقدير
ادغام الزاء فى الدال يوازى ويلتبس بادان من الدين
ونحو ستمع اصله ستمع من سمع يجوز فيه الادغام بقلب
التاء سينا لان السين والتاء من المهموسة مع تقاربهما
فى المخرج ولكن لا يجوز الادغام بجعل السين تاء وان يقال
اتمع لعظم السين فى امتداد الصوت فتعين ان يكون
الادغام فيه بجعل التاء سينا ويجوز البيان بان يقال
ستمع لعدم الجنسية فى الذات ونحو ستبه اصله ستتبه لانه
من الشبه مثل ستمع فى الاحكام المذكورة ونحو اصبر اصله

قوله اولانه عطف على قوله
لان الزاء اعظم اى لا يجوز
الادغام بجعل الزاء دالا
لما ذكرنا واما لانه يوازن
فلاح رحمه

احتبر لانه من صبر من باب ضرب يجوز فيه اصطبر بالطاء
وقلب التاء اليه دون الصبر لانهم من بابقاء التاء على
حالها لان الصاد من المستعلية المطبقة وحروفها اى
حروف المستعلية اى حروف التي هي المستعلية فالاضافة
بيانية لا حروف المستعلية المطبقة اذ الثلثة الاخيرة
ليست منها صطضظ خفق الاربعة الاولى وهي الصاد
والطاء والضاد والظاء مستعلية مطبقة اما استعلاؤها
فلارتفاع اللسان بها الى الحنك الاعلى واما اطباقها فلانطباق
اللسان معها على الحنك الاعلى فظهر مما ذكرنا ان الاسمين
المذكورين مجازان لان المستعلي والمطبق في الحقيقة انما
هو اللسان فمعناه مستعل عنده اللسان ومطبق عنده
اللسان ومثل هذا الاختصار كثير في اللغة كما قيل
للمشترك فيه مشترك والثلثة الاخيرة اى الخاء والغين
والقاف مستعلية فقط اى بدون الاطباق فلا يلزم من
الاستعلاء الاطباق ويلزم من الاطباق الاستعلاء فالمستعلية
عام والمطبقة خاص والتاء عطف على الصاد من الحروف
المنخفضة وهي ما لا يستعلي بها اللسان الى الحنك عند
النطق بها فهذا الاسم مجاز ايضا وحروفها ما عدا حروف
المستعلية قوله فجعل التاء طاء حامل على معنيين احدهما
لم يبق التاء على حالها وثانيهما قلبت الطاء التاء
طاء كان قوله يجوز فيه اصطبر جامل لهما ايضا كما
ذكرنا

مثل حروف الاطباق وهو عبارة عما يطلق اللسان مع الحنك الاعلى مطلوب منه

وانت خبير بان بين المقيس والمقيس عليه بونا بعيدا فان الحذف المذكور في الثاني من قبيل الايصال بخلاف الاول لكاتبه رحمه

اى حذف حرف الجر

اشرنا اليه ثم قوله لمباعدة بينهما اى بين الصاد
والتاء في صفة الاستعلاء والانخفاض وفي صفة
الشدة والرخاوة لان التاء حرف شديد والصاد رخوة
فبعد المخرج بينهما في التلفظ علة للمعنى الاول وقوله
وقرب التاء من الطاء في المخرج علة للمعنى الثاني وقد
عرفت ان البعد بين الحرفين في صفة توجب تعسر النطق بهما
فقلبوا التاء حرفا يوافق ما قبله في الصفة وهو الطاء
الطاء قصد الازالة تعسر النطق فصار اصطبر وانما لم يعد
اللام في المعطوف هنا لما اعاده في بحث اذان لقرب المعطوف
عليه هنا كما في ست اصله سدس بدليل سديس كهديس
فجعل السين والدال تاء لقرب السين من التاء والمهموسية
ولقرب التاء من الدال في المخرج والشدة هذا تشبيه في
قلب حرف حرفا للمباعدة بين المقلوب وما يقاربه من وجه
وللمقاربة بينه وبين المقلوب اليه من وجه اخر فان بين السين
والدال مباعدة في صفة الجهر وفي صفة الشدة فلازالة
هذه المباعدة لم يترك السين على حالها وقلب تاء للمقاربة بينهما
في الهمس ولم يترك الدال ايضا على حاله للمباعدة بينه وبين
التاء في المهموسية ولم يذكر المباعدة في المشبه به اى سدس اعتمادا
على فهم المتعلم مع ان المباعدة بين الدال والتاء قد ذكر في بحث
اذان وقلب تاء للمقاربة بينهما في المخرج ثم ادغم التاء في التاء فصار
ست ثم يجوز ذلك الادغام في اصطبر بجعل الطاء صادا انظر الى الحاشية

حد قال وتقرب ...

اى تصغيره سديس ...

قد ... فعدا ... اصطبر بجوز ذلك الادغام ...

فی الاستعلائیة ای فی نسبته الی الاستعلاء نحو اصطبر و
لایجوز ذلک الادغام فیه بجعل الصاد طاء لعظم الصاد فی امتداد الصوت
اعنی لایقال اطبر ویجوز ذلک البیان نحو اصطبر وهو الاکثر لعدم
الجنسیة فی الذات بین الطاء والصاد وان اتحد فی الاستعلاء و
الاطباق واضطرب اصله اضترب لانه من ضرب بابا و هو مثل آخر
فی الاحکام وعلامها اعنی یجوز فیه اضرب بادغام الطاء المقلوبة
من التاء فی الضاد واضطرب بعدم الادغام ولایجوز
اطرب بادغام الضاد فی الطاء ونحو اطلب اصله اطتلب لانه
من طلب من باب نصر لایجوز فیه غیر الادغام لاجتماع
الحرفین من جنس واحد بعد قلب التاء التی تاء الافتعال
طاء لبعد التاء من الطاء فی صفة المهموس والانخفاض
ولقرب التاء من الطاء فی المخرج ونحو اظلم اصله اظتلم لانه
من ظلم من ضرب یجوز فیه الادغام بعد جعل التاء طاء لمباعدة
بین الظاء والتاء فی الصفة ومقاربة بین التاء والطاء فی
المخرج بجعل الطاء ظاء لمساوات بینهما فی العظم الصور ویجوز
ویجوز البیان بعد قلب التاء طاء لعدم الجنسیة بین الظاء و
الطاء فی الذات مثل اظلم بالمعجمة واطلم بغیرها واظطلم بالبیان
ونحو اتعد اصله اوتعد لانه من وعد من باب ضرب فجعل الواو
تاء لمناسبة الجوار وکونه واقعا فی کلامهم کثیرا نحو اتّزر و
ادغم التاء فی التاء وجوبا لانه الشان ان لم یجعل الواو تاء بان
یراع تلک المناسبة یصیر یاء لکسرة ماقبلها فیلزم ح ای حین صار
یاء

یاء کون الفعل مرة یائیا فی الماضی نحو ایتعد ومرة اخری واویا فی
المضارع نحو یوتعد وهو غیر جائز وانت خبیر بان الاختلاف الذی
لایجوز انما هو الاختلاف الاصلی واما الاختلاف بسبب القلب اذا وجد
سببه فغیر محظور کقیل ویقول وعزی ویغزو الا انهم لما امکن لهم
قلب الواو بشیء لایستلزم هذا الاختلاف لم یرضوا بالاختلاف العارض
ایضا قوله او یلزم توالی الی الکسرات کسر الهمزة والیاء المرکب
من الکسرتین عطف علی قوله فیلزم ح والظ ان یقول ویلزم بالواو
اذ تعاند بین العلتین الا انه اشار الی الاستقلال کل منهما فی التعلیل
ونحو اتسر اصله ایتسر لانه من یسر من باب حسن ان کان من
الیسر ومن یسر من باب ضرب ان کان من المیسر فجعل الیاء تاء لمناسبة
الجوار ووقوعه فی کلامهم کما یجیء انشاء الله تعالی فرارا عن توالی
الکسرات خصوصا فی المصدر ای الایسار ولم یدغم ای لم یقع الادغام
فی مثل ایتکل بقلب الیاء تاء کما فی اتسر لان الیاء فی ایتکل من الکل اصله ائتکل بهمزتین
لیست بلازمة یعنی لعدم وجود شرط الادغام وهو لزوم المدغم
یعنی یصیر تلک الیاء همزة اذا جعلته ای ایتکل ثلاثیا لان اصله
ائتکل لانه من الکل من باب نصر قلبت الهمزة الثانیة یاء لسکونها
وانکسار ماقبلها ومن ثم ای ومن اجل ان لزوم الحرف المدغم
شرط فی الادغام لایدغم حیی فی بعض اللغة لان الیاء الثانی
لیست بلازمة فیه حیث تسقط تارة نحو حیوا وتقلب تارة
نحو یحیی کما مر قوله وادغام اتخذ شاذ عطف علی قوله لایدغم
من حیث المعنی ای ومن اجل ان اللزوم فی الادغام بشدة

بالیائیة والواویة منه

کالاختلاف الاصل منه

فقلبت الثانیة یاء لسکونها وانکسار ماقبلها کما فی ایمان فلاح

ادغام اتّخذ اذا كان اصله ائتخذ فقلبت الهمزة ياء ثم قلبت
الياء تاء والقياس ان لا تقلب اذ الياء غير لازمة لانها تغير
همزة اذا جعلته ثلاثيا نحو اخذ او جل او هو جواب عن
سؤال مقدر وليس من تتمة وهو من تتمة توجيهه انتهى فان قلتم
ان الياء التي ليست بلازمة لا تدغم والياء في اتّخذ غير لازمة
مع انها قد ادغمت فاجاب بانه شاذ فلا تكرار ويجوز الادغام
اذا وقع بعد تاء الافتعال ما يقاربها من حروف تدذزر
سصضطظ يا بقلب تاء الافتعال الى هذه الحروف لمقاربتها في
المخارج ومباعدتها عنها في الصفات فقلبوها الى مقارب
لها موافق لصفتها فاورد على ترتيب ذكر الحروف امثلتها قائلا
نحو يقتّل اصله يقتتل من القتل ادغمت اول التائين بعد نقل حركتها
الى ما قبلها في الاخرى وانما لم يجب الادغام فيه مع اجتماع الحرفين
المتماثلين المتحركين لان التاء الاولى في حكم المنفصل من الثانية
لان تاء الافتعال لا يلزمها وقوع تاء بعدها نحو اقتسم واحترم
فهو نظير اتّخذ تلك في عدم لزوم التاء بعده واذا لم يجب
في اقتتل ففي غيره اولى ويبدّل اصله يبتدل من البدل قلبت
التاء دالا وادغم الدال في الدال ويعذّر اصله يعتذر من العذر
قلبت التاء دالا ثم الدال ذالا ثم ادغم الذال في الذال وينزّع
اصله ينتزع من النزع قلبت التاء دالا ثم الدال زاء ثم ادغمت
الزاء في الزاء يبتسم من البسم قلبت التاء سينا ثم ادغم
السين في السين ويخصّم اصله يختصم من الخصومة قلبت
التاء

ويبسّم اصله صح

التاء طاء ثم الطاء صادا ثم ادغم الصاد في الصاد وينضّل اصله
ينتضل من النضل وهو الرمي قلبت التاء طاء ثم الطاء ضادا
ثم ادغم الضاد في الضاد ويطّلم اصله يطتلم من الطلم للطلمة قلبت
التاء طاء ثم ادغم الطاء في الطاء وينظّر اصله ينتظر من النظر قلبت
التاء طاء ثم الطاء في الظاء ظاء ثم ادغم الظاء في الظاء ولكن لا يجوز
في ادغامهن اي الامثلة المذكورة الا الادغام بجعل التاء مثل العين
وقوله لضعف استدعاء المؤخر مطلقا من الاضافة
المصدر الى المفعول وترك الفاعل اي لضعف استدعاء المقدم
الزائد الذي هو تاء الافتعال واستدعاء المؤخر الاصل الذي هو العين
مع ان قياس الادغام ان يقلب الاول حرفا من جنس الثاني
لان الاول هو الذي يدغم في الثاني فينبغي ان يبقى الثاني على لفظه
وان الاول ساكن والساكن اولى بالتغيير الا اذا عرض عارض منع
من هذا القياس مثل ما في تاء الافتعال اجمعه اذا وقع بعد حروف
اي مثل ما يجيء في تاء الافتعال ان يجيء
تثدذز سشص ضطظ من كونها اصلية او زائدة في الصفة
وعند بعض الصرفيين لا يجوز هذا الادغام في الماضي اي في مواضع هذه
الامثلة حتى لا يلتبس بماضي التفعيل لان الشان عندهم اي
عند هؤلاء البعض من الصرفيين لو قصد هذا الادغام بنقل حركة
التاء الى ما قبلها وبحذف الهمزة المجتلبة لانعدام الاحتياج
اليها فيصير اختصم مثلا خصّم فلا يعرف انه من الافتعال او
التفعيل وعند بعضهم يجيء الادغام في الماضي ايضا فيقال
قتّل بفتح القاف اكتفاء في الفرق بالمضارع واشار الى هذا بقوله

اي عند من لم يجوز الادغام منه

اصله اختصم مع

فيما بعد ويجوز في مستقبله كسر الفاء وفتحها كما في الماضي لانه عند بعضهم
يجي بكسر الفاء نحو خصّم لان الساكنين عند بعضهم كسر الفاء لالتقاء
الساكنين بعد حذف حركة التاء من غير نقلها الى ما قبلها وحذف
المجتلبة ولا التباس وعند بعضهم يجي الماضي المدغم بالمجتلبة
نحو اخصّم بكسر الخاء نظرا الى سكون الاصلي اي اصل الخاء اختصم والى
والى ان الحركة العارضة في حكم المعدوم فيحتاج الى المجتلبة لامتناع
الابتداء ولا التباس ايضا واما في خصّم بفتح الخاء فلم يجي بالمجتلبة
لان الحركة التي هي الفتحة وان كانت عارضة الا انها حركة
احدى حروف الكلمة فكانها غير عارضة فلا يحتاج الى المجتلبة
بخلاف كسرة الخاء خصّم فانها من خارج فهي عارضة قطعا و
لذلك جاز اخصاما بفتح الخاء مع المجتلبة لانها حركة اتباع فهي
عارضة ويجوز في مستقبله اي مستقبل اختصم مدغما كسر الفاء و
فتحها كما جاز في الماضي نحو يخصّم فان من قال في الماضي خصّم بفتح
الخاء يقول في مستقبله يخصّم بفتحها ايضا ومن قال خصّم او اخصّم
بكسر الخاء بالمجتلبة او بغيرها يقول في مستقبله يخصّم بكسر الخاء
ايضا ويجوز في اسم فاعله ضم الفاء للاتباع اي لاتباعها الميم
في الضم مع فتحها عند من فتحها في الماضي ومع كسرها عند من
كسرها فيه نحو مخصّمون بحركات الخاء ويجي مصدره اي مختصم
مدغما خصاما بكسر الخاء اصله اختصاما لالتقاء الساكنين على تقدير
سلب حركة التاء او نقل كسرة التاء الى الخاء ويجي مصدره خصاما
بفتح الخاء ان اعتبرت انت حركة الصاد المدغم فيها واتبعت
حركة

حركة الخاء حركتها وانما قال ان اعتبرت اشارة الى ان الاتباع
هنا ضعيف لوجود الفاصل بخلاف مخصّمون ويجي مصدره
اخصاما بالمجتلبة بكسر الخاء وفتحها اعتبارا لسكون الاصل كما
ذكرنا في اخصّم هذا على تقدير فتحها للخفة او للاتباع وعلى تقدير
كسرها لالتقاء الساكنين لان الحركة ح عارضة فكانها في
حكم الساكن فيحتاج الى المجتلبة واما على تقدير ان كسرتها
منقولة من التاء فلا احتياج الى المجتلبة لما ذكرنا في اخصّم
وتدغم تاء تفعّل وتفاعل فيما بعدها جوازا باجتلاب الهمزة اذا كان
ما بعدها ما يقاربها من حروف تثدذز سصضطظ وانما لم يذكر
هذا القيد اعني ما يقاربها لظهور ان تعلّم وتقاتل لا يصح ادغامه
كما مر في باب الافتعال من ادغام تائه فيما بعدها من حروف تثدذز
سصضطظ لمقاربتها لها في المخارج ومباعدتها عنها في الصفات
نحو اطّهّر بتشديد الطاء والهاء اصله تطهّر قلبت التاء طاء وادغم
اجتلبت الهمزة للابتداء واثّاقل بتشديد الثاء اصله تثاقل قلبت
التاء ثاء وادغم الثاء في الثاء ثم اجتلبت الهمزة وادّارؤا واطّاهر واذّل
واصّدّق وازّيّن واسّمّع واضّرّع وفي غير الصاد تقلب التاء ابتداء
الى ما بعدها اما لاتحاد المخرج او لقربه واما في الصاد فبعد قلبت
التاء طاء اذ لا اتحاد ولا قرب كما سبق ولا يدغم تاء استفعل في
ما بعدها نحو استطعم لسكون الطاء تحقيقا ومن ثمّ ابطل الادغام
تحرك الثاني ولا يدغم التاء ايضا في ما بعدها في نحو استدان اصله
استدين لسكون الدال تقديرا ولكن يجوز حذف تائه اي استفعل

اي حين كان فتحها للخفة او للاتباع
وحين كان كسرها لالتقاء الساكنين
منه

اي الاحتياج الى المجتلبة منه

اي وزن فعّال

للتخفيف في بعض المواضع نحو اسطاع بكسر الهمزة اصله استطاع يستطيع اصله يستطيع كما مر في ظلت من احدى اللامين حذفت للتخفيف واذا قلت اسطاع بفتح الهمزة يسطيع بضم الياء يكون السين زائدا على غير القياس اذ زيادة السين انما اطردت في استفعل وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين في اطاع يطيع ليكون جبرا لما دخل الكلمة من التغير لان اصلها اطوع يطوع هذا على سيبويه واما على قول الفراء فالشاذ فتح الهمزة وجعلها همزة قطع اذ اصله استطاع حذفت التاء استثقالا فمضارعه يستطيع بالفتح وانما كان السين زائدا على قول سيبويه لان اصله اطاع زيدت السين على غير قياس كما انها كزيادة الهاء في اهراق اذ اصله اراق زيدت الهاء على غير القياس **الباب الثالث في المهموز** لم يعرفه اما لانفهامه من تعريف الصحيح او لان اسمه اللغوي يغني عنه وقدمه على المعتلات لان الهمزة حرف صحيح لانه لم يجر فيها ما جرى في حرف العلة من الاطراد اللازم في كثير من الابواب ولا يقال له صحيح مع ان الهمزة حرف صحيح لما مر لصيرورة همزته اي همزة المهموز حرف علة في التليين اي في ازالة شدتها كما من واو وايمان وهو يجئ على ثلثة اضرب مهموز الفاء نحو اخذ ويسمى القطع ايضا لانقطاع الهمزة عما قبلها بشدتها ومهموز العين نحو سال ويسمى النبر ايضا لان النبر في اللغة جعل الكلمة ذات همزة ومهموز اللام نحو قرا ويسمى الهمزة ايضا وذلك ظاهر وحكم الهمزة كحكم الحرف الصحيح في جميع

بعض كما يحذف احد المتماثلين للتخفيف نحو حذف احد المتقاربين للتخفيف ايضا منه

النبرة الهمزة وقد نبرت الحرف نبرا

جميع الاحكام الا في حكم انها قد تخفف اذا لم يكن مبتداء بها كما سيجئ ان شاء الله تعالى بالقلب وجعلها بين بين اي بين مخرجها وبين مخرج الحرف الذي منه حركتها كما تقول سئل بين الهمزة والياء وهذا هو بين بين المشهور فيما بينهم لان العبرة بحركة الهمزة نفسها ولهذا انقلب اذا كانت متحركة على وفق حركة نفسها كما يجئ ان شاء الله تعالى وقس حتى لا يظن ان المراد منه غير المشهور وهو جعلها بينها وبين حرف حركة ما قبلها كما تقول سئل بين الهمزة والواو ثم ان همزة بين بين ساكنة عند الكوفيين وعند البصريين متحركة بحركة ضعيفة ينحي بها الى الساكن ولذلك لا يقع الا حيث يجوز وقوع الساكن فيه فلا تقع في اول الكلمة اما وجه تخفيف الهمزة فلانها حرف شديد مستثقل يخرج من اقصى الحلق فجاز فيها التخفيف لنوع من الاستحسان وهو لغة قريش واكثر اهل الحجاز وعدم التخفيف لغة تميم وقيس قياسا لها على ساير الحروف والاصل في التخفيف بين بين لانه تخفيف مع بقاء الهمزة بوجه ثم الابدال لانه اذهاب الهمزة بعوض الا ان المص قدم القلب لكون القلب بين بين الاول من طرق التخفيف والحذف اعني القلب يكون ويتحقق اذا كانت الهمزة ساكنة ومتحركا ما قبلها وانما تعين القلب في هذه الصورة اذا اريد تخفيفها اذ لم يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور لانه لا يجوز حيث لا يجوز المشهور لانه فرعه ولا يمكن

او بينها وبين الحرف الذي منه حركة ما قبلها والحذف الاول من طرق التخفيف

اي تخفيف الهمزة او ابقائها ابقاء لها على حالها

الحذف لانه لا يبقى ما يدل عليها وقوله تقلب بشئ يوافق
حركة ما قبلها بيان لكيفية القلب عند وجود شرطه يعني ان كان
حركة ما قبلها فتحة تقلب الفا ليوافق الفتحة وان كانت
ضمة تقلب واوا وان كانت كسرة تقلب ياء لانها توافقها للين
عريكة الساكن اي طبيعته لضعفه واستدعاء ما قبلها اي طلب
ما قبل الهمزة وهو حركة ما قبلها الى ما يجانسه ويوافقه اذ
لا شك ان كل حركة تستدعي ان يكون الحرف الذي بعدها
الحرف الذي لو اشبعت تلك لتولد منها ذلك الحرف نحو راس
بالالف اصله رأس ولوم بالواو اصله لؤم وبير بالياء اصله
بئر والثاني من تلك الطرق اعني بين بين يكون اذا
كانت الهمزة متحركة باي حركة كانت ومتحركا ما قبلها باي حركة
كانت وانما تعين فيه بين بين اذ لا مجال للقلب لان الهمزة
ليست ساكنة حتى تلين طبيعتها وتطاوع استدعاء حركة ما قبلها
ولا للحذف اذ لا يبقى من اثارها وعوارضها ما يدل عليها لان
ما قبلها متحرك لا يقبل نقل حركتها اليه فتعين بين بين ثم
تثبت اي بعد تحركها وتحرك ما قبلها تثبت الهمزة على
تخفيفها بين بين في كل الاحوال لا تطاوع الحذف والقلب
لقوة عريكتها اي الهمزة المتحركة بسبب حركتها مع حصول
اصل التخفيف فاحوال الهمزة ح مع احوال ما قبلها تسعة
حاصلة من الضرب الثلثة في الثلثة نحو نحو سأل ولؤم
وسئم ورؤس وجؤن وسئل ومستهزئين ومستهزئون
اومرئم ففي

مطلب منهم
بجوا بدكل اباح اذا اضيف الى مونث
غير حقيقي كقوله نعم بای ارض
تموت منه

اي بعد اذ نزلت من كل ما قبلها اتبت

ففي هذه الاحوال كلها يثبت الهمزة بجعلها بين بين الا اذا
كانت مفتوحة وما قبلها مكسورا او مضموما فانها لا تثبت
ح بل تجعل واوا ان كان ما قبلها مضموما او تجعل ياء ان كان
ما قبلها مكسورا نحو مير فيما كان ما قبلها مكسورا اصله مئر وجون
فيما كان ما قبلها مضموما اصله جؤن لان الفتحة كالسكون في
اللين والضعف فقلبت الهمزة المفتوحة كما تقلب في حال
السكون فان قيل لم لا تقلب الهمزة في سال الفا وهمزته اي همزة
سال مفتوحة ضعيفة لينة قلنا فتحة اي فتحة همزة
سال بحذف المضاف صارت قوية بفتحة ما قبلها لان
الشئ يتقوى بجنسه ونحو لا هناك المرتع في لا هناك ر
بقلب الهمزة الفا مع كونها وكون ما قبلها
مفتوحين شاذ وهو بعض من بيت وصدره راحت وهو
بمسلمة البغال عشية فارعى فزارة لا هناك المرتع للفرزدق
بالحو عمر الفزاري حين ولي على العراق بدل عبد الملك
ومسلمة مسلمة ابن عبد الملك راحت ذهبت الباء في بمسلمة
للتعدية والبغال فاعل راحت عشية اي بعد الظهر
ظرف راحت فارعى امر من الرعي لجماعة المخاطبين
فزارة منادى حذف حرف النداء لهم قبيلة المرتع فاعل
لا هناك وهو دعاء عليهم يريد ان ابن السلطان فرق
ترك الملك لك فانتم لا بورك لك فيه ولا تتمتع به الثالث
من تلك الطرق وهو الحذف يكون اذا كانت الهمزة متحركة

وساكنا ما قبلها ولكن لا يقع الحذف ابتداء بل تلين
الهمزة بسلب حركتها منه اى فيما اذا كانت الهمزة
متحركة وساكنا ما قبلها اولا اى قبل الحذف ليكون
التخفيف على التدريج للبين عن كيتها بحى وزن الساكن
فى الجملة قبل ذلك التليين فان الضعف مؤثرة فتقاد للتليين فتقاد بسهولة
والتصرف فيها ثم يحذف الهمزة لاجتماع الساكنين احدهما
الهمزة والاخر الساكن الذى قبلها وانما تعين الحذف ح
لانه لا مجال للقلب لعدم حركة ما قبلها حتى تقلب بما يوافقها
ولا للبين بين لان همزة بين بين قريبة من الساكن
فيلزم اجتماع الساكنين فتعين الحذف مع انه ابلغ فى التخفيف
وقد بقى من عوارضها ما يدل عليها ثم اعطى حركتها الى ما
قبلها ابقاء لاثرها وانما لم يحذفوا الهمزة مع حركتها لانه يؤدى
ذلك الى الى الاخلال باسقاط حرف مع حركته مجانا من غير
حاجة تضطر الى ذلك ووجدت فى كلام بعض الادباء التصريح
بتقديم حذف الهمزة على نقل حركتها كما فعله المص
وفى كلام بعضهم التصريح بتقديم النقل على الحذف
وفيه تعسف لا يخفى فالوجه ما ذكره المص اذ كان ما قبلها
حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين فى كلمة الهمزة نحو
شى اصله شيء وسو اصله سوء ولم يورد مثال الكتفاء
بمسلة لان الواو والياء اذا سكنتا وانفتح ما قبلهما فهما فى
حكم الحرف الصحيح اكتفاء بجيل وحوبة من حيث ان
الواو

مثال الواو والياء اصليتين وهو الهمزة فقط

ان الواو والياء لما زيدتا لمعنى فكانهما اصليتان او
الكتفاء بايوب وابتغى مراه فانه لما خففت فى كلمتين
فهى كلمة اولى واما الحمر فلما كان فيه طريقان بعد التخفيف
خصه بالذكر ولم يكتف بمسلة او مزيدتين لمعنى اى
الالحاق فان نظرهم لما كان الى اللفظ كان المعنى المتعلق
باللفظ هو المعنى عندهم وهو المتبادر عند الاطلاق وما
تعلق بمعنى غير اللفظ كالياء فى خطيئة فالكفاعلية
والواو فى مقروءة فانها للمفعولية والياء فى افيس
فانها للتصغير فليس معنى معتدا عندهم ولا بينا وله لفظ
المعنى عند الاطلاق ولهذا يقولون انها زائدة ولم يقيدوا
بكونها لمعنى مع انها زائدة لمعنى نحو مسلة اصله مسألة لينت
الهمزة بسلب حركتها اولا ثم حذفت ثم اعطى حركتها للسين
الذى هو حرف صحيح فى كلمة الهمزة وملك اصله ملأك مشتق
من الالوكة وهى الرسالة وانما قال من الالوكة اشارة
الى ان اصل ملأك فحذفت الهمزة كما فى مسلة وقيل ملك
ويقال فى الجمع ملائك وملائكة والتاء لتاكيد الجمع ولم يكتف
فى التمثيل فى الحرف الصحيح فيما اذا كان فى كلمة الهمزة بمسلة
اعلاما بان حركة الهمزة وسكون الحرف الصحيح قد يكونان
عارضين كما فى ملك والاحمر اذا خففت همزته على طريق
تخفيفها فحركت لام التعريف الحمه لهم فى الالف واللام
طريقان احدهما انه يجوز فيه لحمر بسلب حركة الهمزة

وانت خبير بان الحذف وقت
كون الحرف الصحيح فى
فى كلمة الهمزة لا يستدعى
الحذف اذا كانت ذلك
الحرف فى غير كلمتها بل الامر
بالعكس فلا وجه لتفصيل ذكر
الحمر واما الحمر الح لكاتبه

ما لك فقدمت اللام فصار ملأك

مثال التاء لتاكيد الجمع

وحذفها واعطاء حركتها لما قبلها الذى هو حرف صحيح فى غير
كلمة الهمزة وهذا هو القياس لان الالف اى همزة الوصل كانت
كانت لاجل سكون اللام وقد انعدم سكونه بنقل حركة الهمزة اليه
فانعدم الاحتياج اليها وثانيهما ابقاؤها بناء على عدم الاعتداد بالحركة العارضة لنقل
حركة اللام فكان اللام ساكن اذ لا اعتبار بالعارض كما فى احمر
وجيل اصله جائل فزيد الياء للالحاق بجعفر فصار جيائل
فخففت الهمزة على طريقها وحوبة اصله جائبة زيدت الواو
للالحاق بجعفر فصار حوأبة ثم خففت الهمزة على طريقة
تخفيفها وابو يوب اصله ابو ايوب فيما كان الواو الاصلية
فى غير كلمة الهمزة وابتغ مره لمامثلا فيما كان الياء الاصلى فى
غير كلمة الهمزة فان الياء الضمير كاحد حروف الكلمة لما عرفت
ولذا يقال ابتغى كلمة واحدة فخففت الهمزة على طريقة تخفيفها
ويجوز تحميل الحركة على حروف العلة فى هذه الاشياء اى فى
الامثلة الاربعة الاخيرة وهذا هو القياس فى الواو والياء
الاصليتين او مزيدتين لمعنى وهذا هو الاولى لشموله كل
شئ وسكونها اى حروف العلة بان كانت اصلية او
فى حكمها ولذلك الحركة عليها لانها نقلت اليها من الهمزة
فهى كالمعدوم واذا كان ما قبلها اى الهمزة المتحركة حرف لين
اى حرف علة ساكنا حال كونه مزيدا لغير الالحاق نظرا الى ذلك
الحرف فان كان ياء او واوا مدتين او ما يشابه المدة كياء
التصغير فان ياء التصغير تشابه المدة لانها فى مقابلة
الف

والثابتة على السكون ليحصل الخفة عند التركيب وانما تثبت مع ان همزة الوصل ما ... فى اكثر المواضع لان الخفة مطلوبة فيها لكثرة استعمالها كذا فى عصمة الله فى قوله ومن خواصه

الف التكسير نحو رجال جعلت الهمزة مثل ما قبلها جوازا
فان كان ما قبلها ياء قلبت ياء وان كان ما قبلها واوا قلبت
ثم ادغم الاول الذى هو ما قبلها فى اخره اى ثانى ذلك الاول
والمتأخر عنه الذى هو مقلوب من حرف اللين لاجتماع
المتجانسين وانما تعين القلب ولم ينقل حركتها الى ما قبلها
كما نقلت فيما كان ما قبلها حرفا صحيحا او واوا او ياء اصليتين
او مزيدتين لمعنى لان نقل الحركة من الهمزة الى هذه الاشياء
التى هى الواو والياء المزيدتان او ما يشابه المدة يفضى الى
تحميل الضعيف اى ايقاع الحمل الذى هو الحركة وان كانت
عارضة على الضعيف الذى هو حرف اللين المزيد لغير الالحاق
فلم يمكن التخفيف بالحذف ولم يمكن ايضا بجعلها بين بين
قريبة من الساكن بل ساكنة كما مر فيلزم التقاء الساكنين
لان ما قبل الهمزة ساكن فتعين القلب ثم فرع على القاعدة
جزئياتها فقال فتدغم نحو خطية اصله خطيئة لان الياء
فيه مدة زائدة ومقروة اصله مقروءة لان الواو فيه مدة
زائدة وافيس اصله افيئس تصغير افؤس جمع فاس لان
الياء فيه تشبه المدة وكلها هذا شانه تقلب وتدغم بحكم القاعدة
المذكورة فهذه تقلب فتدغم فان قيل يلزم تحميل الضعيف
ايضا اى كما فى النقل فى الادغام وهو اى ذلك الضعيف فى
الادغام الياء الثانية والواو الثانية ولم يكتف بذكر
بذكر الياء الذى هو فى المثالين وفى النقل الياء الاولى

اراد بحرف اللين ههنا غير المصطلح اعنى الهمزة ان كانت من التى بعدها ابدالية او المصطلح اعنى الواو والياء ههنا ان كانت بيانية تبين المراد بالمقلوب المذكور فانه يقال قلبوا الياء الفا مثلا فلفظ المقلوب يطلق على كل منهما ويحتمل ان يكون بمعنى المقلوب اليه كالمشترك بمعنى المشترك فيه لكن الظاهر ان تعديته بالى انما هو بتضمين معنى الضرورة فاعرفه

والتفصيل ان قلت يستعمل كثيرا فى كلامهم متعدى الى مفعولين بلا واسطة وقليلا يستعمل متعدى اليهما ايضا لكن احدهما مفعول بواسطة والاخر بلا واسطة فيحتمل ان الاستعمالين على سبيل الاصالة والوضع او احدهما بطريق التضمين قلنا ان يكون الاصل الاول والثانى بطريق التضمين

اى جعلت واوا

والواو الاولى فلنا الياء الثانية وكذا الواو الثانية اصلية اى
مبدلة من اصلى فلا تكون ضعيفة كياء جيل اى كما لا يكون
ياء جيل ضعيفة بسبب زيادتها المعنى وكذا واو خوبة هذا اذا
كان ما قبل الهمزة حرفا صحيحا او واوا او ياء وان كان ما قبلها
الفا جعل الالف الذى هو الهمزة بين بين المشهور اذ لا مجال
لغير المشهور بسبب سكون ما قبل الهمزة وانما تعين
بين بين فى هذه الصورة لان الالف لا يتحمل الحركة حتى تحذف
الهمزة بنقل حركتها الى ما قبلها ولا تقبل الادغام ايضا
حتى تقلب الفا وتدغم الالف فى الالف فتعين بين بين
نحو سائل فى الهمزة الاصلية وقائل فى المبدلة هذا اذا كانت الهمزة
واحدة فى كلمة واذا اجتمع الهمزتان فى كلمة وكانت الاولى مفتوحة
والثانية ساكنة تقلب الثانية الفا على سبيل الوجوب للمجانسة نحو اخذ
للفصل اصله اءخذ كانصر وادم للصفة المشبهة اصله ءادم فى الاول
كاسمر فالزائدة هى اولى بدليل النظير وعدم الانصراف
ثم استثنى من الحكم السابق الذى هو قلب الهمزة الثانية
الفا وجوبا وبقاء الالف لفظا ائمة بقوله الا فى ائمة فان اصلها
اءممة جمع امام كائمة جمع اناء اجتمع الاعلال والادغام فقدم
الاعلال بان جعلت همزتها الثانية الفا على مقتضى القياس
فصار آممة كما جعلت فى آخذ وبعد ما تم امر الاعلال قصد
الى الادغام فحذفت حركة الميم الاولى لعدم المحل لنقلها اذا
الالف لا تقبلها فادغمت فى الثانية فاجتمعت ساكنان
الالف

الالف والميم المدغمة ولم يحذف الالف للالتباس بآمّة بضم الهمزة
والتشديد وامّة بفتحها والتخفيف ثم جعلت الالف ياء متحركة
بحركة من جنسها دفعا لاجتماع الساكنين ولم يجعل واوا لثقله
فصار ايمة بالياء وبعضهم قدموا الادغام فنقلوا حركة الميم الاولى
الى الهمزة ثم قلبوا حرفا موافقا بحركتها هى الياء تخفيفا ولم يجعلوها
بين بين اما لعروض حركتها واما لان ذلك ملاحظة للهمزة فيلزم
الجمع بين الهمزتين وهذا هو المشهور عند البصريين الا ان ما
ذكره المص اقرب الى القياس وعند الكوفيين لا تقلب همزتها
بالهمزة لا الف حتى لا يلزم اجتماع الساكنين بعد الادغام ولا
لا يحتاج الى قلبها ياء دفعا له وقرئ عندهم ائمة الكفر بالهمزتين
المحققتين والادغام فان قيل اجتماع الساكنين على حده جائز
لم لا يجوز فى آممة بعد القلب والادغام عند البصريين حتى احتاجوا
الى قلب الالف ياء والالف فى آممة ليست كذلك فكيف يكون
اجتماع الساكنين على حده الاستفهام للانكار اى لا يوجد اجتماع
الساكنين واذا كانت اولى الهمزتين المجتمعتين فى كلمة
مكسورة تقلب الثانية الساكنة ياء لتناسب حركة ما قبلها نحو
ايسر اصله اءسر من الاسر واذا كانت اوليهما مضمومة
تقلب الثانية الساكنة واوا للمناسبة نحو اوثر من الاثر
والاختيار واما كل كل ومر وخذ فشاذ لان اصلها اءكل
اءمر اءخذ والقياس المذكور يقتضى ان يقلب الهمزة الثانية
واوا ويقال اوكل اوخذ اومر الا انهم حذفوا الهمزة الاصلية

منها لكثرة الاستعمال تخفيفا على غير القياس واستغنوا عن الهمزة
الوصل لعدم الاحتياج اليها لزوال الابتداء بالساكن ثم الحذف
في الاولين واجب بخلاف الثالث لعدم بلوغه مبلغ الاولين
في كثرة الاستعمال كلام مشتق كما قال الله تعالى وامر اهلك اهلك الا انه نظمها
في سلك واحد نظرا الى اتحادهما في الحذف الغير القياسي عند
حذف الهمزة وهذا ان تخفيف الهمزة الثانية الساكنة
من الهمزتين المجتمعتين بقلبها بجنس حركة الاولى منها
اذا كانتا اي الهمزتان في كلمة واحدة كما ذكر من الامثلة و
اما اذا كانتا في كلمتين والاقسام اثنا عشر اذ لا مجال
لسكون الثانية لوقوعها في اول الكلمة والا فالاقسام
العقلية ستة عشر الاربعة من اثنى عشر يكون اذا كانت
الثانية مفتوحة وقبلها اربعة احوال وذلك يتحقق
بذكر لفظ احد بعد جاء ويداؤه ومن تلقاء ولم يدرأ
والاربعة الاخرى منها يكون اذا كانت مكسورة وقبلها
الاربعة ويتحقق ذلك بذكر لفظ ابل بعد الالفاظ
الاربعة المذكورة والاربعة منها يكون اذا كانت مضمومة
وقبلها الاربعة وذلك بذكر اولئك الالفاظ الاربعة
والتفصيل في التخفيف انه تخفف الثانية عند الخليل لان
الثقل انما يحصل عند الثانية وعند ابي عمرو تخفف الاولى
لان الاستثقال انما حصل من اجتماعها فعلى ايتهما وقع
التخفيف جاز لكن قد رأينا هم ابدلوا من اول المثلين
حرف

حرف اللين في نحو دينار وديوان اصلهما دنار ودوان وكان
ذلك للتخفيف فكذا في الهمزتين ويجوز تخفيفهما لان كون
اجتماعهما عارضا هون امر الثقل نحو وقد جاء اشراطها
تخفف الثانية بجعلها بين بين وعند اهل الحجاز تخفف كلاهما
ذكر كلاهما باعتبار الالف لان الثقل لزم من اجتماعهما
وتخصيص احدهما بالتخفيف تحكم وفي تخفيفهما جميعا و
جهان احدهما ان تخفف الاولى على ما تقتضيه قياس
التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس
تخفيفها للاجتماع في كلمة ففي نحو جاء احد بجعل الاولى بين
بين والثانية تقلب واوا لان الهمزتين اذا اجتمعتا في كلمة
ولم يكن الثانية او ما قبلها قلبت واوا نحو اوادم اصله اءادم
في جمع ادم واويدم تصغير آدم اصله أأيدم والثاني ان
تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منها لو
انفردت ففي مثل جاء احد تجعلان بين بين لان الهمزة
المفردة اذا كان ما قبلها الف نحو سائل او كان ما قبلها مفتوحا
نحو سائل تجعل بين بين وان لم يكونا متفقين في الحركة
حققت ايتهما شئت على ما يقتضيه التخفيف في كل واحد
منها لو انفردت ففي نحو جاء ادريس تجعل بين بين وفي مثل
يدرأ احد تجعل الاولى بين بين وتقلب الثانية واوا كجون وعلى
هذا القياس وعند بعض العرب تقحم بينهما الالف للفصل
حرصا منهم على اثبات الهمزتين وهربا من اجتماعهما ولا يجوز

اي ابقاؤهما على حالهما من غير تخفيف
توجه منه

اي تدخل بصيغة المجهول فالى

اثبات تلك الالف فى الخط كراهة اجتماع الفات ثلث والكوفى
افى م الالف بينها اذا كانت الاولى اخر كلمة نحو جاء احد بل انما
يعرف اذا كانت الاولى همزة استفهام نحو قول ذى الرمة
ايا ظبية الوعساء بين جلاجل وبين النقا آانت ام ام
سالم اصله ا انت الوعسا الارض اللينة وجلاجل اسم موضع وكذا
النقا و نحو قول الاخر حرق اذا ما القول ابدوا فكاهة تفكر آاياه
يعنون ام قدرا الحرق الغليظ القصير الذى يقارب ابدوا اظهروا
الفكاهة المزاح يعنى هو قصير غليظ يشبه الفرد يحسب لعدم تمام
القوم بذكر القرد لظن ان القوم يعنون به نفسه ثم منهم من
يحقق بعد افى م الالف ومنهم من يخفف الهمزة فى اول الكلمة — اى يثبت على حالها منه
اذا لم يتصل بها كلمة اخرى وذلك لان المبتدا بها لو خففت
لجعلت بين بين اذ هو الاصل فيه كما مر ولكن همزة بين بين
قريبة من الساكن فيمتنع الابتداء به واذا امتنع ما هو الاصل
حملوا الباقى عليه وايضا ليس قبلها حرف حتى يتصور
الحذف او القلب بشئ مع ان الهمزة المبتدا بها لا تكون مستقلة
لقوة المتكلم فى الابتداء وحذف همزة قل للاستغناء لا للتخفيف
وتخفيفها بالحذف فى ناس لهم جمع للانسان اذ لم يثبت
فعال فى ابنية الجموع اذ اصله اناس بالهمزة فى الاول بدليله — والاناس بالضم لغة فى الناس وهو الاصل صحاح
انسان واناسى واناس شاذ عن القياس المذكورة وكذلك
اى كناس فى تخفيف الهمزة فى الاول على غير القياس اله منكرا
كما اختاره القاضى البيضاوى محذوف الهمزة عنه حذفا غير قياسى
فصار

فصار لاه ثم ادخلوا الالف واللام عوضا عن الهمزة
المحذوفة ولذلك قيل فى ندائه يا الله وانما اختص القطع
بالنداء اذ هناك يتمحض الحرف للتعويض ولا يلاحظ معها
شائبة تعريف اصلا حذرا من اجتماع اداتين للتعريف
واما فى غير النداء فيجرى الحرف على اصله ثم ادغم فصار الله و
قيل اصله الاله معرفا كما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت — وانما قال اللزوم لان حرف التعريف كان موجودا قبل حذف الهمزة اذ اصله الاله منه
الهمزة الثانية وعوض عنها اللزوم لحرف التعريف فنقل حركة الهمزة
بعد حذف الهمزة الى اللام الاولى فصار اللاه ثم ادغم فصار الله
وهذا صريح فى ان الحذف على قياس التخفيف بنقل حركة الهمزة — اى قوله فنقل حركة الهمزة الى اللام منه
اى حذف الهمزة فى الاله
الى اللام كما اختاره ابو البقاء اذ الحذف لغير القياس ان
يحذف الهمزة الكلمة مع حركتها ولم تنقل الى شئ فيكون ذكر هذا — اى اصله الاله معرفا
القول هنا على سبيل الاستطراد اذ الكلام هنا فى الهمزة المبتدا
بها من غير ان يتصل بها كلمة اخرى وبعد ذلك فى الحذف
على غير القياس وليس الاله كذلك على هذا القول
فلزوم الحذف ولزوم التعويض بحرف التعريف ووجوب
الادغام ونقل الحركة فى كلمتين فى حرفين غير متجانسين على
سبيل اللزوم ولا نظير له ونقل الحركة الى مثل ما بعدها وذلك يوجب — اى حركة الهمزة الى اللام التى قبل بعد هذه الهمزة اعنى ما قبلها وهو اللام الاولى لكونه مثل ما بعدها منه
اجتماع المثلين متحركتين وتسكين المنقول اليه الموجب
النقل عملا كلا عمل وادغام المنقول اليه فيما بعد الهمزة وذلك
بمعزل عن بمعزل عن القياس لان الهمزة فى تقدير الثبوت
كل ذلك من خواص هذا الاسم ممتازا بها عن نظائره امتيازا مسماه

قوله وظاهر عطف على قوله وما اصرح منه

عن سائر الموجودات بما لا يوجد الا فيه كما ان التفخيم من خواصه
وظاهر عبارة صاحب الكشاف يدل على ان الحذف ابتداء من غير قياس
حيث اكتفى على قوله فحذفت الهمزة ولم يتعرض لنقل الحركة وصرح
به ابو علي حيث قال همزة اله حذفت حذفا من غير قياس نظرا الى
وجوب الادغام والتعويض فان المحذوف قياسا في حكم الثابت
اي بالحذف من غير قياس منه
وما كان في حكم الثابت يمنع الادغام لعدم اجتماع المتماثلين ويمنع
التعويض ايضا للزوم اجتماع العوض والمعوض عنه والحاصل
انه ان كان حذف الهمزة على القياس يكون لزوم الحذف والتعويض
ووجوب الادغام على خلاف القياس وان كان الاول على غير القياس
يكون الثاني على القياس فهذا الاسم لا يخلو عن خلاف قياس
ففيه توفيق بين الاسم والمسمى حيث كان الحق تعالى خارجا عن دائرة
العقل وطرف القياس كما حذفت الهمزة في يرى تشبيه الجلالة الكبرى
الجلالة على بعض الله منه
انما هو في لزوم حذف الهمزة ونقل حركتها الى ما قبلها لا في الادغام
وقصد بهذا التشبيه ربطا بحيث يرى بما تقدم اصله يرأى فقلبت
الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم لين الهمزة بسلب حركتها
فاجتمع ثلث سواكن الراء والهمزة والالف فحذف الهمزة
واعطي حركتها للراء فصار يرى وهذا التخفيف اي تخفيف الهمزة
بالحذف واجب في يرى الا في ضرورة الشعر كقول الشاعر
الم تر ما لاقيت والدهر اعصر ومن يتمل العيش يرأى ويسمع
تقول اخبر في ما رأيت من العجائب والغرائب في الدهر
الطويل فان من يتمتع بطول العمر ويعيش زمانا كثيرا
يرى

اي يرى ويسمع انباء عجيبة غريبة ولا يجوز هذا التخفيف
في رأى لعدم سكون ما قبل الهمزة الا في ضرورة الشعر كقوله
صاح هل رأيت او سمعت براع رد في الضرع ما قرى في الحلاب
قرى تمكن والمقر الحلاب المحلب يقول الغائب لا يبتدا كل دوني
اخواتها من الفعل والاسم مما فيه همزة متحركة ما قبلها ساكن
لكثرة الاستعمال مع اجتماع حرف العلة بالهمزة في الفعل الثقيل
في يرى دون اخواتها ومن ثمة اي ومن اجل ان وجوب حذف
الهمزة في يرى لاجتماع شرائط الثلثة المذكورة لا يجب ان يقال
ينأى بحذف الهمزة في ينأى لفقدان الشرط الاول وان يقال
يسل يسأل لفقدان الشرط الثاني وان يقال مرى في مرأى
لفقدان الشرط الثالث وتقول في الحاق الضماير بالماضي
راى رأيا رأوا الى اخره رأت رأتا رأين الخ واعلال الياء كما يجيء
في باب الناقص ان شاء الله تعالى وما ذكر قلب ياء يرى الفا
هنا فلذكره في التثنية على صورة لفظ يرى المستقبل عند
الحاق الضماير به يرى يريان يرون ترى تريان يرين ترى تريان
ترون ترين تريان ترين ارى نرى وما كان في صيغ المستقبل
بحيث متعلق بالهمزة اورد ما على التمام بخلاف الماضي وحكم يرون
في تخفيف الهمزة وقلب الياء الفا كحكم يرى ولكن حذف الالف
الذي في يرون لاجتماع الساكنين بواو الجمع لان اصله يرأيون
قلبت الياء الفا كما في يرى فالتقى الساكنان الالف المقلوبة
من الياء واو الجمع فحذفت الالف المقلوبة فصار يرون ثم

خففت الهمزة كما في يرى وحرك الياء في يريان بعد عود الف
يرى في التثنية ياء لالتقاء الساكنين وعدم امكان حذف احدهما
للالتباس مع ان الحركة عليه ثقيلة لطروّ الحركة فهي كالمعدومة
فلم تثقل عليه واختير الفتح لان الالف لا بد ان يكون ما قبلها مفتوحا
ولا تقلب الياء الفا بعد ما تحركت مع انها متحركة وما قبلها مفتوح
لانه يلزم الوقوع في المحذور الذي فر وا منه اعني التقاء الساكنين
لانه اذا قلبت الياء الفا يجتمع ساكنان الف التثنية والف
المقلوبة من الياء ثم يحذف الالف لدفع اجتماع الساكنين
فيلتبس ح لنيريان بالواحد في اللفظ لحذف النون فلن يرى
اى عند دخول الناصب قوله يرى بدل من الواحد اى من لن
فيلتبس يرى لان نون التثنية تسقط بالناصب فتقول في
يريان عند دخول الناصب لن يريا فلو قلبت الياء الفا وحذفت
الالف لالتقاء الساكنين وقلنا لن يرى لم يعلم انه مثنى حذف
نونه بالناصب او واحد من غير سقوط حرف وانما قيدنا الا
الالتباس بكونه في اللفظ اذ لا التباس في الخط لان الف
التثنية تكتب بالالف بخلاف الف المفرد المقلوب من الياء
فانه تكتب بالياء واصل ترين للواحدة المخاطبة ترأيين
على وزن تفعلين فحذفت الهمزة ها كما حذفت في يرى
فصار تريين ثم جعلت الياء الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما
قبلها فصار ترايين ثم حذفت الالف لاجتماع الساكنين فصار ترين
ذلك ان تقول حذفت كسر الياء ثم الياء لاجتماع الساكنين
لكن

سيجي في المتن بيان الالتباس ان شاء الله تعالى منه

علله
اذ لم يعلم انه مثنى نونه او قلبت ياؤه الفا وحذفت احديهما لاجتماع الساكنين او واحد من غير حذف فلما لزم من قلب الياء الفا المحظور المذكورة لم يقلب واما وجه موجب الله القلب المذكور منه

اى الالف المقلوبة من الياء والياء الساكنة

لكن ما ذكره المصنف اولى لانه تدريج في التخفيف وسوى بينه
اى بين ترين للواحدة المخاطبة في اللفظ وجمعها اكتفاء بالفرق التقديرى
فوزن الواحدة تفين بحذف العين واللام ووزن الجمع تفعلن
بحذف العين فقط كما اكتفى في ترمين بالفرق التقديرى
بين الواحدة المخاطبة وبين جمعها وسيجئ ان شاء الله تعالى
في باب الناقص ان ترمين مشترك في اللفظ مع جماعة
الاناث وسنذكر الفرق التقديرى بينهما هناك ان شاء الله
تعالى واذا دخلت النون الثقيلة على ترين في حال دخول حرف
الشرط عليه كما في قوله تعالى فاما ترين من البشر احدا حذفت النون
التى للاعراب علامة للجزم وكسرت ياء التانيث يعنى انه لما الحق النون
الثقيلة بالفعل ترين بعد دخول حرف الشرط عليه اعنى اما وسقط النون
بها وصار اما ترين اجتمع ساكنان احدهما ياء الضمير وثانيهما اولى
نون الثقيلة فحركت ياء الضمير دفعا لاجتماع الساكنين اذ لم يمكن حذف
احدهما اما ياء الضمير فلعدم ما يدل عليه واما النون المدغمة فلانه
يلزم من حذفها ابطال الغرض وخص بالكسر حتى يطرد لجميع النونات
التاكيد فان نونات التاكيد يكون ما قبلهن مكسورا في الواحدة
الحاضر لاجل ياء الضمير فابقى على الكسر بعد حذف الياء دلالة عليها
نحو اضربن وفيما لم يحذف الياء كسر الياء ايضا طردا للباب لان
الياء تصير ما قبل النون التاكيد اما ترين كما كسر ياء التانيث في
اخشين اصله اخشي فلما الحق نون التاكيد واجتمع ساكنان كسر الياء
ليطرد ويجي تمامه في باب اللفيف الامر الحاضر من ترى ربا روارى

[illegible]

رِبا رِين ولا تجعل الياء في رِبا وان لم يلتبس اذا جعلت الفا
الفا حذفت لاجتماع الساكنين نحو البن يان ويجوز اي
يجب فان يجوز يستعمل فيما يعم الوجوب في ريهاء الوقف
الوقف عند الوقف نحو رِه اصله ارأى فحذفت همزته اي
العين كما حذفت في يرى ثم حذفت الياء لاجل السكون
لعلامة الوقف ثم يستغنى عن همزة الوصل ثم الحقت هاء السكت
لئلا يلزم الابتداء بالساكن وان اسكن الراء الوقف اوقف على
المتحرك ان لم يسكن فصار رِه تقول في رواخواته بالنون الثقيلة
رِينّ رِيانّ رُونّ رِينّ رِيانّ رِينانّ في صحيح وبالياء رِيِنّ اي
اعيدت اللام المحذوفة لانعدام السكون الوقفي بسبب
اتصال نون التاكيد اذ السكون الوقفي انما يكون حيث
يكون السكون الجزمي ولا جزم في وسط الكلمة اذ الاعراب
في الوسط فلا وقف فيه ايضا فان نون التاكيد لما اختص
بالفعل صار كجزء منه وبمنزلة الداخل وامتزجا فصارا كانهما كلمة
واحدة فاعيد ما حذف لاجل السكون او نقول الياء في الناقص
بمنزلة الحركة في الصحيح فاذا الحق نون التاكيد باخر الصحيح
جيء بالحركة دفعا لالتقاء الساكنين فينعدم السكون فلا يكون
الاخر محلا للسكون فكذا اذا الحق باخر الناقص جيء بما هو بمنزلة
الحركة اعني اللام لانعدام السكون وكون الاخر محلا له كما اعيدت
الياء في ارمين لذلك ولم يحذف واو الجمع في رُونّ لعدم ضمة
ماقبلها ولو حذف لم يبق ما هو وليس له ما يدل عليه ايضا وذلك
لا يجوز

لا يجوز ولا يعاد اللام فيه لان حذفه كان لالتقاء الساكنين
اذ اصله رءيوا فاسكنت الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين
فبقي رءوا فلما الحق به النون التقى ساكنان ولا مجال لحذف شيء منهما
لما ذكرنا في اغزن فحرك الواو بحركة تناسبه فحركته عارضة فلو
اعيدت اللام وقيل رءيون اجتمع ساكنان حقيقة فيلزم
الوقوع فيما فر منه وكذا ارين بخلاف اغزن فان واو الجمع
حذف فيه لان ضمة الزاء يدل على الواو المحذوفة ولم يعد اللام
ههنا ايضا لانه لو اعيد وقيل اغزون نحو انصرن لزم الحمل
الواو لثقل الضمة عليه فيجتمع ساكنان وهو وان كان على حده
الان الكلمة ثقلت واستطالت بسبب نون التاكيد فيلزم
حذفه فيكون الاعادة كلا اعادة وكذا اغزن وكذا كان ارمن وتقول
واخواته بالنون الخفيفة رين رون رين كاحكام الثقيلة الفاعل
من يرى راء الخ على وزن فاع اصله راءي اعل كاعلال رام والمحذوف
همزته اي همزة راي كما اي للوجه الذي مر في اسم المفعول منه وقيل لا
يحذف همزته لان ما قبلها الف والالف لا تقبل الحركة وطريق
تخفيف الهمزة المتحركة الساكن ما قبلها بالحذف ان ينقل حركتها
الى ما قبلها كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل بين بين المشهور
كما جعلتها بين بين في سائل وقائل كما مر ولكن يجوز لك ان تجعل
وقس على هذا اي على يرى في تخفيف الهمزة باب الافعال من الرؤية
لكون ما استعمل من الرؤية في هذا الباب كثير الاستعمال اما فيما
كان ارى اصله ارأى او فيما على نحوه في اصله يرئي او امرأ

مثل يعني يجوز بمعنى يجب

ويجئ تظهر ان شاء الله

اذ لم يبق المحذوف على السكون منه

واحدا مهامه
اى بجعل الفا على انه مأخوذ
من المضارع وقد عرفت انه ان
لا يستعمل بالهمزة فتناسب ان
يحذف الهمزة ايضا منه

في اسم الفاعل من نحو

نحو اصله ارأى او فاعلا او فعولا فنحو مروءة راى اصلها
مرؤ ومريئ او مصدرا نحو ارادة اصله ارأيا على وزن افعالا قلبت
الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة فصار ارأاو لان
الواو والياء اذا وقعتا طرفا بعد الف زائد تقلب الفا اما
لعدم اعتدادهم بالالف فصار حرف العلة كانه ولى الفتحة
فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها او لتنزيلهم الالف منزلة
الفتحة لزيادتها عليها وانها جوهرها فقلبوا حرف العلة الفا
كما يقلبونها بعد الفتحة فالتقى الفان فكرهوا حذف احديهما
او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا فحركوا الاخيرة لدر
لالتقاء الساكنين فصارت همزة واما اذا لم يكونا بعد الف زائدة
بان كانت الالف منقلبة عن حرف اصلي فلا يعلان لئلا يتوالى في
الكلمة اعلالان اعلال العين واعلال اللام وذلك نحو زاي وثاي
من زويت وثويت الان بينها علتا ونلت لاماهما وكان
الاصل ان يعل اللام ويصح العين لكنهما الحقا في الشذوذ بالراية
والغاية ثم نقلت حركة الهمزة التي هي العين الى الراء في ارأاة
وحذفت كما في الفعل كما فصار راة ثم عوضت تاء التانيث
عن الهمزة المحذوفة كما عوضت عن الواو في اقامة فصار اراة
ويجوز اراء بلا تعويض لان المحذوف منه كان همزة وهو من فعله
فلم يحتج الى لزوم التعويض بخلاف الاقامة ويجوز ارأية
بالياء ايضا نظرا الى انها لم تقع طرفا بسبب التاء وعلى اعتبار تقديم
حذف العين والتعويض عنه على قلب الياء او بسبب ان التاء
لازمة

لازمة كفاية فان تاء التانيث يعتد بها بخلاف ما اذا كانت
عارضة حيث لا يعتد بها نحو بناءة فانه يقال للمذكر بناء ومن قلب
نظرا الى ان التاء ككلمة اخرى فكان الياء متطرفة المفعول من يرى
مرئي اي اخره اي مرئيان مرئيون الى اخره اصله مرئوي فاعل كما اي
كاعلال الذي وقع في مهدي كما مر في المضمرات ولا يجب حذف همزته
لان وجوب حذف الهمزة في فعله اعني يرى غير قياس كما مر حيث
قال وهذا التخفيف واجب في يرى لكثرة الاستعمال فان كثرة الاستعمال
غير موجبة للحذف بل انما يصار اليها اذا لم يوجد قياس يوجب الحذف على
واذا ثبت الحكم في محل بخلاف القياس لا يعتد اه كما تقرر في موضعه
فلا يستتبع الفعل المفعول وغيره من الفاعل والامر وغيرهما
وانما حذفت الهمزة وجوبا في نحو مري بعيني في غير الفعل اصله مرئي
اسم المفعول من باب الافعال مع ان وجوب الحذف في فعله غير
قياس بل لكثرة الاستعمال الكثرة مستتبعة اي نحو مري قليلة وهو
المضارع فقط وهو اي ذلك المستتبع الكثير اري يري واخواتهما اي
الامر والنهي والموضع من الثلاثي مرأى والالة مرأى واذا حذفت
الهمزة في هذه الاشياء اي المفعول والموضع والالة دون الفاعل
للوجه الثاني يجوز الحذف بالقياس الى نظايرها من المضارع والامر
الالة اي حذف الهمزة في الاشياء المذكورة غير مستعمل اي غير
واقع في كلامهم المجهول زاي على الاصل يرى على الحذف اصله يري
الى اخرهما المهموز الفاء يجيء من خمسة ابواب من باب نصر ينصر
نحو اخذ ياخذ ومن ضرب نحو ادب يادب من المادبة بمعنى الطعام

اي الياء همزة في ارأة مدا

علة
اعلم ان الفاء في قوله فلا يستتبع جواب
شرط مقدر وقوله النهاي الهاء ا
الهمزة في فعله وهو يرى على خلاف القياس
فلا يستتبع المفعول وفيه ضمير مستكن
مرفوع بانه فاعله راجع الى فعله
وهو مع ما عمل فيه من عطف عليه وهو غير
منصوب على المفعولية بقوله فلا يستتبع
منه

وهو قوله قبل لان ما قبلها الف والنهي سمان
والالف لا تقبل الحركة منه
والامر والنهي
وان كانت قليلة فان قلة
المستتبع وان لم يوجد
الحذف فلا انها اخرى منه

لا من الادب فانه من باب حسن ومن باب فتح نحو السب يارهب ومن باب
علم نحو ارج يارج ومن باب حسن نحو سئل يسئل ولا يجيء من باب فعل
يفعل بكسر العين فيهما والمهموز العين يجيء من ثلثة
ابواب من باب فتح نحو ذئر ى ومن باب علم نحو بئس ييئس
ومن باب حسن نحو لؤم يلؤم ولا يجيء من غيرها والمهموز
اللام يجيء من اربعة ابواب من باب ضرب نحو هنأ يهنئ ومن
باب فتح نحو سبأ يسبأ ومن باب علم نحو صدئ يصدأ ومن باب حسن
نحو جزؤ يجزؤ ولا يجيء من غيرها وتقديم مثال باب فتح على
مثال باب علم في المواضع الثلثة انما هو لتقدمه عليه في ماضيه
واما تقديم مثال باب نصر على مثال باب ضرب فللكثرة
استعمال المهموز الفاء من باب نصر بالنسبة الى استعماله من باب
ضرب وللكثرة استعمال حصول المثال اعني اخذ ولا يجيء في المضاعف
الا مهموز الفاء عوان يابوق اثبنا كل ذلك بالاستقراء والسماع ولا
يقع الهمزة موضع حرف العلة والغرض من هذا الكلام وما تفرع
عليه دفع توهم ان المهموز قسم من الاقسام السبعة فلا يجتمع
مع قسم اخر منها للا يلزم تداخل الاقسام والا فهذا الحكم وما يتفرع
عليه ضروري لا حاجة الى تعليمه ومن ثمه اي ومن اجل عدم وقوع
الهمزة موضع حرف العلة لا يجيء في المثال الا مهموز العين واللام
نحو اده من باب ضرب ووجأ ومن باب فتح ويسمى باسمها فيقال المثال
المهموز العين والمثال المهموز اللام ولا يجيء في الاجوف الا مهموز
الفاء واللام نحو ان من باب نصر وجاء ويقال الاجوف المهموز
الفاء

اي لا يقع الهمزة فاء الفعل في المثال والا لم يكن المثال مثالا بل مهموز الفاء وعلى هذا فقس الباقي عبد

الفاء والاجوف المهموز اللام ولا يجيء في الناقص الا مهموز
الفاء والعين نحو اتى اوى ورأى ولا يجيء في اللفيف المفروق الا مهموز
العين نحو وأى من باب ضرب ولا يجيء في المقرون الا مهموز الفاء نحو
اوى من باب ضرب وتكتب الهمزة في الاول اي حال كونها
في اول الكلمة على صورة الف في كل الاحوال اي سواء كانت مفتوحة
نحو اخ او مضمومة نحو ام او مكسورة نحو ابل وسواء كانت همزة قطع
نحو الكرم اصلية نحو ابل او منقلبة نحو احد اصله وحد وسواء
كانت همزة قطع نحو اكرم او همزة وصل نحو اضرب وانصر
لخفة الالف فان الالف تشارك الهمزة في المخرج وهي اخف
حروف اللين فابدلوا الهمزة الفا في الخط للتخفيف كما هو
مطلوب في اللفظ مطلوب في الكتابة ايضا فهذه
وان لم يكن تخفيفها لفظا لما مر من الهمزة لا تخفف في الاول
لكن امكن تخفيفها خطا فخففه بالان ما لا يدرك كله لا يترك كله
وفيه ان الكاتب عند ابتداء وضع الحركات وان كان على الالف فلامر
ان الالف لا تقبل الحركة فكيف تكتب الهمزة على صورتها في الاول
الذي هو محل الحركات وتكتب الهمزة في الوسط اذا كانت ساكنة
على وفق حركة ما قبلها نحو رأس ولؤم وذئب للمشاكلة اي
ليوافق صورة الهمزة حركة ما قبلها وليوافق طريق تخفيفها
لها واذا كانت الهمزة المتوسطة متحركة سواء كان ما قبلها
ساكنا او متحركا على وفق حركة نفسها حتى يعلم حركتها
نحو يسأل ويلؤم ولم يسئم وتسأل ولؤم وسئم ولذا لم يرد

اي المخرج الاولى والافرع الالف فوبق مخرج الهمزة وتحت مخرج الهاء منه

فيقدر وزره تامة على ان يفرق بينها وبين الالف الساكنة الحركات على الهمزة المصورة بالالف بهذا ... اوا في مال في ... والكتابة ...

امثلة المتحرك الساكن ما قبلها لمكان الاختلاف فيها فمنهم
من يحذف ان كان تخفيفا بالنقل نحو يسا ويلوم ويسيم
اذا الادغام كسل ومنهم من يحذف المفتوحة بعد النقل فقط
نحو يسل والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف نحو سال
ومنهم من يحذفها في الجمع واشارة بالمثال المثال الى ان
هذا الحكم اذا كان حركة ما قبلها فتحة ومنه ان كتابة نحو جؤن
وبئر على طريق تخفيفها اذ الاصل ان يكون الكتابة على تحوز
اللفظ ولو قال على طريق تخفيف الهمزة بدل قوله على وفق حركة
نفسها كما قال له غيره ويشتمل نحو جؤن وبئر الا انه عدل
عنه الى ما في الكتاب ليشمل الساكنين ما قبلها نحو وحكمه
مرء وجون قد علم بطريق اخر كما ذكرنا على انهما مستثنين
في تخفيف الهمزة من حكم اخويها واذا كانت الهمزة متحركة
حال كونها في اخر الكلمة تكتب على وفق حركة ما قبلها اذا كان
ما قبلها متحركا لا على وفق حركة نفسها لان الحركة الطرفية
عارضية والعارض كالمعدوم فصار كانها لا حركة لها نحو
نحو قرا وطرو وفتح ويعلم من هذا ان الهمزة المتطرفة
اذا كانت ساكنة ومتحركا ما قبلها واذا كان ما قبلها
واذا كان ما قبلها نحو لم يقرا ولم يرد فاولى ان تكتب على وفق
حركة ما قبلها واذا كان ما قبلها اي ما قبل الهمزة المتطرفة
ساكنا لا يكتب تلك الهمزة على صورة شيء لا على حركة نفسها
لتطرف حركتها ولا على حركة نفسها ما قبلها لعدم حركة
ما

دون المضمومة والمكسورة
نحو يلوم ويسيم لان حركة
المفتوحة اخف فهي اولى بالحذف
او لى بحركتها على ان المفتوحة
والمكسورة بان حركتها قوية منها

ما قبلها نحو خبء ودفء وبرء بل يحذف من الخط فان شكل الهمزة
وصورتها المعطية هو شكل احد حروف اللين واما المكتوب في
خبء ودفء وبرء فانما علامة الهمزة وامارة لها ليعلم ان
هناك همزة في اللفظ فتلفظ واما كتابة نحو البطوء
والوطىء والخبيئة بالواو والياء وليس على قانون علم
الخط بل من جهل الكاتب بصورة الخط [illegible]
في [illegible] قدم ما يكون حرف العلة فيه غير
منفرد لكثرة العلة [illegible] له ولان الواحد قبل المتعدد
وقدم معتل الفاء منه على معتل العين لتقدم الفاء على العين
ويقال للمعتل الفاء باضافة لفظية مثل الحسن الوجه اي
الذي اعتل فاؤه معتل بدون الاضافة بالفاء لان حرف العلة
لما كانت في اوله كان كانه هو المعتل لظهور كونه معتلا من
اول الامر لانه يجب الاطراد في التسمية ويقال له مثال ايضا لانه
ما فيه مثل الصحيح في الصحة وعدم الاعلال عطف تفسير
الصحيح دفعا للتوهم كون المراد ههنا كونه حرفا صحيحة
مثل في تحمل الحركات كوعد ووعد وقبل انما سمي مثالا لان
امر الحاضر مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد ومن تعد وزن من
تزن فزن عد بزن تجده موازنا له في الوزن وهو اي المثال
يجيء من خمسة ابواب من باب ضرب وعلم وفتح وحسن وحسب
نحو وعد يعد ووجل يوجل ووهب يهب ووجه يوجه وومق
يمق ولا يجيء المثال من فعل يفعل اي من باب نصر بالانفراد

اي ما يكون فيه حرف
العلة غير متعدد منها

الا وعد يوجد كائنا في لغة بني عامر وفي لغة غيرهم من باب
ضرب فحذف الواو في يجد اصله يوجد في قياس لغتهم لثقل
الواو مع ضم ما بعدها وقيل هذه اي تجد بالضم لغة
ضعيفة لخروجها عن القياس واستعمال الفصحاء فاتبع
ليعد في الحذف يعني ان الحذف في يجد على طريق القياس
وحكم الواو والياء اذا وقعتا في اول الكلمة كحكم الصحيح في
الصحة وعدم الاعلال سواء كانت مفتوحا او مضموما
نحو وعد ووعد ووقر من الوقر وهو ثقيل الاذن وهو موعد
الامن الوقور بمعنى القعود في البيت والامن الوقار وهو الرزانة
لانها لا تزمان وقوله وقد يدل على انه متعد ويبع ويبع ولم يورد من
من الياء الامثال واحدا تنبيها على قلته ونظائرها نحو ومق وومق
ويسر ويسر فلا تعلان في اول الكلمة لقوة المتكلم عند الابتداء
فان الاعلال انما هو للتخفيف وتسهيل التكلم على المتكلم وعند
الابتداء يقوى المتكلم على التكلم ولم يعرض له فتور وعي في
التكلم بعد فلا يحتاج الى التخفيف والتسهيل وقيل انما لا يعلان في
الاول اذ الاعلال مصدر المجهول اي كون الحرف معلا قد يكون
بالسكون او بالقلب اي بانقلابه الى حرف العلة او بالحذف اي بكونه
محذوفا وثلاثتها لا يمكن اما بالسكون فلتعذره لاستلزامه الابتداء
بالساكن وكذالك اي كالسكون القلب متعذر لان المقلوب
به غالبا احترز عن بعض حروف الابدال يكون حرف العلة
يعني الالف الياء زائدة في المنصوب للتاكيد والمقام يقتضيه
وحرف

بالياء والدال والجيم والهاء وغيرها منه

وحرف العلة اي الالف لا يكون الا ساكنة فيلزم الابتداء بالساكن
واما انه لا يمكن الحذف فلنقصانه اي فللزوم نقصانه من القدر
الصالح في الثلاثي ولاتباع الثلاثي في الزوائد منه وان لم يلزم ذلك
النقصان فيها المصدر مضاف الى المفعول ولا تعويض اي لا تقع
التعويض بالتاء في الاول ولا في الاخر مع انه لو عوض فيه لا يلزم
ذلك النقصان حتى لا يلتبس بالمستقبل بالتعويض في الاول
نحو تعد والمصدر بالتعويض في الاخر نحو عدة في نفس الحروف
واندفع الالتباس بالحركات ومن ثمة اي ومن اجل ان عدم التعويض
بالتاء في الاول لئلا يلتبس بالمستقبل لا يجوز ادخال التاء في
الاول عوضا عن الواو المحذوفة في مثل العدة بل ادخلت في الاخر
لان اصل عدة وعد بكسر الواو نقلت كسرة الواو الى العين لثقلها
عليه مع اعتلال فعلها وحذفت الواو ثم زيدت التاء عوضا عنها
وقيل اصلها وعدة حذفت الواو مثل ما ذكر ولزم تاء التانيث
كالعوض من المحذوف فان زال احد الوصفين لا تحذف من نحو
الوعد لعدم الكسرة ولا من نحو الوصال لعدم اعتلال فعله نحو
يواصل للالتباس اي لئلا يلزم الالتباس بالمستقبل ويجوز
ادخال التاء في الاول عطف على قوله لا يجوز في التكلان مصدر من
الوكل وهو تفويض الامر الى الغير اصله الوكلان كالغفران لعدم
الالتباس بالمستقبل لان المستقبل لا يجيء على صورة التكلان وعند
سيبويه يجوز حذف التاء التي هي عوض عن الواو في العدة
مطلقا كما في قول الشاعر واخلفوك عدا الامر الذي وعدوا

لان الثلاثي اصل والزوائد فرع والفرع تابع للاصل والاضافة اضافة المصدر الى مفعول الثاني فلاح

مطلب اصل عدة على المفعول لعين

ولذا لم يحذف صح

اعني كسر الواو واعلال فعله منه

مطلب اصل التكلان وكلان

التي هي عوض عن الواو المحذوفة من الاول في مثل عدة ومقة ويجوز لثباتها ايضا فلا يكون واجب الثبوت فلاح

اخلفوا مع

يحذف التاء من عدة الامر اذ اصله عدة الامر يقول ائتم الذي اخلفوا
ما وعدوا لان التعويض من الامور الجائزة عنده لا من الامور
الواجبة فلا يلزم من حذف العوض محذور وعند الفراء لا يجوز
الحذف اذ حذف التاء في حال من الاحوال لانها عوض المحذوف
وهو الواو في العدة فلو حذف العوض ايضا لم يبق ما يدل على
المحذوف فيلزم الاجحاف الا في حال الاضافة فانه يجوز فيها لان
الاضافة تقوم بسبب تلازمهما المضاف مقامها اي مقام التاء
فيجوز حذفها وحاصل هذه الاكثار جواب عن تمسك السيبويه
بقول الشاعر على جواز الحذف مطلقا وبيانه ان حذف التاء في الشعر
انما هو حال الاضافة ودعواك مطلق فلم يثبت به فلم يتم التقريب
وكذلك اي مثل حكم العدة حكم الاقامة اصلها اقوام نقلت حركة
الواو الى ما قبلها وقلبت الفاء وحذفت احدى الالفين على اختلاف
المذهبين لالتقاء الساكنين وعوضت عنها تاء في الاخر كما في العدة
وكذلك حكم الاستقامة ونحوها كالاجابة والاستجابة ومن ثم اي
ومن اجل احكامها حكم العدة حذفت التاء في قوله تعالى واقام
الصلوة اصله اقامة الصلوة حذفت للاضافة كما حذفت
في عد الامر وتقول في الحاق الطائف وعدوى اياه ويجوز الحذف
في عدت ادغام الدال في التاء لقرب مخرجهما كانهما من جنس
واحد فيثقل فيجب الادغام المستقبل يعد اصله يوعد بدليل ان حروف
ماضيه هي حروف مضارعه والفاء في الماضي واو فوجب ان يقدر
الواو في المضارع بعد حرف المضارعة فوجب ان يكون الاصل يوعد

محذوفة

ولذلك حذفوها التاء في عد الامر الغد جنسه

التقريب سوق الدليل على وجه يستلزم المطلوب تدبر تفهم

ومعنى الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه والاولى التي هي عين عند الاخفش منه

مطلب الجواب يجمع الوجوه سيفي ... اربعة

فحذفت الواو لانه يلزم الخروج من الكسرة او من الياء التقديرية اعني الياء
الى الضمة التقديرية اي الواو ومن الضمة التقديرية الى الكسرة
التحقيقية التي هي كسرة العين ومثل هذا الخروج ثقيل وليس
كذلك يوعد لسهولة النطق به لانضمام ما قبلها فلذلك ثبت
في احدهما وسقطت في الاخر وهذا النقل وان لزم من اجتماع
هذه الامور الثلثة الا انه لا يلزم منه ايضا الى الكسر الثابت الا انه
اهون من فساد حذف الاخرين ومن ثم اي ومن اجل ثقل هذا
الخروج لا يجيء لغة على وزن فعل بكسر الفاء وضم العين اذ فيه الخروج
من الكسرة الى الضمة وفعل بالعكس اذ فيه الخروج من الضمة
الى الكسرة ولهذا جعلوا هذه الصيغة في الفعل لمعنى غير معقول
كامر الاجيب بكسر الفاء وضم العين ودئل على العكس فلما استثقل
احدهما وحده فكيف اذا اجتمعا وحذفت الواو في تعد واخواته ايضا
كيعد وان لم يوجد العلة المذكورة في يعد فيها للمشاكلة والاطراد
للباب وحذفت الواو في مثل يضع ويقع ويدع ويطا لان اصله يوضع
بكسر العين وكذا اصل امثاله في حذف الواو للعلة المذكورة في يعد
ثم جعل يضع مفتوح العين نظرا الى حروف الحلق فان حرف الحلق
الثقيل فيكون فتحة العين مقاومة لثقلته الا انه يرد عليه انه
لم لم تعد الواو بعد زوال المانع في يضع اعني كسرة ما بعدها وتشكل
ايضا بمثل يسع ويتسع فان ماضيه وسع مكسور العين فلم حكم بانه
في الاصل يفعل مكسور العين وهو شاذ والجواب انه وقعت هذه
الافعال المحذوفة الواو مفتوحة العين فذكروا ذلك التأويل للثلاثي بانهم

ثم حذف الياء وقلبه لو وجدوا الياء لوجد ... الاستثقال ... المضارع ... بعد حذف ...

ثم ... في الحقيقة ... مكسور ...

... حذف عين الواو وقلب الواو ... في ... وان صح

منه حذفا عدتهم والاقمن لتهم بذلک وکذا جمیع العلل المذکورة
فی هذه الفن فانها مناسبات تذکر بعد الوقوع والاصل هو
السماع فاحفظ هذا فانه ینفعک فی مواضع کثیرة ولا تحذف الواو
فی یوعد لان اصله یاوعد فلم یوجد العلة الموجبة للحذف
وانما کانت الهمزة المقدرة مانعة عن سقوط الواو ومع انها
لم تکن مانعة عن قلب الیاء واوا فی یوسر لانه علی تقدیر سقوط
الواو یبقی الثقل بالخروج من الضمة الی الکسرة فلم یترک الاصل ولان
الواو تقوت بضمة ما قبلها فقویت علی الثبات الامر علیه و
انما لم یذکر حذف الواو فی الامر لانه فرع المضارع فیعلم حکمه
من حکمه اولانه ماخوذ من تعد بلا واو واسم الفاعل واعد بسلامة
الواو المفعول موعود بسلامتها والموضع موعد بسلامة الواو علی مفعل
بفتح المیم وکسر العین والالة میعاد اصله موعاد علی وزن مفعل
بکسر المیم وفتح العین فقلبت الواو یاء لسکونها وانکسار ما قبلها
وهم ای الصرفیون یقلبونها ای الواو یاء بالحاجز المانع
فی نحو قنیة اصله قنوة مصدر من باب نصر بمعنی الحفظ
وذلک الحاجز فیها هو النون الساکنة وبغیر الحاجز ای
ای فی موعد یکونون ای الصرفیون اقلب منهم مع الحاجز
ای بالطریق الاولی واعلم ان ابن الحاجب اعتبر الحرف الساکن
حاجزا حیث حکم بان قلب واو قنوة یاء شاذ لعدم کسر
ما قبلها وبعضهم یقدم کتابة همزة خبء بالالف وبرء
بالواو وردء بالیاء ای یقول ونقل السید رکن الدین رحمه الله عن ابن
القطاع

مع ان العلة المذکورة ثابتة
اعنی وقوع الواو بین یاء و کسرة
منه

وحاصل الجواب ان المانع من
السقوط لیس الهمزة المقدرة
وحدها بل هی مع بقاء الخروج من
الضمة الی الکسرة وتقوی الواو
بضمة ما قبلها ولیس فی یوسر
شیء من هذین منه

القطاع ان یاء قنیة اصلیة لانها من قنیت لا من قنوت
فان مصدر قنوت قنوة بالواو وفعلی هذین القولین لا یرد
استشهاده فی قنیة مقلوبة من الان الظاهر من کلام العلامة
الزمخشری لما کان کون یاء قنیة مقلوبة من الواو وان هذا
القلب علی القیاس تبعه المصنف فی ذلک ولعل ما ذهب الیه
الزمخشری والمصنف اظهر اذ یرد علی ابن الحاجب جواز ما فی
الامالة فی شملال وعدم جوازها فی عنبا ویرد علی النقد لو
من ابن القطاع ان مجیء قنیت قنیة لا یمنع من استعمال
قنوت قنیة بالقلب ایضا
ای المعتل العین قدمه علی الناقص لتقدم العین علی اللام
وللتعبیر فی الاصل علی ثلثة ~~ولان بعض الاجو~~ احرف والناقص یصیر
فیه علی اربعة احرف والثلثة مقدمة علی الاربعة ولان
بعض الاجوف لا یعتل بخلاف الناقص ویقال له ای المسمی
اسم الاجوف اجوف لخلو جوفه ای ما هو کالجوف له عن
الحرف الصحیح او لوقوع حرف العلة فی جوفه ویقال له ذو الثلثة
لصیرورته علی ثلثة احرف فی المتکلم فی الثلاثی المجرد وتسمی
غیره بذی الثلثة تبعا له ولما کان المتکلم مقدما علی غیره
کما هو اعتبره فی صیرورته علی ثلثة احرف وان کان المخاطب
ایضا کذلک نحو قلت فانه وان کان جملة الا ان الصرفیین
یسمونه الفعل الماضی للمتکلم لشدة اتصال الضمیر المرفوع
بالفعل خصوصا المتصل فکانه حرف من حروفه و سواک

ای قول ابن الحاجب
وقول ابن القطاع منه

اشارة الی رد قول ابن القطاع منه

علة
یعنی اعتبر الحرف المتحرک فاصلا بین
الکسرة وبین الحروف التی علیها
الفتحة نحو عنبا فلم یجوز امالتها
الحرف الساکن فاصلا بینهما فجاز امالتها
فی شملال

کاستعمال قنیت
قنیة علی الاصل منه

من بابه نحو قال يقول اه

الاجوف وان كان من باب ايضا كذلك نحو يجئ من ثلثة ابواب بالاستقراء اذ لامن باب ضرب نحو باع يبيع ومن باب علم نحو خاف يخاف واما باب حسن فلم يجئ منه الاطال يطول ولذا كان بعيدا وقال بعض الصرفيين اصلا ضابطا شاملا قوله في باب الاعلال اما متعلق بقوله شاملا فيكون في قوة قولنا شاملا لانواع الاعلال واما متعلق بقوله قال فيكون التقدير قال بعض الصرفيين في حق باب الاعلال اصلا امتنا ولا لجميع انواع الاعلال فحذف صلة الشمول لدلالة صلة قال عليها واما صفة بعد صفة لاصلا يخرج اي يحصل جميع المسائل والاحكام المتعلق بالاعلال منه اي من ذلك الاصل وهو اي ذلك الاصل ان الاعلال في حروف العلة حال كونه في غير الفاء الذي وقع في الابتداء فانه ليس قبله شئ حتى يدخل في ستة عشر وجها واما الفاء الذي لم يقع في الابتداء فهو داخل فيها نحو موسر وميزان يتصور فيه ستة عشر وجها لانه اي لشان يتصور في حروف العلة التي هي غير الفاء الابتداء اربعة اوجه الحركات الثلثة والسكون ويتصور فيما قبلها ايضا اي كما يتصور في حروف العلة كذلك اي مثل ما يتصور حروف العلة من الحركات الثلث والسكون فاضرب الاربعة الاولى التي هي احوال حروف العلة من الحركات والسكون الثلث والسكون في الاربعة الثانية التي هي احوال ما قبل حروف العلة من الحركات الثلث والسكون حتى

وط الخروج بمعنى الحصول

اي الاعلال

اي الفاء الذي لم يقع في الابتداء

حتى يحصل لك ستة عشر وجها ثم اترك حرف العلة الساكنة التي فوقها اي قبلها فكان ما قبل الحرف الحرف فوقها ساكن لتعذر اجتماع الساكنين فبقي لك خمسة عشر وجها الاربعة منها فاصل اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة مفتوحا و حرف العلة مع احد الاحوال الاربعة نحو القول مصدرا وبيع وخوف وطول ولا تعل الصورة الاولى وهي ما كان حرف العلة فيه ساكنا وما قبلها مفتوحا نحو قول لان حرف العلة اذا سكنت اي وجدت على صفة السكون جعلت من جنس حركة ما قبلها في جميع الاوقات للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها اعني الحركة فان الحركة بعد الحرف لما ذكرنا في علم الكلام ولان ابتداء بالساكن اذا كان مصوتا اعني حرف مد ممتنع بالاتفاق واما ابتداء بالساكن الصامت اعني غير حرف المد فقد جوزه قوم ولا شك ان الحركات ابعاض المصوتات لما ذكر في ذلك العلم فكما لا يمكن الابتداء بالمصوت لا يمكن الابتداء ببعضها ويمكن الابتداء بالصامت الساكن فيجوز ان يتقدم الصامت الساكن على الحركة ولا يجوز ان تتقدم الحركة والا يلزم الابتداء بالساكن الممتنع اتفاقا نحو ميزان اصله موزان قلبت الواو ياء ويوسر اصله ييسر قلبت الياء واوا الا اذا انفتح ما قبلها اي الا وقت انفتاح ما قبلها فانها لا تجعل من جنس حركة ما قبلها لخفة الفتحة والسكون يعني ان القلب انما هو للتخفيف وان كان حرف العلة ساكنة وما قبلها مفتوحا

ويمكن ان يقدر مضاف اي ابتداء وحرف ما قبلها الواو السعود

وانما احتاج الى اختراع هذا الدليل لان الادلة المذكورة في علم الكلام مدخول بها ولذلك لم يقبلها

قبلها

فالخفة حاصلة فلا يحتاج الى القلب وعند بعضهم يجوز
القلب نحو قال نظرا الى العلة المقتضية وقصدا الى زيادة
التخفيف وقد جاء تبت البكل فتقبل تابتي صمت البكل فتقبل
صامتي اى توبتي وصومتي ذكر الواحدي في تفسير قوله تعالى
ان هذان لساحران ان قال ابن العباس رضي الله عنهما
هي لغة الحارث وخثعمية ومن ويفعل نحو اغزيت اصله
اى الياء واو ساكن اذ اصل اغزيت اغزوت قلبت الواو
ياء وان كان ساكنة وما قبلها مفتوحا تبعا ليغزي كما
يجي ان شاء الله تعالى وطرد الباب كيكرم وتكرم تبعا
لاكرم وكقيام تبعا لقام واطراد اللباب لا يقتضي اصالة المتبوع
وفرعية التابع كما مر في اول الكتاب وكينونة بفعل نحو
نحو كينونة اصله كونونة بالواو لانه ماخوذ من الكون
مصدر كان يكون مع سكون الواو وانفتاح ما قبلها
فلم اذ كانت كذلك لا يعل لانه اصله اى لفظ كينونة كيونونة
عند الخليل بوزن فيعلولة اجتمعت الواو والياء وسبقت
احديهما بالسكون وقلبت الواو ياء فادغمت الياء في الياء
فصار كينونة كما ادغمت في ميت اصله ميوت على وزن
فيعل قلبت الواو ياء لما مر ثم ادغمت الياء فصار ميت
ثم خففت الياء الثانية المتحركة التي هي عين الفعل
لما تغيرت بالقلب من الواو ايضا هذا التغيير عن التغير
الثاني بالحذف لان التغيير يونسهم بالتغيير فصار كينونة
كما

قوله فقد اصله هذين فقلبت الياء الف لكونها المفتوحة ما قبلها الفا

بالالف في هذان على قراءة ابي عمرو وحده

ان في باب الناقص قبل بحث الابدال

كما خففت تلك الياء في ميت الا انهم التزموا هذا
التخفيف في كينونة لكثرة حروف الكلمة مع التانيث ولم يلتزموا
في ميت لعدم هذه العلة فيه والحاصل ان كينونة متغير عن
اصله بلا خلاف اذ ليس في كلامهم فعلولة الا نادرا كصعفوق
فقال البصريون منهم الخليل انه متغير عن كينونة بحذف
العين بدليل عوده اليه في قوله حتى يعود الوصل كينونة و
وجود فيعلول كخيتعور وهو كل شيء لا يدوم على حالة واحدة
ويضمحل كالسراب وقال الشاعر كلا انثى وان بذلك منها آية
الحب حبتها وقيل اى قال الكوفيون اصلها اى اصل كينونة كونونة
بضم الكاف على وزن ... وهي ... ثم فتح الكاف
اى غيرت بابدال ضمة اوله فتحة ثم بابدال الواو ياء كما عند
البصريين حتى لا يصير الياء واوا في نحو صيرورة مصدر قال صار
يصير والغيبوبة مصدر غاب يغيب والقيلولة مصدر قال
يقيل اذ لو بقي على صيرورة مثلا بالضم لزم قلب الياء واوا
لسكونها وانضمام ما قبلها فلتبس بالواوي ثم جعلت الواو
في الواويات تبعا للياءيات ولم ينعكس لكثرتها اى
الياءيات بالنسبة الى الواويات على ان التخفيف اولى من التثقيل
وقوله حتى لا يصير الى قوله تبعا للياءيات اشارة الى رد ما قيل
من الامر في هذا لو كان كما قال الكوفيون لم يكن لابدال الواو ياء
والضمة فتحة وجه وقوله ومن ثم اشارة الى ما تضمنه قوله لكثرتها
لا اليه اى ولاجل قلة الواويات لا يجيء من الواوي بلفظ غير الكينونة

فان الياء خفيفة والواو ثقيلة

والديمومة مصدر دام يدوم والسيدودة مصدر ساد يسود
والهيعوعة مصدر هاع يهوع بمعنى قاء قال الامام ابن
جني في الثلاثة الاخيرة اي فيما كان ما قبل حرف العلة مفتوحا
مع الحركة الثلثة في حرف العلة نحو بيع وخوف وطول فسكن
حروف العلة اولا للخفة اي ليحصل الخفة ثم تقلب الفا قوله
لاستدعاء الفتحة الالف اشارة الى المقتضي وقوله ولين عريكة
الساكن اشارة الى انتفاء المانع وهذا الاسكان والقلب انما يتحقق
والقلب انما يتحقق بشروط سبعة اشارة الى الاول بقوله
اذا كن اي حروف العلة في فعل لثقله او في اسم جار مجرى فعل لشبهه
بالثقيل والى الثاني بقوله اذا كان وهو ظرف لقوله اذا كن حركتهن
غير عارضة اذ العارض كالمعدوم فيحصل الخفة فلا يحتاج الى
الاعلال والى الثالث بقوله ولا يكون فتحة ما قبلها في حكم
السكون اذ لا يبقى في الفتحة ح قوة الاستدعاء الواو للعطف
والجملة الى لبة عطف على اذ كان لان الحال في معنى الظرف فيجوز
عطفه عليه فيكون تقديره اذا كن في فعل وقت كون
حركتهن غير عارضة وحال عدم كون فتحة ما قبلها في حكم السكون
وحال عدم وجود الاضطراب في الكلمة التي فيها حرف العلة و
حال عدم لزوم ضم حروف العلة في مضارع فعل اي ماض فيه
حرف العلة وحال عدم ترك اعلال حرف العلة للدلالة على
الاصل واشار الى الرابع بقوله ولا يكون اي ولا يوجد
في معنى الكلمة اضطراب وتحرك اذ لا يبقى فيها على تقدير الاعلال
ما يدل

ما يدل على اضطراب معناها والى الخامس بقوله و
لا يجتمع فيها على تقدير الاعلال اعلالان اذ هو مخل بالكلمة
والى السادس بقوله ولا يلزم ضم حرف العلة في مضارعه
اي مضارع الفعل الذي هو الماضي اذ هو مرفوض والى
السابع بقوله ولا يترك الاعلال للدلالة على الاصل اذ يفوت
الغرض على تقدير الاعلال ولما كان الاصل في هذه الشروط
هو الشرط الاول اذ هو متعلق بنفس الكلمة وذاتها وباقيها
متعلق بحركة نفس حروف العلة او حركة ما قبلها او اعلالها
من حيث ترتب مفسدة او فوت مصلحة واما يتعلق بمعنى الكلمة
فقط جعل بواقي الشروط قيودا له ظرفا او حالا ثم قدم الشرط
الثاني على الثالث لان الثاني حال حركة نفس حرف العلة التي
هي عرضة للاعلال والثالث حال حركة ما قبلها وحال نفسها مقدم
على حال غيرها وايضا مفهوم الثاني وجودي لان قوله غير عارضة
وان كان العدول بحسب الظاهر الا ان المراد منه التحصيل على ما
ننبه اليه ان شاء الله تعالى وقدم الثالث على الرابع لان الثالث
حال الكلمة بالنظر الى نفسها والرابع حالها بالنظر الى معناها ولا شك
ان الاول مقدم على الثاني وانما قدم الشروط الاولى على الثلاثة
الاخيرة لان الاربعة الاولى متعلق بها قابلية المحل وامكان الاعلال
والثلاثة الاخيرة متعلقة بترتب الفساد وترتب فوت المصلحة
على الاعلال امكانه في ذاته والاول مقدم على الثاني وقدم الخامس
على السادس لان الخامس فساد في نفس الكلمة والسادس

فساد في غيرها وقدم السادس على السابع لان دفع الضرر مقدم
على جلب المنفعة فافهم وذكر الشرط الثاني بلفظ المانع منه
قال اذا كان لكونه مناسبا بكون الحركة غير عارضة وتفنن بالعدول
الى المضارع والى النفي في غير الشرطين الاولين تنبيها على تفاوت الحال
بينهما وبين غيرهما بالوجود والعدمية وبالتعلق بنفس الكلمة و
بنفس الحرف التي فرض ورد الاعلال عليها والتعلق بغيرها ومنه
اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة تعل اذا تحقق جملة الشروط السبعة
المذكورة يعل نحو قال اصله قول ونحو دار وهو اصله دور تحركت
الواو فيهما ثم قلبت الفا لوجود الشرائط المذكورة فيهما اذ الاول فعل
والثاني اسم على وزن فعل ووجودها في الباقي يظهر فيهما ظاهر والاسبب
ان يؤخر قوله ويعل مثل ديار مع سابقته الى قوله للمتابعة عن جميع
ما لا يعل فيه حروف العلة لانتفاء شرط لئلا يقع الفصل بين ما يعل
لاجتماع الشرائط وبين ما لا يعل لانتفاء شرط الا انه قدمه اهتماما
بدفع السؤال المقدر ورعاية لمناسبة لما تقدم في تحقق الاول
وامسا ديار ودار اعل تبعا لواحده يعني دار وهو قد اعل كما مر ويعل
ويعل مثل قيام اصله قوام تبعا لفعله اعني قام وهو قد اعل
كما ترى ويعل مثل سياط اصله سواط تبعا لواو واحده وهو سوط
وانما قال تبعا لواو واحده ولم يقل تبعا لواحده كما قال في ديار لان واحده
لم يعل بل كان في حكم ما اعل بسبب واوه وهي اي واو سوط وان
لم تعل الا انها مشابهة بالف دار في كونها ميتة اي ساكنة
والواو قد اعل فكانه سوط قد اعل لمشابهته بما اعل اعني يعل هذه
الاشياء

الاشياء التي ديار وقيام وسياط وان لم يكن افعالا ولا وزن
افعال وما الوزن نظر الى المعنى اذ معنى قوله ولا وزن افعال و
لا على وزن فعل بل للمتابعة لتلك الاشياء التي هي اعلت بالتبعية
وان لم يكن من الثلثة الاخيرة التي اشترط ابن جني في
اعلالها الشرائط المذكورة الا انها لمناسبتها في كون حرف العلة
وما قبلها متحركين ذكرها وقوله ولا يعل عطف على يعل في
قوله ومن ثمه يعل نحو قال اي ومن اجل ان الثلثة الاخيرة
انما تعل اذا وجدت الشرائط المذكورة اجمع لا يعل نحو الحوكة
جمع الحائك والخونة جمع الخائن وحيدى وهو الحمار الذي
يميل عن ظله لنشاطه وصورى اسم ماء بقرب المدينة لانتفاء
الشرط الاول فيها وهو احد الامرين اما انتفاء الامر الاول
اعني كون حروف العلة في افعال فظاهر ولذلك لم يتعرض
المصنف له واما انتفاء الامر الثاني اعني كونه في اسم على وزن
فعل فتعرض له بقوله لخروجهن عن وزن الفعل بعلامة
التانيث وهي التاء في الاولين والالف في الاخيرين
وقيل انما لم يعل حروف العلة في هذه الاشياء يعني يا يلزم هذه
الاشياء او حروف العلة في هذه الاشياء على الاصل اي على ان
اصل حيدى ياء واصل غيره واو ولو اعللن لم يعلم انها واو
وانها ياء ومن ثمه لا يعل نحو عور واجتور في حكمها لان حركة
العين في عور وحركة التاء في اجتور في حكم السكون لان
العين والتاء في حكم الساكن اي العين في عور في حكم عين ...

يعني دار وقام وسوط واعلم ان هذه
الاشياء والتي صح

لانه بمعناه فانتفى والتاء في حكم الساكن اي العين في عور
في حكم عين اعور لانه اجتور في حكم الف تجاور ولانه بمعنا
فانتفى الشرط الثالث وهو عدم كون ما قبلها في حكم
الساكن وانما حمل الثلاثي هنا على المزيد لانهم يقولون الاصل
في الالوان والعيوب افعل وافعال بدليل اختصاصها بهما
والثلاثي محذوف منها فلا يعل الا حملا على الاصل وهذا عكس
سائر الابواب فان سائر ابواب يتبع المزيد المجرد وههنا يتبع المجرد المزيد وههنا
... لم يلمح العين الى عدم اعلال الاصل الذي هو افعل فاعل المجرد
فقال عار يعار قال قائلهم وسائلة تظهر العيب عني اعارت
عينه ام لم تعار فالهمزة في اعار للاستفهام والالف في تعار
ابدلة من نون التاكيد المخففة اصله تعارن قال في الاقليد
لقوله اعارت وجه عندي وهو انه اسند الفعل الى العين بخلاف
قولهم عور الرجل فالفعل مسند الى الرجل لا الى جزء منه ولا
شك ان العيب المضاف الى الكل اعلى رتبة من العيب المضاف
الى الجزء فلما انتقصت رتبة العيب في البيت ساغ ان لا يلتفت
اليه في لزوم عيبا فيه كان عار ليس من افعال العيوب فلذلك
اعل وانما يعل اعور لعدم موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو
وشرط قبلها الفا ان يكون متحركة وما قبلها مفتوحا او مجعولا
عليه مادام ما قبلها الا مفتوحا صرح به ابن الحاجب في شرحه
ليس كذلك الا شيء يحمل هو عليه اذ هو اصل عور كما ذكرنا
فلا مجال للحمل عليه مع انه لم يعل عور الا ان ابن الحاجب
ناقض

اي على ما قبلها الكائن قبلها
مفتوحا ...

وهذه الزيادة انما هي لادخال
مثل خاف فان اصله خوف بسكون
ما قبل الواو لكنها فلبت الفا
بعد نقل حركتها الى ما قبلها لان
ما قبلها في حكم ما قبل الالف في
خاف وهو مفتوح فتامل

ناقض نفسه حيث قال ولم يعل باب اعوار واسواد للبس
فالواجب عليه ان يقول لعدم موجب الاعلال وهذا
الذي ذكرناه يوافق ما في الصحاح حيث قال فيه انما صح اعور
لسكون ما قبلها اللهم الا ان يقال انه نظر الى ان عور ثلاثي
واعوار سداسي فالثلاثي اصل للسداسي ولم ينظر الى استعمال
الالوان والعيوب والحاصل انه نظر الى جانب اللفظ دون
جانب المعنى كما نظر من اعله الى انه كلمة من باب خاف فوجد
موجب الاعلال فان آخره يكون ما قبل الواو في اعور في حكم
المفتوح فوجب ان يعل بالنقل والقلب والاستغناء الا انه
لم يعل لئلا يلتبس بمضارع فاعل ولم يعل تجاور لعدم
موجب الاعلال لسكون ما قبل الواو ولم يستعمل ما يحمل هو
عليه اذ لم يجئ جار من الجوار مع ان الالف لا تقبل الثقل
الحركة الثقيلة ولو اعتبر فتحة الجيم في تجاور وبناء على ان
الساكن ليس بحاجز وقلب الواو الفا لزم حذف احدى
الالفين لتجاور والساكنين فيلتبس بمضارع باع لعلمه
في الوقف ومن ثم لا يعل نحو الحيوان حتى يدل حركته على
اضطراب معناه لان في معناه اضطرابا وحركة فلم يوجد الشرط
الرابع وهو عدم وجود الاضطراب في معنى الكلمة ولخروجه عن
وزن الفعل بزيادة الالف والنون فلم يوجد الشرط الاول ايضا
ولم يذكر المصنف لان مقصوده بيان انتفاء الاعلال لانتفاء
شرط واحد من تلك الشرائط السبع الموثان محمول عليه اي على

اي لعدم موجب الاعلال منه

اي ابن الحاجب

اي لفظا ...

مفعول مطلق مضاف
الى من اي نظر كنظر
من اعله نظر الى انه كلمة
من باب خاف فوجد موجب
الاعلال فاعله لكنه لم يعل هو
اي ابن الحاجب ايضا لئلا

اي كما علل من اعل بناء
على وجود موجب الاعلال
...

وكذا لم يوجد نحو ... لانها ...

الحيوان في عدم الاعلال وان لم يوجد في معناه اضطراب لانه
نقيضه والنقيض يحمل على النقيض ولو ذكره فيما انتفى فيه
الشرط الاول لكان له وجه الا انه اراد التنبيه على انه كما ان
الاعلال يكون بالتبعية والحمل على ما يناسبه كما في ديار وغيره
يكون عدم الاعلال ايضا بالتبعية والحمل على ما يناقضه وراعى
صنعة الطباق ومن ثمه اى من اجل لا يعل نحو طوى حتى لا يجتمع فيه
اعلالان اذ قد اعل طوى مرة اذ اصله طوي قلبت الياء الفا
فلم تقلب الواو الفا لانتفاء الشرط الخامس وعدم
اجتماع الاعلالين بتقدير الاعلال ولم يعكس لان الاعلال
بالاخر اولى ولم يعل طوى بالانه محمول عليه اعلى طوى في عدم
اعلال الواو وان لم يجتمع فيه اعلالان ولا يعل نحو حيي
بقلب الياء الاولى الفا حتى لا يلزم ضم الياء في المضارع
اى في مضارعه يعني لانتفاء الشرط السادس وعدم لزوم
ضم حرف العلة في مضارعه يعني اذا قلبت العين من
حيي الفا وقلت حاى يجيء مستقبله يحاى يعني وجب
القلب في مضارعه ايضا تبعا للماضي كما في خاف يخاف
ومن ثمه لا يعل نحو القود والصيد حتى يدل على الاصل يعني
لانتفاء الشرط السابع وعدم التنزل للدلالة على الاصل يعني
لو قلبت واو القود الفا وقيل القاد لم يعلم انه واوي او يائي
وكذا الصيد الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر
وجها كائنة اذا كان ما قبلها اى ما قبل حرف العلة مضموما
مع

مع الاحوال الاربعة لحرف العلة نحو ميسر وبيع ويغزو ولن
يدعو فيجعل حرف العلة في الصورة الاولى اعني ميسر واوا لضمة
ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار موسر ويحرف في الصورة
الثانية اعني بيع يسكن للخفة لثقل الكسرة على الياء خصوصا
بعد الضم ثم يجعل واوا لضمة ما قبلها ولين عريكة الساكن فصار
بوع وهذه لغة واذا ابدلت حركة ما قبل حرف العلة اى الياء في
الصورة الثانية من جنسه وهو الكسر بعد تسكين حرف العلة كما
هو الاصل في اعلال الياء ولهذا كان بيع افصح من بوع فصار بيع
ح وهذا افصح وحرف العلة تسكن في الصورة الثالثة اعني
يغزو للخفة لثقل الضمة على الواو فصار يغزو بسكون الواو
ولا يعل حرف العلة في الصورة الرابعة لخفة الفتحة على الواو
والمقصود من الاعلال التخفيف وهو حاصل بدونه ومن ثمه
اى ومن اجل ان الفتحة خفيفة لا يعل غيبة بضم الغين المعجمة
وفتح الياء مبالغة غائب ولا نومة بضم النون وفتح الواو مبالغة
نائم كضحكة مبالغة ضاحك كما مر الاربعة الاخرى من تلك الخمسة عشر
ثانية اذا كان ما قبلها اى حرف العلة مكسورا مع الاحوال
الاربعة لحرف العلة نحو موزان وداعوة ورضيو وشييين
وفي الصورة الاولى اعني موزان تجعل حرف العلة وهي الواو
ياء لما مر من ان حرف العلة اذا سكنت جعلت من جنس
حركة ما قبلها وفي الصورة الثانية وهي نحو داعوة تجعل حرف
العلة وهي الواو ياء لاستدعاء ما قبلها ولين عريكة الفتحة

لكونها اخف السكون فصار داعية ولا يعل نحو
دول مع انه من الصورة الثانية لان الاسماء التي ليست
بمشتقة من الفعل لا تعل بحال لخفتها لبعدها من الفعل
الثقيل الا اذا كان الاسم منها على وزن الفعل فح يعل نحو دار وهو اي
الدول ليس بمشتق من الفعل ولا على وزن الفعل وهو ظاهر
وفي الصورة الثالثة وهو نحو رضيوا اسكن حرف العلة
للخفة لثقل الضمة على الياء ثم حذف حرف العلة لاجتماع
الساكنين ثم ضم ما قبل واو الجمع لصيانتها عن القلب فصار
رضوا والقسم الرابع [illegible] ومجموع الباقي منها اي مثل الصورة
الثالثة في الاعلال اي تسكين الياء من ترميين لثقل الكسرة
عليها ثم تحذف لاجتماع الساكنين الوجوه الثلاثة من ثلاثة
عشر وجها الكائنة اذا كان ما قبلها اي ما قبل حرف العلة حرفا
صحيحا ساكنا او ما هو في حكمه مع حركات حرف العلة نحو
يخوف ويبيع ويقول تعطى حركاتهن اي حركات حروف العلة
في الثلثة الى ما قبلهن لضعف حروف العلة لانها جزء من
من الحركات وقوة الحرف الصحيح ولكن يجعل حرف العلة
في يخوف الفا لخفة ما قبلها بسبب نقل فتحة الواو اليه ولتحرك
الساكن العارض بسكونه وانما قال العارض لان الاعلال
انما هو للتخفيف كما مر فاذا كان ساكنا عارضا لا يحصل الخفة
اذ الحركة ثابتة في التقدير فيجب الاعلال بخلاف ما كان
اصليا نحو الخوف فانه لا يحتاج الى الاعلال لحصول الخفة
بالفتحة

انما لم يقيد الساكن بكونه حرفا
صحيحا ليشمل ما هو في حكمه كالواو
الاولى في نحو قووم فكانه تمهيد
[illegible] ذكره في قووم من لزوم الا
علال [illegible] وانما قوى لقوة الحرف
الصحيح فبناء على [illegible]

بالفتحة والساكن الاصلي قصرا يخاف ويبيع ويقول ولا يعل
نحو اعين جمع عين وادور جمع دور واقوس والثوب وانيب
مع انها من صورة الوجوه الثلثة حتى لا يلتبس بالافعال فنحو
اعين جمع باعتبار المعنى فاذا فرق بالافعال وهو جمع ايضا
انقسم الاحاد والى الاحاد فيلتبس لكل واحد لان لفظ نحو [illegible] بالامثال وذلك النحو
من الافعال مثلا اذا اعل اعين بنقل الحركة وكسر [illegible] صار
للياء وقيل اعين التبس بمتكلم مضارع عان يعين بمعنى
اعانة العين وكذا الواو على ادور بنقل الحركة وقيل ادور التبس بمتكلم
مضارع دار يدور ولا يعل نحو جدول مع انه من تلك الصور
حتى لا يبطل الالحاق فانه ملحق بجعفر ولا يعل نحو قووم
مع انه من الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الاعلال في الاعلال
اذ اصله قوّم فلو نقلت حركة الواو الثانية الى الاولى لكونها
في حكم الحرف الصحيح اذ الجنس بالجنس يتقوى وقلبت الفا
يلزم ان تقلب الواو الاولى ايضا الفا لانفتاح ما قبلها وتحركها
بحركة لازمة غير عارضة اذ معنى عروض الحركة الا يكون ثابتة
متقررة وتكون في معرض الزوال بعد تحرك الواو بها كحركة
الواو في دعوا القوم اذ لو قلت دعوا زيدا او وقفت على دعوا او حركت
القوم لم تثبت بل تزول بخلاف حركة الواو الاولى بعد التحرك بها
او نقول انها وان كانت عارضة الا انها ليست من خارج بل من
احدى حروف الكلمة فكانها اصلية غير عارضة ولذلك جاز الضم
بالمجيئ مع التاء ولم يجز الضم مع الجنلبة وفتح الكاف كما مر وانما
كم

لم يكتف بان يقول حتى لا يلزم اجتماع اعلالين بل قال حتى
لا يلزم الاعلال في الاعلال لان الاعلال الثاني يلزم من الاعلال
الاعلال الاول بخلاف نحو طوى ولا يعل نحو الرمّى مع انه من
الوجوه الثلثة حتى لا يلزم الحرف الساكن في اخر المعرب بالحركة
من غير ضرورة اذ لو نقلت حركة الياء الى الميم ثم قلبت الياء
الفا في النصب لفتح ما قبلها وتحركها في الاصل وكسر الميم في الجر
لان المنقول هو الكسر ولا موجب لتغيره وابقى الياء على حاله
لموافقة حركة ما قبلها اياه وضم الميم في الرفع وقلب الياء واوا
وابدل ضمة كسرة لقصا[ئ]ه الياء يلزم في اخره حرف ساكن في
الاحوال كلها بلا ضرورة اذا اصل الخفة حاصل بسبب سكون
ما قبلها ولهذا احتمل الحركات الثلث وقوى عليه لما حصل له
اذا سكن هو نفسه بخلاف العصا فان ما قبله فيه متحرك وبخلاف
نحو يخوف اذ يلزم من الاعلال محظور ولا يعل نحو تقويم وتبيان
ومقوال ومخياط مع انها من الوجوه الثلثة حتى لا يجتمع الساكنان
فيها بتقدير الاعلال بالنقل والقلب فان اجتماع الساكنين محظور
في نفسه ومع ذلك يستلزم محظورا اخر وهو الالتباس في كل
واحد منها اما في تقويم فلانه لو اعل وحذف احد الساكنين لقيل
تقيم يلتبس بمضارع اقام في الصورة وبمضارع يفعل بالكسر
في الوقف واما في تبيان فلانه يلتبس ببناء ما لم يسم فاعله
من مضارع بان يبين في الصورة او ببناء ما سمي فاعله
من مضارع يفعل بالفتح واما مقوال ومخياط فلم يعلا مع انها

من الوجوه الثلثة ولا يجتمع الساكنان فيهما بتقدير الاعلال لانه
منقوص من المقوال ومن المخياط فقصر فلا يعل مقول تبعا لمقوال
ولا مخيط تبعا له اي لمخياط فان قيل لم يعل الاقامة بالنقل
والقلب واصله اقوام مع حصول اجتماع الساكنين فيهما
اذا اعللت كاعلال اخواتها من التقويم وغيره قلنا اعلت
تبعا لقام فانه ثلاثي اصيل في الاعلال اي اباح ضرورة التبعية
محظور اجتماع الساكنين مع عدم الالتباس بخلاف احد
الساكنين بسبب تعويض الهاء بخلاف اخواتها فان قيل لم لا
يعل التقويم تبعا لقام وهو ثلاثي اصيل في الاعلال قلنا لانه
ابطل قوله اي القائل وقوله قدم مقول القول استتباع قام
للتقويم في الاعلال وان كان قام ثلاثيا اصيلا في الاعلال لقوة
قوم في الاخوة مع التقويم لانه فعله وهو مصدره وليس
قام في الاخوة مع التقويم بتلك المرتبة فلم يستتبع في الاعلال
ولا يصلح اقام ان يكون مقويا لقام هو جواب دخل مقدر
ان يقال لم لا يجوز ان يتقوى قام في استتباع التقويم باقام فانه
قد اعل مثل قام والجواب ان اقام وان اعل مثل قام الا انه اعل
تبعية قام لانه اعل ولم يعل بالاصالة والاستقلال فلا اعتبار
باعلاله فكان اعلاله هو اعلال قام فلم يكن شيء اخر غير قام فلا
يصلح ان يكون مقويا لقام وهو هذا معنى قوله لانه اي اقام ليس
من ثلاثي اصيل ولا يعل مثل ما اقوله فعل تعجب واغيلت المراة
اي سقت ولدها الغيل وهو بالفتح اسم لبن المراة الحامل ونحوه

اى غلب مع انها من الوجوه الثلثة فهى تدل على
الاصل انه واوى اجل او يائى وتقول فى الى قال الضمائر
قال قالا قالوا قالت قالتا قلن اه واصل قال قول كنصر
فجعل الواو الفا كما اى كالجعل الذى مر فى الثلثة
الاخيرة من الاربعة الاولى من خمسة عشر وجها وهو
ان تسكن الواو ثم تقلب الفا واصل قلن قولن كنصرن
فقلبت الواو الفا لما مر ثم حذفت الالف لاجتماع
الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة
ولا يضم الفاء وهو الخاء فى خفن لتلك الدلالة لان الاصل
فى النقل اى فيما يمكن نقل حركة الواو الى ما قبلها نقل
حركة الواو الى ما قبلها اى ان يفعل ذلك اى نقل حركة الواو
الى ما قبلها دلالة عليها لاحذفها والاتيان بحركة اخرى
من خارج لتلك الدلالة لسهولتها اى سهولة حركة الواو فى
النقل اذ لا شك ان نقل موجود اسهل من تحصيل معدوم و
لا يمكن هذا النقل اى نقل حركة الواو فى قلن لانه يلزم فتح
المفتوحة لان حركة الواو فتحة وما قبلها مفتوح ايضا
وهو تحصيل الحاصل وهو محال واذا لم يكن الاصل فيه اتى بحركة
من خارج لتلك الدلالة ولا يفرق بينه اى بين قلن فى
جمع المؤنث من الماضى وبين جمع المؤنث فى الامر وهو قلن
ايضا لانهم لا يعتبرون الاشتراك الضمنى اى الاشتراك الغير
القصدى فان هذا الاشتراك لزم من الاعلال بدون القصد
الى

الى الاشتراك بينهما ويكتفون بالفرق التقديرى وههنا الفرق
التقديرى حاصل اذ اصل قلن ماضيا قولن ولما امر واصله امرا
اقولن ثم انهم لم يعتبروا الاشتراك الضمنى فى بعنا وهو
مشترك بين المعلوم والمجهول ايضا اى كما لاشتراك
قلن واكتفوا بالفرق التقديرى بينهما فيه ايضا اذ اصله
معلوما بيعن بفتح الباء والياء ومجهولا بيعن بضم الباء
وكسر الياء او وقع الاشتراك بين الماضى وبين الامر فى المثل
تمكن من غرة الواضع اى من غفلته عن الوضع الاول بان
لم يذكر الوضع الاول ولذلك ثانيا قصدا غافلا عن الوضع الاول
فيكون اللفظ مشتركا بالوضع القصدى من غير قصد الى
الاشتراك وهذا انما يكون على تقدير ان يكون الواضع غير الله
تعالى كما هو مذهب البهشمية فيكون السبب فى وقوع المشترك
فى اللغة هو الغرة واما على ان يكون الواضع هو الله
تعالى كما هو مذهب الاشعرى فلا يستقيم وعلى هذا فسبب
وقوع المشترك الابتداء كما وقع الاشتراك بالوضع القصدى
من غير قصد الاشتراك من تلك الغرة فى فعل الاثنين والجماعة
بين الامر والماضى وتفعل تقول تشكر تشكرا تشكر واى الامر
تشكر تشكرا تشكر واى الماضى وتفاعل نحو تباعد تباعدا تباعدوا
امرا وتباعد تباعدا تباعدوا ماضيا وتفعلل تدحرج تدحرجا تدحرجوا
امرا وماضيا ولا يفرق بعد الاعلال بين فعلن بضم العين
وفعلن بفتحها نحو طلن اصله طولن وقلن اصله قولن لانه

اى ان يعلم من الطويل ولم يجعل لانه ليس على وزن
فعلان اصله طلن طولن بضم العين لا طولن بفتحها لان
الفعيل من صفة المشبهة يجئ من فعل بضم العين غالبا
ومن فعل بالفتح نادرا كالسخين من باب نصر ولما جاء
الصفة المشبهة من طلن على طويل علم انه ليس من طول بفتح من سوته
بالضم بناء على الغالب كما يعلم الفرق بين خفن وبعن
من مستقبلهما اعنى يعلم من يخاف ان اصل خفن خوفن
بالكسر لان باب فعل يفعل بفتح العين فيهما لايجئ الا من
حروف الحلق عينا او لاما وليس فى خفن حرف منها عينا او لاما
فلا يظن انه من فعل بالفتح فعلم ان اصله خوفن بالكسر واعنى ولم يجئ بالضم يفعل وفعل بالفتح صح
يعلم من يبيع ان اصل بعن بيعن لان الاجوف لايجئ من
فعل يفعل بالكسر فيهما فلم يجئ فعل بضم العين يفعل بالكسر
فتعين ان اصله بيعن بفتح الياء المستقبل من قال يقول
الخ اى يقولان يقولون تقول تقولان يقلن تقو
تقولان تقولون تقولين تقولان تقلن اقول نقول
اصله يقول كينصر واعلاله كما مر وهو ان حركة حرف العلة
اعطيت الى ما قبلها فحذفت الواو وبعد نقل حركتها
الى ما قبلها فى يقلن اصله يقولن لاجل اجتماع الساكنين
الامر قل الخ اى قل قولا قولوا قولى قولا قلن اصله اقول
كانصر فنقلت حركة الواو الى القاف كما مر فى يقول ثم حذفت
الواو لاجتماع الساكنين ثم حذفت الالف اى همزة الوصل
لانعدام

لانعدام الاحتياج اليها بحركة ما قبلها فقدم حذف الواو على
حذف الالف لان سبب حذف الواو اعنى اجتماع الساكنين
مقدم على سبب حذف الالف اعنى عدم الاحتياج اليها لان
سبب اجتماع الساكنين وهو اخذ حركة الواو مقدم على سبب
عدم الاحتياج اليها اعنى اعطاء الحركة الى القاف ضرورة و
لو منع التقديم الزمانى فلا مجال لمنع التقديم الذاتى وايضا
دفع التقاء الساكنين امر ضرورى ولا ضرورة فى حذف الالف
ويحذف الواو فى قل الحق اصله اقول الحق وان لم يجتمع فيه
ساكنان بحسب الظاهر على تقدير ثبوت الواو بان تقول قول
الحق لان الحركة فيه حصلت بالخارجى وهو لام التعريف فى الحق
فيكون حركة اللام فى قل الحق فى حكم السكون لان العارض
كالمعدوم فيتحقق اجتماع الساكنين تقديرا فحذف الواو بخلاف
قولا وقولن لان الحركة فيهما حصلت بالداخليين فلم يتحقق
اجتماع الساكنين فلم يحذف الواو اى بمنزلة الدخليين ولذلك
قال هو بمنزلة الدخلى وانما قال بالداخليين للمبالغة فى كونها
بتلك المنزلة وهما الف الفاعل ونون التاكيد اما كون الف الفاعل
بمنزلة الداخلى فلما مر من ان الفاعل كالجزء من الفعل فلذا لم فتعرض له بقوله وهو اى نون
واما لم يذكره واما كون نون التاكيد بمنزلة الداخلى لانه يحقق معنى التاكيد بمنزلة الداخلى صح
الفعلية لان التاكيد فى الحوادث يكون ومن ثمه اى ومن
اجل انه بمنزلة الداخلى جعلوا معه اخر المضارع مبنيا نحو
هل يفعلن مع وجود سبب الاعراب وهو حرف المضارعة اذ لو

صار آخره وسطا ولا اعراب في الوسط ولم يقع الاعراب
على النون لانه مشابه بالتنوين في كونه في آخر الكلمة و
والتنوين لا يقع في محل الاعراب اذ ليس من الكلمة ولا
بمنزلة جزء منها فكذا لا يقع ما شابهه محل الاعراب وتحقيق
الالف في دعتا اصله دعوتا قلبت الواو الفا في دعت
لاجتماع الساكنين وان حصلت الحركة في تاء دعتا بالف الفاعل الالف
الذي هو بمنزلة الداخلي لان التاء ليست من نفس الكلمة
لانها جيئت بها لبيان تانيث الفاعل فلم يعتبر حركتها فاجتمع
ساكنان تقديرا يعني ان الحركة وان لم يجتمعا بحسب
الظاهر بخلاف اللام في قولا فانها من نفس الكلمة فاعتبر
حركتها فلم يجتمع ساكنان تقديرا يعني ان الحركة والمتحرك كليهما
عارضان في دعتا فكانت الحركة في حكم السكون والحركة وان كانت
عارضة في قولا الا ان المتحرك ليس بعارض بل هو اصلي فتقوى
الحركة بعروضها فلم تكن في حكم السكون وبفعل في الامر بنون التاكيد
المشددة قولن بالفتح قولان قولن بالضم قولن بالكسر قولان
قلنا وتقول بالخفيفة قولن بالفتح قولن بالضم قولن بالكسر
على قياس الصحيح الفاعل قائل الخ قائلان قائلون
قوال قول قائلة قائلة قائلتان قائلات وقوائل اصله
قاول كناصر فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
قلبت في كساء اصله كساو من الكسوة وجعل واوه الفا
لوقوعه في الطرف في عدم اعتبارهم بالالف حاجزا فصار
كان

اصله قوله قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ٥ منه

كان الواو في الفتحة فقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
او لتنزيلهم الالف منزلة الفتحة فالتقى الفان فكرهوا
حذف احديهما او تحريك الاولى لئلا يعود الممدود مقصورا
والمقصور اسم معتل اللام يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح
فتحة كعصا وهو نظير فرس والممدود اسم معتل اللام
يكون ما قبل اخر نظيره من الصحيح الفا ككساء وهو نظير
كتاب فاذا حذفت احدى الالفين في كساء او حرك الاولى
لم يعلم ان ما قبل اخره الف في الاصل ام لا فهذا معنى عود
الممدود مقصورا ثم لما لم يمكن حذف احدى الالفين ولا
تحريك الاولى جعل الالف المقلوبة همزة دفعا لالتقاء
الساكنين واختص الهمزة لقربها من الالف ولا اعتبار
بالف اسم الفاعل في فاعل لانها ليست بحاجزة مانعة
حصينة محكمة فلا يمنع من كون القاف ما قبل الواو والفا
مفتوحة فقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فاجتمع
الالفان وهو التقاء الساكنين ولا يمكن اسقاط الف الاولى لانه
لانه اي اسم الفاعل يلتبس بالماضي ولا يكون الاعراب فارقا
لانه يزول بالوقف وكذلك اي كالالف الاولى الف الثانية
في عدم امكان سقوطها للالتباس بالماضي وحركتها الاخيرة فصارت
همزة ولم يحرك الاولى لئلا يلزم تغيير العلامة للاسم اذ هي علامة لاسم الفاعل مع
او حملا على كساء ونقط هذه الهمزة كما نقطها الجاربردي في الرسالة
الرقطاء وهي التي احدى حروف كل كلمة منها منقوطة والاخرى

عطف على قوله لئلا يلزم ... منه

غير منقوطة في نحو نائل حيث قال نائل يديه شارع خطا دوحكي
ان ابا علي الفارسي دخل على واحد من المتسمين بالعلم فاذا
بين يديه جزء فيه مكتوب قائل منقوطة بنقطتين من تحت
فقال له ابو علي هذا خطأ من قال خطأ فالتفت الى صاحب
كالمغضب وقال قد اضعنا خطواتنا في زيارة مثله وخرج
من ساعته ويجي اسم الفاعل في البعض من الاجوف بالحذف
اي بحذف العين نحو هاع من الهواع وهي القي ولاع من
اللوح وهو الهتر والمصيبة واحراق العشق القلب والاصل
هايع ولايع حذفت الهمزة المقلوبة من العين على غير القياس
فصار هاع ولاع بوزن قال ومنه اي مما جي بالحذف قوله تعالى
ولكنتم كنتم على شفا جرف هار اي هاير منهوم فحذفت العين
لما مر ويجي اسم الفاعل في بعض الاجوف بالقلب المكاني
وهو نقل حرف عاريا عن عارضة من الحركة والسكون مكان
حرف اخر وكل واحد منهما معروض لعارض الاخر نحو شاك اصله
شايك اي اذا لم يقلب بالمكان كان حقه ان يقال شائك و
اصله شاوك من الشوك وتمام السلاح من باب علم فوضع
العين موضع اللام واللام موضع العين فقيل شاكو فوزنه
فالع فاعل اعلاله غار فعلى هذا يقال جاءني شاك ومررت
شاك ورايت شاكا كما كيا واما من قال جاء شاك بالرفع ورايت
شاكا ومررت شاك بالجر فقد حذف حرف العلة التي هي العين
طلبا للخفة وكثر فيه قلب الواو همزة على مقتضى القياس

فيقال

فيقال شاك بكل ولنحو حاد اصله واحد فنقل الواو الى موضع
الدال فتعذر الابتداء بالالف فقدم الحاء عليه فصار حادي
فاعل اعلال غاز فوزنه عالف ولا يختلجن في قلبك استبعاد
قلب المكان اذ يجوز هذا القلب في كلامهم نحو القسي
بكسر القاف والسين اصله قووس بضمها جمع قوس
فقدم السين الى موضع الواو الاولى والواو اخرت هي الى موضع
السين فبقي القاف والواو الثانية في موضعها فصار قسوو
بغير الادغام اذ الاعلال مقدم عليه فوزنه فلوع مثل عصوو
وجمع عصا ثم جعل قسي بضم القاف اي قلبت الواو الى
الياء اعني واو فعول والواو التي هي لام يائين لوقوع الواوين
المذكورين في الطرف والاولى مدة زائدة فلم يعتد بها فاعتبرا
فصارت الواو التي هي لام كانها وليت الضمة وكانه في
التقدير قسو بواو واحدة او نزلوا الواو التي هي مدة منزلة
الضمة فقلبت الواو التي هي لام ياء على حدة قلبها في ادل فصار
قسوي فاجتمع الواو والياء والسابقة ساكنة فقلبت الواو
ياء وادغمت في الياء وكسروا ما قبل الياء صيانة لها ثم كسر القاف
اتباعا لما بعدها فصار قسيا كما فعلوا هذا الصنيع في عصو وجذو
النعل

جمع دلو فلو قلبت الواو ياء لوقوعها طرفا بعد ضمة كسرت اللام لاجل الياء ثم اعل اعلال قاض ولو حذفت الواو ابتداء بقي ضم اللام اذا لا وجه لزواله فيعتبر ايضا من ذلك الاستثقال المحسوس

بالنعل فصار عصي فوزنه فعيل والاصل عدم الاتباع فيهما ومنه اي
اي في عصي وقسي
من القلب المكاني اينق وزنه اعفل اصله انوق جمع ناقة على وزن
افعل ثم قدم الواو على النون ليسكن ويحصل الخفة فصار اونق
ثم جعل الواو ياء على غير القياس للتخفيف فصار اينق انفعل ومقول
الخ اصله مقوول فاعل كاعلال يقول اي اعطي حركة الواو الى ما قبلها

فصار مقوول فاجتمع الساكنان فحذفت الواو الزايدة
للمفعول عند سيبويه لان حذف الزايد اولى لا بغيره وحذفت
الواو الاصلى اى عين الفعل دون واو المفعول عند ابى
الحسن الاخفش لان الواو الزائد اى واو المفعول علامة
للمفعول والعلامة لا تحذف وقال سيبويه فى جوابه اى جواب
الاخفش اى فى جواب دليله لا نسلم ان الواو علامة
المفعول بل هو اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما مر والعلامة
انما هى الميم فقط يدل على ذلك كونها علامة المفعول فى المزيد
فيه كمكرم من غير واو ولو سلمنا ان الواو علامة لكن لا نسلم ان
العلامة لا تحذف بل انما لا تحذف العلامة اذا لم يوجد هناك
علامة اخرى غير المحذوفة وفيه اى مقول توجد علامة
اخرى للمفعول وهى الميم فيكون وزنه اى وزن مقول عنده
اى عند سيبويه مفعل بفتح الميم وضم الفاء وسكون العين
وعند الاخفش يكون وزنه مفول بفتح الميم وضم الفاء
وان قيل اذا اجتمع الزايد مع الاصلى فالمحذوف هو الاصلى كالياء
من غاز مع التنوين واذا التقا ساكنا والاول حرف مد يحذف
الاول كما فى قل وبع وخف قلنا كل ذلك انما يكون اذا كان
الثانى من الساكنين حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك
بل هما حرفا علة وكذلك اى كمقول مبيع اصله مبيوع يعنى اعل
كما اعلال يبيع اى اعطى حركة الياء الى ما قبلها فصار مبيوع
بسكون الياء والواو فاجتمع ساكنان الياء والواو فحذفت
الواو لدفعه عند سيبويه على اصله فصار مبيع بضم الباء
وسكون

وسكون الياء ثم كسر الباء المنقوطة بنقطة واحدة حتى تسلم
الياء المنقوطة بنقطتين من قبلها وتسلم البناء من الالتباس
بالواوى وعند الاخفش حذف الياء اعنى العين على اصله
لدفع التقاء الساكنين ولم يقلب واوا على ما هو مقتضى
القياس لبقاء التقاء الساكنين ح فصار مبوع فاعطى الكسرة
لما قبلها ليدل عليها ولئلا يلتبس بالواوى كما فى بعت
هكذا وقع النسخ التى رايناها والصواب ان لفظه
لفظة مر وقعت سهوا من الكاتب لان هذه حوالة نوى
اى كما اعطيت الكسرة لما قبل الياء فى بعت اذ اصله بيعت
قلبت الياء الفا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف ثم كسرت
الباء ليدل على الياء ولئلا يلتبس بالواوى فصار مبوع
ثم جعل الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها كما جعل الواو ياء
فى ميزان لذلك فصار مبيع فيكون وزنه مفعل عند سيبويه
وعند الاخفش يكون وزنه مفيل الموضع مقال اصله مقول
بفتح الميم والواو فاعل كما اى كاعلال الذى فى يخاف اى بنقل حركة
الواو الى ما قبلها ثم قلبها الفا وكذلك اى كمقال مبيع اصله مبيع
بفتح الميم وسكون الياء وكسر الياء فاعل اى اوقع فى يبيع بلا
والتفى بالفرق التقديرى فى مبيع بين الموضع اى اسم المكان و
بين اسم المفعول فان تقديره اسم مفعول مبيوع واسم المكان
مبيع كما مر وكيف لا يكتفى به وهو اى الفرق التقديرى معتبر
عندهم ولذلك كما كاعتبارهم اياه فى الفلك بضم الفاء وسكون

اى على مذهبين
بكسر الباء وسكون الواو
الاعلال فيه كما اوقع
المنقوطة بنقطة واحدة

اللام فانك اذا قدرت سكونه اى سكون عينه وهو اللام
كسكون عين اسد بالضم والسكون جمع اسد بفتحتين يكون اى
الفلك جمعا نحو قوله تعالى اذا كنتم فى الفلك وجرين بهم فان جرين
مسند الى ضمير الفلك فلو لم يكن الفلك جمعا لقيل جرى بالافراد
والتذكير على الاصل كما فى الفلك المشحون وفى مثليه ولذلك
قال المص اذا قدرت سكونه فى الموضعين بتذكير الضمير
الراجع الى الفلك اوجرت لكونه بمعنى السفينة كما فى والفلك
التى تجرى فى البحر ولا يدل جرين على جرت لثبوت الايام فعلن
وانما وجب ان يقال جرين لان ضمير الجمع لا يرجع الى المفرد فاذا
قدرت سكونه كسكون قرب بضم القاف وسكون الراء
مصدر قرب وهو مفرد يكون الفلك واحدا نحو قوله تعالى
وهو فى الفلك المشحون فان الفلك ههنا مفرد اذ لو كان
جمعا لوجب ان يقال المشحونة او المشحونات لوجوب
التطابق بين الصفة والموصوف فى التذكير والتانيث
والالة مقابل ومقول وقد تقدم انهما لا يعلان ولذلك
لم يذكرهما المص المجهول من قال قيل اى اصله قول بكسر
فاسكنت الواو للخفة لان الكسرة ثقيلة على الواو وخصوصا
مع ضم ما قبلها فصار قول اى قلنا بالضم فى الكل وهو لغة
ضعيفة لثقل الضمة مع الواو وفى لغة اخرى اعطى كسرة
الواو فى قول الى ما قبلها بعد حذف حركته وانما لم يذكره لا
لازم اعطاء الحركة فعلم بالتزام ولم يعكس لعدم الاستلزام

فى

فيه بحث اذ المراد به فى قول المص فى الموضعين لفظه فافهم

قوله على الاصل قيد للتذكير

لفظا مثله فان الضمير المجرد راجع الى الفلك فتدبر

اى لا يقتضى اطلاق صيغة مع المؤنث على الفلك كما فى قوله تعالى وجرين بهم على تانيث الفلك حتى يكون فعلنه اى حين لم يكن تعالى مؤنثا لو لم يكن جمعا

اوجرت لكن حذف للظهور والاختصار

لا يخفى ان هذه الاية انما تكون حجة اذا كان لفظ الفلك ههنا مفردا وهو غير قطعى سعيد الله

فى العكس فصار قول بكسر القاف وسكون الواو ثم صار الواو
ياء لكسرة ما قبلها وسكونها ولم يذكره اكتفاء بما علم التزاما
مما سبق اذ اعطاء حركة الواو الى ما قبلها يستلزم سكونها
ولم يعكس اكتفاء بما علم مطابقة فيما سبق قصدا الى موافقة
ما ذكره صريحا فصار قيل وهذه افصح اللغات اذ لا
ثقلة فيها وفى لغة اخرى يشم كسرة ما قبل الياء ضمة او
يوقع الاشمام بتذكير بضم وهذه لغة فصيحة لوجود الخفة
الا انها غير افصح لوجود الاشمام تعليما ان اصل حركة ما قبلها
مضموم اى ضمة مثل المفتون بمعنى الفتنة ايذانا بان ما قبلها
مضموم فى الاصل وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء
الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا
اذ هى تابعة لحركة ما قبلها وهذا مراد النحاة والقراء فيما وقع
الاشمام فى غير اخر الكلمة لا ضم الشفتين فقط بعد الاسكان
كما فى الوقف الاشمام فى الاشمام على اخر الكلمة بعد اسكان
الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان تضم الشفتين
فقط مثلا اذا اردت ان تشم فى وقف نستعين تسكن
النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من حركة ما وكذلك بيع
مجهول باع واختير وانقيد له وكذلك قلن وبعن اى ما
اتصل به ما يسكن لامه وحذفت العين للساكنين من
نحو اخترن وانقدن له فالكسر فيما اتصل به ما يسكن لامه فرع
على لغة قيل بالكسر الخالص والضم فيه فرع على لغة قول

حيث قال اعطى كسرة الواو الى ما قبلها

اى ما قبل المتحرك مضموم على حصول صورة الشئ فى العقل اى فى الصورة الحاصلة للعقل

في بيع

وبوع بالضم الخالص يعني يجوز فيهن اي في بيع واختير وانقيد له
وقلن ويعني ثلث لغات كسر ما قبل الياء في كل الصيغ ده وضمه
في كلها والاشمام في كلها ولا يجوز الاشمام في مثل اقيم لانعدام
ضمة ما قبل الياء اذ اصله اقوم اذ لا ضمة فلا اشمام ولا يجوز
ان يقال اقوم بالواو اي كنه ايضا اي كما لا يجوز الاشمام
لان جواز الواو كان لاشمام ما قبل حرف العلة في الاصل و
هو ليس بموجود في اقيم لما عرفت ان اصله اقوم بسكون القاف
وسوي في مثل قلن ويعني بين المعلوم والمجهول اما في
قلن فعلى لغة قول في المجهول اذ تقول في المعلوم قال قالا
قالوا قالت قالتا قلن بضم القاف وسكون اللام في المجهول
على تلك اللغة قول قولا قولوا قولت قولتا قلن بضم القاف
وسكون اللام ايضا فوقع التسوية بين المعلوم والمجهول
واما على لغة قيل في المجهول فلا تسوية بينهما اذ في المعلوم
قلن بضم القاف وفي المجهول بكسرها واما في بعن فعلى لغة
بيع في المجهول تقول باع باعا باعوا باعت باعتا بعن بكسر
الباء وفي المجهول تقول على تلك اللغة بيع بيعا بيعو بيعت
بيعتا بعن بكسر الباء ايضا فوقع التسوية بينهما واما على لغة بوع
في المجهول فلا تسوية اذ تقول على هذه اللغة في المعلوم
بعن بكسر الباء وفي المجهول بعن بالضم اكتفاء بالفرق
التقديري فان اصل قلن في المعلوم قولن بفتح القاف
وفي المجهول قولن بضمها فالضم والكسر في المعلوم
وكذلك

وكذلك اصل بعن معلوما بيعن بفتح الباء ومجهولا بيعن
بضمها فالضم والكسر في المعلوم من عارضيان وفي المجهول
اصليان واصل يقال في مجهول يقول يقول كينصر فاعل
كاعلال يخاف اي ينقل حركة الواو الى ما قبلها وقلبها الفا
[illegible] اي المعتل اللام ويقال له اي
ويقال للمعتل اللام ناقص لنقصانه في الاخر اما من
بعض الحركات كما في حالة الرفع نحو يرمي او من الحرف كما
في حالة الجزم نحو لم يرم ويقال له ايضا ذو الاربعة لانه يصير
على اربعة احرف في الاخبار عن نفسك نحو رميت ولا يلزم
تسمية الصحيح بذي الاربعة اذ لا يجب الاطراد في التسمية
ووجه اعتبار الاخبار قد مضى في الاجوف وهو اي الناقص لا يجي
بالاستقراء من باب فعل يفعل بكسر العين فيهما وقد علم من
تخصيصه بالذكر انه يجي من الابواب الباقية نحو رمى يرمي وغزا
يغزو ورضي يرضى ورعى يرعى وذكو يذكو وتقول في الماضي
الصحيح رمى الخ رميا رموا رمت رمتا رمين اصله رمي
فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها كما قلبت الواو
الفا في قال لذلك واصل رموا رميوا فقلبت الياء الفا لئلا
يلزم اربع حركات متواليات موجبة لزيادة الثقل اثنتان
تحقيقيان حركتها وحركة ما قبلها واثنتان تقديريتان هما
الياء لانها مركبة من كسرتين ولم يعتبر واحركة ما بعدها
اذ لا اعتبار بالحركات الطرفية لكونها في محل التغير وثلث

اي التسكين وان كان الحذف كما في حالة الرفع او الجزم

مطلب لا يجب الاطراد في التسمية له

لتحركها وانفتاح ما قبلها وانه [illegible] قلبت [illegible] الفاصح

اي [illegible] لتحركها وانفتاح ما قبلها له

حركات متواليات ليست في تلك المرتبة من الثقل ولهذا
جوزوا اضرب ولم يجوزوا اضربت وكذلك الواو وما قبلها فصار
رماوا فاجتمع ساكنان فحذفت الالف دفعا لاجتماع الساكنين
دون الواو لانه ضمير وهو لا يحذف فصار رموا بفتح الميم
وكذلك اى مثل رموا في حذف لام الفعل بسبب الاعلال رضوا
الا انه ضم الضاد فيه اى في رضوا بعد الحذف اى حذف لام
الفعل حتى يصح واو الجمع او لا يلزم الخروج من الكسرة الى الواو
وهو مستثقل لان اصله رضووا بدليل الرضوان قلبت الواو
ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها فصار رضيوا فاستثقلت
الضمة على الياء فصار رضيوا فاجتمع ساكنان فحذف الياء
لدفعه دون الواو لانه ضمير فصار رضوا بكسر الضاد وسكون
الواو فضم الضاد ليصح واو الجمع اذ لو لم يضم لتقلب
ياء لسكون وانكسار ما قبلها او لئلا يلزم الخروج من الكسر الى
الواو فصار رضوا واصل رمت رميت فحذفت الياء بعد قلبها
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها لاجتماع الساكنين كما قلبت
وحذفت في رضوا وحذف الياء بعد القلب في رمتا اصله
رميتا قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار رماتا
ثم فحذفت الفا وان لم يجتمع فيه ساكنان صورة لانه
اى الشان يجتمع فيه الساكنان تقديرا وتمامه مر في قولنا
حيث قال هناك ويحذف الالف في دعتا وان حصلت
الحركة بالف الفاعل لان التا ليست من نفس الكلمة
بخلاف

بخلاف اللام في قولا ولا يعل حرف العلة في رميين لما مر في
القول من ان حرف العلة الساكنة انما تعل اذا لم يكن ما قبلها
مفتوحا اما اذا كان ما قبلها مفتوحا فلا تعل اذا لم يكن ما قبلها
لخفة الفتحة والسكون المستقبل يرمي اصله يرمي كيضرب
فاسكنت الياء لثقل الضمة عليها فصار يرمي ولا يعل الياء
باسكانها في مثل يرميان لان الحركة فتحة وهي خفيفة
واصل يرمون يرميون فاسكنت الياء بنقل ضمها الى
الميم بعد سلب حركته ثم حذفت لاجتماع الساكنين فصار
يرمون او تقول لما اسكنت الياء اجتمع ساكنان وحذفت
لدفعه فصار يرمون بكسر الميم وسكون الواو ثم ابدلت
كسرة الميم الى الضمة صيانة لواو الجمع وكلام المصنف
ههنا ظاهر في الاعلال الاول اذ لم يتعرض لابدال كسرة
الميم الى الضمة الا انه يحتمل الثاني ايضا بقرينة قوله في
اعلال يرمون ثم ضم الميم لاستدعاء الواو الضمة وسوى
لفظا بين جمع الرجال وبين جمع النساء في هذا يعفون اى
في الغيبة من الناقص الواوي تقول الرجال يعفون والنساء
يعفون اكتفاء بالفرق التقديري وذلك الواو في جمع النساء
اصلية اذ اصله يعفون بضم الفاء وسكون الواو على وزن
ينصرن والنون فيه ضمير وعلامة التانيث اى علامة جمع
المؤنث فوزنه يفعلن وعلم من ذلك ان الواو في يعفون
اذا كان جمع الرجال زائدة وعلامة الجمع المذكر وان النون

للاعراب ولذا سقط في الجزم في والنصب نحو لم يغزوا
ولن يغزوا واذا اصله يعفوون مثل ينصرون استثقلت
الضمة على الواو فاسقطت فاجتمع ساكنان فحذفت
لام الفعل فصار يعفون فوزنه يفعون ومن ثمه اي
ومن اجل ان النون في جمع النساء علامة لا تسقط
في قوله تعالى الا ان يعفون اي المطلقات ولو لم
تكن علامة لسقطت حالة النصب كما هو حال نون
الاعراب واصل ترمين للواحدة المخاطبة ترميين مثل
تضربين فاسكنت الياء لثقل الكسرة عليها ثم حذفت
تلك الياء لاجتماع الساكنين دون الاخرى لانها علامة
فصار ترمين فوزنه تفعين وهو اي ترمين مشترك في
اللفظ مع جماعة النساء اللفظ بالفرق التقديري فان
اصله اذا كان جمع المؤنث ترمين بكسر الميم وسكون
الياء مثل تضربن فوزنه تفعلن واذا دخلت انت
الجازمة على يرمي تسقط انت الياء منه علامة للجزم
فتقول لم يرم لان حرف العلة في الناقص بمنزلة الحركة
في الصحيح ومن ثمه اي ومن اجل ان الياء تسقط علامة
للجزم كالحركة في الصحيح تسقط الياء في حالة الرفع علامة
للوقف في قوله تعالى والليل اذا يسر اصله يسري سقوط الحركة في
الصحيح نحو يضرب وتنصب انت الياء اذا دخلت على يرمي
الناصب نحو لن يرمي لخفة النصب بشعل القاب الاعراب

من الجزم والرفع والنصب لان المضارع معرب كما مر
ولم تنصب انت الياء بعد قلبها الفا قلبها بالفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها في مثل يخشى لان الالف لا تحتمل الحركة
اي لا تحتملها كقوله ولا يحتسبون الجاهل عجز الماء عن
المسئول احتمالي اي تحملي اذ لو حركت لتحرجت عن اصل
وضعها وهو السكون الامر منه ارم اه اصله ارمي سكون الياء
فحذفت الياء علامة للجزم فبقي ارم هذا لمشاكلة قوله فاذا
ادخلت الجازم تسقط الياء علامة للجزم والالف لو جاز ان
يقول للوقف لا للسكون كما في بعض النسخ واصل ارموا
ارميوا الحاضر سواء فاسكنت الياء ثم حذفت لاجتماع الساكنين
كما في يرمون بلا فرق واصل ارمي بالياء للواحدة المخاطبة
ارميي كاضربي فاسكنت الياء الاصلية لاستثقال الكسرة
عليها لا حاجة الى هذا الحذف اذ يعلم من قوله فاسكنت ان المراد
بالياء الياء الاصلية ولذا لم يذكره في اعلال ترميين الا
ذكره هنا لئلا يتبادر السامع في بادي الامر من اطلاق لفظ
الياء اي الياءين هو اي الساكن والمجزوم ثم حذفت تلك
الياء لاجتماع الساكنين دون الثانية لانها علامة وتقول بنون
التاكيد المشددة ارمين بفتح الياء ارميان ارمن بضم الميم
ارمن بكسر الميم ارميان ارمينان وتقول بالخفيفة ارمين
بفتح الياء ارمن بضم الميم الفاعل رام اه اصله رامي
على وزن ضارب فاسكنت الياء في حالة الرفع والجر لاستثقال

لان الاسكان انما يتصور في المتحرك والمتحرك انما هو الياء الاصلية منه

ارمن بضم الميم ح

الضمة والكسرة على الياء ثم حذفت اليا لاجتماع الساكنين
الياء والتنوين دون النون لانها نون ساكنة
تتبع حركة الاخر اى تأتى بعد الحركة لا كنون
فانها قبل الحركة فاذا صار الميم اخرا تتبع حركته وتأتى بعدها ولبست
بعارضة لحرف كالحركة بل هى حروف مستقلة اذ يبدث عالى
للتركيب والعلامة لا تحذف ولا تسكن الياء فى حالة النصب
لخفة النصب اى لخفة الفتحة على الياء وانما قال النصب
للمثل كله وهذا كثير فى كلامهم واصل رامون راميون على وزن
ضاربون فاسكنت الياء بان حذفت كسرتها كما مر ثم حذفت
الياء لاجتماع الساكنين دون الواو لانه علامة الرفع ثم
ضم الميم لاستدعاء صيانة الواو الضمة واذا اضفت
التثنية اى تثنية رام الى نفسك اى الى ياء المتكلم فقلت
جواب الشرط اى فقد قلت راماى فى حالة الرفع اصله
راميان فاذا اضفته الى ياء المتكلم سقطت نون التثنية لانها
تؤذن بتمام الكلمة والاضافة تؤذن بعدم تمامها بدون
المضاف اليه فلو لم تسقط النون حالة الاضافة لاجتمع
النقيضان فصار راماى وقلت راميّ فى حالة النصب والجر بثلث ياءات
اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم سقطت النون
فصار راميى بادغام علامة النصب والجر اعنى الياء
الثانية فى الياء فى ياء الاضافة وهى الياء الثانية واذا
اضفت الجمع اى جمع رام الى نفسك فقلت راميّ بياءين
فى

ان المقصود بالنصب هو الحركة المنقولة من الالف من غير تقييد بالاعراب او البناء واسمها هى الفتحة لا النصب فقط

اى التمام وعدم التمام معه

فى جميع الاحوال اى حال الرفع والنصب والجر واصله
فى حالة الرفع راموان سقطت النون بالاضافة فصار
راموى فادغم اى وقع الادغام فى راموى لانه اى الشان
اجتمع الحرفان لهما الواو والياء من جنس واحد فى العلية
اى فى كونهما حرفى علة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون
فقلبت ياء كما هو القاعدة فصار راميى فادغم الياء الاولى
فى الثانية فصار راميّ ثم كسر الميم ليصح الياء فصار راميّ
اما فى حالة النصب والجر اصله راميين فلما اضيف الى ياء المتكلم
سقطت النون راميى ثم ادغمت الياء الاولى فى الثانية
فصار راميّ ها المفعول مرميّ اصله مرموى فادغم كما فى
راميّ حالة الرفع بالفرق واذا اضفت التثنية اى تثنية مرميّ
الى ياء الاضافة فقلت مرمياى فى حالة الرفع اصله مرميان
سقطت النون بالاضافة وقلت فى حالة النصب والجر
مرمييّ باربع ياءات اولها منقلبة عن واو للفعل وثانيها
لام الفعل وثالثها علامة النصب والجر ورابعها ياء الاضافة
واذا اضفت الجمع اى جمع مرمى للمذكر السالم الى ياء الاضافة
فقلت مرميّ ايضا اى كالتثنية الان لام الكلمة ها مكسورة
ههنا ومفتوحة فى التثنية باربع ياءات فى كل الاحوال اى فى
حالة الرفع والنصب والجر اما فى حالة الرفع فاصله مرميون
فلما اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون صار مرمييّ
فاعل كما فى راموى فكسرت الياء الاصلية لصيانة الياء المقلوبة

فاجتمع الاعلال والادغام ولو قدم الاعلال يلزم ابطال العلة والوقوع لى بيان فيما فيه فادغم ضرورة منه

اذ لو لم يكسر الميم لزم قلب الياء واوا ويبطل العلة

واما في حالة النصب والجر فاصله مرميين فصار بعد الاضافة الى ياء المتكلم مرميي بكسر الثانية المدغم فيها الموصوف ر
ومي نحو الميمين اصله مرمى فقلبت الياء الفا وحذفت
لالتقاء الساكنين الياء والتنوين والاصل فيه اي في مرمى
ان ثاني على وزن مفعل بكسر العين لانه من يفعل بالكسر
الا انهم فروا عن توالى الكسرات ففتحوا العين كما مر في
فصل اسم المكان الالة مرمى بكسر الميم الاولى وفتح الثانية
اصله مرمى فاعل مرمى المجهول رمى يرمى مثل ضرب
يضرب الى اخرهما ولم يقل رمى بسلب حركة الياء
لخفة الفتحة عليها كما في يرميان واصل يرمى يرمي كيضرب
فقلبت الياء كما قلبت في رمى معلوما وحكم الناقص
الواوي نحو غزا يغزو والحكم الناقص اليائي مثل رمى يرمي
في كل الاحكام التي ذكرت في اليائي الا في هذا الحكم وهو
انهم يبدلون الواو يا في نحو اغزيت اصله اغزوت تبعا
ليغزي اصله يغزو قلبت الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها
كما مر في اوايل باب الاجوف وانما اخر الواوي عن اليائي
مع ان الاصل تقديم الواوي لقوة الواو لان الواوي لا يجي
من اول الدعائم والياي يجي منه وليتفرع عليه بحث
الابدال بمناسبة ابدال الواو ياء ولذا قال مع ان الياء من
حروف الابدال الابدال جعل حرف مكان حرف غيره لا للادغام
فخرج بقوله مكان حرف تعويض همزة ابن واسم وبقوله
غير

غيره ددوا داب وارخ في النسبة وبقوله لا للادغام جعل الطاء
مكان تاء افتعل لارادة الادغام وحروفها اي حروف الابدال
وتأنيث الضمير باعتبار المعنى بقرينة اضافة الحروف اليه اذ
المصدر يتناول الكثير ويمكن ان يقرا الابدال بفتح الهمزة
جمع بدل واضافة الحروف اليها بيانية اي الحروف التي هي
المبدلات كما في قوله وحروفها حسب طلع مخففا عند الزمخشري
والمص خمسة عشر وهي ما يجمعه استنجده صال زطا ومعنى استنجده
استعان به وزط اسم قبيلة صال اي حمل من الزيادة وما قيل ان حروفها
عند الزمخشري ثلثة عشر وهي ما جمعه استنجده يوم صال خلاف ما
صرح به في المفصل حيث قال فيه وحروفه حروف الزيادة
والطاء والدال والجيم والصاد والزاء وجمعها قولك استنجده
يوم صال زطا الى هنا عبارته تمت في الكتب المصححة
مع انه ذكر الصاد والزاء في التفصيل ايضا نعم من النحاة
من يقول انها ثلثة عشر يجمعها قولك استنجده يوم طال منهم
من يقول انها احد عشر ثمانية من حروف الزيادة وهي غير
السين واللام وثلثة من غيرها وهي الجيم والطاء والدال وعند
ابن الحاجب اربعة عشر يجمعها قولك انصت يوم جد طاه زل
انصت اي اسكت ويوم ظرفه وجد مبتدا مضاف الى طاه
هو اسم رجل وزل من الزلل خبر المبتدا والظرف متعلق
الى الجملة اي سكت في هذا اليوم واعترض على السين من حروف
الابدال عند الزمخشري والمص ثم قال ولو اورد استسع ورد

مثل اظلم اصله اظتلم جعل الطاء مكان تاء افتعل لارادة الادغام ولا يسمى ذلك ابدالا لان الطاء ليس من حروف الابدال منه

يوم صح
ثلث عشر صح
طال

وهو الزلل منه

اي ابن الحاجب

اذكر واظلم يعني ان المرد بهما لا يكون للادغام والا لورد اذكر
واظلم اصلهما اذتكر واظتلم فان الذال والظاء ليستا
من حروف الابدال اتفاقا ولعل الرضي والمص نظر
الى الوقوع في الجملة حيث حكى المبرد عن بعض العرب
انه يقول للمتعهد فلا رضا وبه اخذ فيه بل من اجابه
التائية سببا ولا شك ان هذا الابدال ليس للادغام مع
ان المص قد لا يبعد من سيبويه في هذه كما يجيء ان شاء الله
تعالى ثم شرع في بيان اي حرف من الحروف المذكورة من
حرف يبدل لها اجمالا في ذلك ترتيب الحروف المذكورة
فقال الهمزة منها ابدلت وجوبا اي ابدالا واجبا لا يجوز
غيره مطردا غير موقوف على السماع في احاده اي قياسا من
الالف في نحو صحراء اي فيما فيه الالف الممدودة لان همزتها
الف في الاصل كالف سكرى لان الالف الممدودة عند
سيبويه في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف للزيادة
فذلك لانها للمد صارت كلام الفعل وزيادة
الالف قبلها كما في كتاب فاجتمع الالفان فلم يحذف
احدهما لصار الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل ثم
جعلت الالف الثانية همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة دفعا لالتقاء الساكنين دون الزيادة لزيادة المدة لبيع
لئلا ينقض على ما شابه ولا يعود الممدود مقصورا وانما قلبت همزة ولم
تقلب واوا وياء مع ان مناسبة حروف العلة بعضها لبعض
اكثر

الكثر لانه لو قلبت الى احديهما لاحتيج الى قلبها همزة كما في كساء
ورداء لكون ما قبلها الفا فيه ح فيلزم قصر المسافة ومن
ثمه اي ومن اجل ان همزة صحراء الف في الاصل وليست
باصلية لا يجوز جعلها اي همزة صحراء همزة اذا همزة ابقاءها بالهمزة
في صحارى بفتح الراء جمع صحراء فاذا اردت ان تجمعها
ادخلت بين الحاء والراء الفا وكسرت الراء كما يكسر ما بعد
ما بعد الجمع في مثل مصابيح ومساجد وجعافر فينقلب
الالف التي بعد الراء ياء للكسرة التي قبلها وينقلب
الف التانيث ايضا ياء لاستيفاء الياء ويدغم احدى
اليائين في الاخرى فصار صحاري بياء مشددة ثم حذفوا
الياء المدغمة للتخفيف كما في سيد وابدلوا من الياء الثانية
الفا للتخفيف في الجمع الثقيل فلزم فتح الراء فصار صحارى
يعني لو كانت همزة صحراء في الاصل همزة لجاز صحارى
بالهمزة بعد الياء في صورة ما اي في صورة من الصور
من انواع الجمع على مثال صحاح لصحاري مع انه لم يجز كما
يجوز جعل الهمزة في نحو خطيئة اذ يجوز خطايئ بالهمزة
ايضا فظهر ان همزة صحراء ليست اصلية وابدلت الهمزة
ايضا من الواو التي هي الفاء وجوبا مطردا في اول اي اول ما
اجتمع فيه واوان متحركتان كما في اول الكلمة واواصل جمع واصلة
اصله ووواصل الواو الاولى هي الفاء والثانية منقلبة
من الف اسم الفاعل لاجتماع الساكنين بالف التكسير كما في
بالتكسير

في ضوارب ولم يحذف احديهما لالالتباس ولم تقلب ياء لئلا
يقع علوى اى الالف بين ساكنين الياء والكسرة وانما وجب
قلب الواو فرارا عن اجتماع الواوات عند الوقف مع ان
الواوين اذا تحركتا اخف فيهما من الاستثقال ما يوجب ازالته
ومن الواو التي هي عين مكسورة قلبت الفا في ... اى
في اسم الفاعل من الاجوف الواوى اصالة ... كما مر في بحث
في بحث اسم الفاعل من ان همزته مبدلة ... الالف
المبدلة من الواو التي العين لعلة مرت هناك وقد
الواو التي هي عين مضمومة في نحو ادؤر اى في جمع
القلة منى من الاسم الثلاثي الاجوف الواوى الذى
واحده على وزن الفعل الفعل وادؤر جمع قلة للدار
اصله ادور قلبت الواو همزة لثقل الضمة على الواو
في الجمع الثقيل مع كون واحد على وزن الفعل الثقيل و
انما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل حركة الواو الى ما قبلها لئلا
يلتبس بمتكلم المضارع كما في ادور جمع دور كما مر وانما قلت
مع كون واحده على وزن الفعل احترازا عن نحو ادور
فانه لم يجز قلبها همزة لان خفة الاسم قاومت ثقلة
الحركة واما الذى واحده على وزن الفعل فهو ثقيل بسبب
كون واحده على وزن الثقيل الذى هو الفعل فوجب
ازالة ثقلة الحركة عن الواو والزمخشرى عد ادؤر
من الجائز ولعله نظر الى الخفة التي حصلت بسبب
سكو

اى كما لم يزيلوا هذا الثقل بنقل
حركة الواو الى ما قبلها في ادور
جمع دار لئلا يلتبس بمتكلم المضارع
منه

سكون ما قبله وبسبب سكون وسط واحدا وان كان
بعد الاعلال ومن الواو التي هي لام في كساء اى اسم معرب آخره
واو قبله الف اصله كساو وانما قلبت الواو همزة في هذه
النحو لوقوع الحركات المختلفة على الواو وتقدير عدم
القلب ثم ان المص راعى ترتيب حروف الكلمة حيث
قدم اواصل على قائل وقدم قائلا على كساء وعكس الجبرى
وابن الحاجب نظرا الى ان التغير بالآخر اولى وابدلت
الهمزة ايضا من الياء وجوبا مطردا في نحو بائع اى في اسم الفاعل
من الاجوف اليائى كما اى كابدال الذى مر في قائل واعلم
ان الهمزة في قائل وبائع وكساء وان كانت مقلوبة من الالف
كما ذكر في الاجوف الا ان تلك الالف لما كانت مقلوبة
من الواو والياء جعلها مقلوبة منهما ههنا قصدا للمسافة
كما صرح صاحب المعرب بهذا التعليل حيث قال لان
الهمزة انما ابدلت من الالف المبدلة من الواو والياء واشار
الى المذهبين فان بعض النحويين يزعم ان الهمزة
منقلبة عن الالف التي هي بدل عن الواو والياء في قائل
وبائع وكساء وبعضهم يزعم ان الهمزة منقلبة عن نفس
الواو والياء اولا من غير واسطة فاشار ههنا الى المذهب
الاخير اذ المتبادر من عبارته ههنا ابدالها من نفس الواو
والياء واشار في الاجوف الى المذهب الاول حيث قال
فقلبت الواو الفا ثم جعل همزة وابدلت الهمزة جوازا اى

ابدالا
الا يعهم ان يقع ويصح ان يشترك بان ينفي الهمزة على ..
اصلها مطرد اعن الواو المضمومة نحو اجوه اصله وجوه جمع
وجه لثقل الضمة على الواو ولم يجب لعدم كون واحده على
وزن الفعل وابدلت جوازا غير مطرد من الواو غير
المضمومة مكسورة نحو اشاح لثقل الكسرة على الواو اصله
وشاح ومفتوحة نحو احد احد في الحديث لثقل الحركة على
الواو ولم يذكره اكتفاء بذكره في الياء اصله وحد وحد روى
ان سعد بن ابي وقاص كان يشير باصبعيه فقال النبي
عليه السلام احد احد اي اشر باصبع واحدة وابدلت من
الياء جوازا غير مطرد نحو قطع الله اديه اصله يديه لثقل الحركة
على الياء وابدلت من الهاء جوازا غير مطرد نحو الفعلت
والافعلت اصلها هل فعلت وهلا فعلت وان كان في
بعض الصور لازما نحو ماء اصله ماه الا انه غلب صورة
الجواز عليه فعده من الجائز حيث سكت عن التقييد
ولم تفصله الى جائز ولازم او نقول المراد بالواجب ما له سبب
موجب وبالجائز ما ليس له سبب موجب فليس لقلب
الهاء همزة سبب موجب بل هو على خلاف القياس فيكون من الجائز
فاللزوم لا ينافي الجواز وهذا اشارة لقلته ومن ثم اي ومن
اجل ان اصله ماه جيء مياه وتصغيره مويه فانهما تردان الشيء
الى اصله وانما تعرض لبيان اصله واثباته تنبيها على ان الابدال
ههنا لازم واخراجه عن حكم سوابقه مما دخل في حكم الجواز و
لذلك

وفيه خلاف المازني حيث يرى ابدالها من المكسورة قياسا

اي من الواو المكسورة

العبادة من التشهد

لذلك لا يقال ماء على الاصل وابدلت من الالف جوازا
غير مطرد في نحو قوله صبحت شوق المشتاق بكسر الهمزة
اصله الشتاق اسم فاعل فلما زال المانع من الحركة عاد الى
اصله وهي الكسرة وهذا ايضا شاذ لانه يزيد ثقلا صوره ر
بادارهي بدكادك البرق صبرا فقد هيجت شوق المشتاق
الدكادك جمع دكداك وهو الرمل المتراكم والبرق بضم الباء
وفتح الراء جمع برقة وهي ارض غليظة فيها حجارة ورمل صبرا
اي اعطني صبرا هيجت حركت وزدت يريد بالمشتاق نفسه وكذا
وقراءة من قرأ وهو ايوب السختياني ولا الضالين وقراءة
عمرو بن عبيد ولا جان بفتح الهمزة فيهما اذ لا مقتضي للعدول
عن الفتح الخفيف اصله الضالين بالالف لانه اسم فاعل وانما
اخر الابدال من الالف عن الابدال من الهاء مع انه يجب
ان يقدم الابدال من الالف عليه لئلا يقع الفصل بينها
وبين اخيتها نظرا الى ان الابدال من الهاء في ماء لازم كما ذكرنا
والابدال من الالف في المشتاق غير لازم واللازم الابدال في بابه
مقدم على غيره فان قيل فعلى هذا يلزم ان يقدم الابدال من الهاء
على الابدال من الواو والياء اذ الابدال فيهما غير لازم الا انه ليس
بشاذ اذ الحركة مطلقا عليهما ثقيلة بخلاف الابدال من الهاء فانه
شاذ كالابدال من الالف في نحو المشتاق اذ لا تخفيف فيهما بل فيها
ثقل وانما جعل ابدال الهمزة من الالف من غير المطرد وان كان
اصحاب هذه اللغة طردوه هربا عن التقاء الساكنين وان لم

في قوله تعالى لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان

قلنا الابدال فيهما وان كان غير لازم

لان اصحاب هذه اللغة يقولون كل اسم الفاعل من الاجوف الواوي واليائي والناقص يقلب الفه المقلوبة من الواو والياء همزة وهو كسر ما قبل الآخر رعاية للاصل الذي فيه في التلاقي

فى لغة ضعيفة لاينافى كونه مطردا نظرا الى عدم
اطراده فى جميع اللغات وابدلت من العين جوازا
غير مطرد نحو اباب بحر ضاحك زهوق اصله عباب
وهذا الابدال اشذ لكونه فى غاية القلة ولذا اخره والعباب
ارتفاع الماء وضحك البحر كناية عن امتلائه وتموجه وزهوق
اى عميق قوله لاتحاد مخرجهن اى الهمزة والهاء والالف
والعين السين منها ابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو
استخذ اصله اتخذ عند سيبويه على حكى المبرد عن بعض العرب كما مر
ابدلت التاء الاولى سينا ومن انكر كون السين من حروف
الابدال انكر كون اصله اتخذ بل يقول انه استفعل من تخذ
كما مر لقربها فى المهموسية التاء ابدلت من الواو التى هى منها
فاء جوازا غير مطرد نحو تخمة بضم التاء وفتح الخاء والميم اصلها
تقول بتسكين الخاء اصلها وخمة لانه من الوخامة بمعنى الثقلة
ابدلت من الواو فصار تخمة ومن الواو التى هى لام نحو اخت
اصله اخو بالتحريك حذفت اللام منها على غير القياس لكثرة
استعمالها وهو الواو لانك تقول فى التثنية اخوان ولم يعوض
عنه المذكر ولان التعويض فرعا كالمؤنث وخص التاء للتعويض
لصحته للتانيث وضم الهمزة فى اخت دون اخ لاجل الياء التى
تثبت فى الوصل والوقف كاسم الثلاثى فكان الشيء جعل
دليلا على ان التاء عوض من الواو ولان التاء ثابتة فى الوصل
والوقف وانها بمنزلة الحرف الاصلى وان الاسم بها كالثلاثى
هل

بالعين المهملة ثم ابدلت منها الهمزة فصار اباب والعباب بالضم معظم الماء وكثرته وارتفاعه وعباب البحر التطامه وضاحك اى ممتلئ

قيل فى تثنية اختان بالتاء دون اخوان بالواو وان كان التثنية
ترد على الاصل واما الاخ فلما لم يعوض عن الواو فيه شيء فكانه
لم يكن فيه واو من الاصل وانه ثنائى فلم يحتج فيه الى دليل لقرب
مخرجهما وابدلت التاء من الياء جوازا غير مطرد ثنتان اصله ثنيان
فى عدد المؤنثين لانه من ثنيت واستتوا بفتح الهمزة من الافعال
اى اجدبوا اصله استنيوا بالياء واصله استنووا بالواو بدليل
سنوت ابدلت الياء من الواو فصار استنيوا ثم ابدلت التاء
من الياء فصار استتوا وانما قلنا ان التاء ابدلت من الياء دون
الواو لان حكم الواو الرابعة قلبها ياء ودخ لا ابقاء الحركة مطلقا
مع الياء التعدية وابدلت التاء من السين جوازا غير مطرد
نحو ست اصله سدس لما مر فى المضاعف ونحو يا قبل الله بنى
السعلات عمرو بن يربوع شرار النات غير اعفاء ولا اكيات
الاصل الناس والاكياس جمع كيس والمنادى محذوف اى
يا قوم السعلات النات الخبيثات وعمرو بدل عن
بنى وشرار النات صفة عمرو وعمرو ومنات قبيلة وشرار جمع
شرير واعفاء جمع عفيف يريد يا قوم قاتل الله هؤلاء الرجال
فانهم شرار الناس وغير اعفاء وغير اكياس وذكر فى النظم
من حكايات العرب ان عمرو بن يربوع تزوج سعلات و
هى انثى اخبث الجن وولدت له اولادا ثم ابعدت منه ثم
تناسل الاولاد فصار عمرو بن يربوع اسم قبيلة فعلى هذا
السعلات جمع سعلاة بمعنى الغول وابو بدلت ايضا خبرا

اى اوقعوا فى الجدب والقحط منهم

غير مطرد من الصاد نحو لصت اصله لص بالتشديد اى بهن
اى التاء والسين والصاد وفى المهموسية وابدلت التاء
من الياء جوازا غير مطرد نحو الذعالة اصله الذعالب لكثرة
استعماله جمع ذعلبة بكسر الذال وهى الناقة السريعة واما
الذعاليب فجمع ذعلوب بضم الذال وهى قطعة الخرقة التى
منها ابدلت من الواو جوازا غير مطرد نحو صنعانى اصله
صنعاوى فكانهم قالوا صنعاوى كثيرا وى ثم ابدلوا من
الواو النون وقيل النون بدل من الهمزة فى صنعاء وكم
الاول هو الاصح اذ لا مقاربة بين الهمزة والنون بخلاف
الواو والنون وصنعاء ممدودة قصبة باليمن لقرب النون
من حروف العلة وابدلت النون من اللام على الشذوذ بمجانبة
استعمال الفصحاء نحو لعن اصله لعل لكثرة استعماله وقيل
انهما لغتان لقلة التصرف فى الحروف ولقربهما فى المجهورية
وفى المخرج ايضا ولذلك يدغم فيه الجيم منها ابدلت جوازا
غير مطرد من الياء المشددة فى الوقف لاشتراك الجيم
والياء فى المخرج لكونهما من وسط اللسان وشتراكهما
فى صفة الجهر قال ابو عمرو قلت لرجل من
حنظلة من انت فقال فقيمج وقيمج اصله فقيمى وفقيم
قبيلة فقلت من ايهم فقال مرج بتشديد الراء اصله مرى
وقد يجرى الوصل مجرى الوقف نحو ابو علج اصله ابو على فى
قول خالى عويف وابو علج المطعمان الشحم بالعشج و
بالعشى

اى النون نحو من لدن
فى لدن لغات لدى لد

فى الرجز شعر

اى حال كون البرنج مقلوعا اى مرفوعا مرفوعا عن مكانه وهو

وبالغداة كتل البرنج يقلع بالود وبالصبصيح الاصل
بالعشى والبرنى والصبصى القرون البرنى اجود التمر
والصبصى القرون والكتل بضم الكاف وفتح التاء
الجمع الواحد كتلة ادغم التاء فى الدال حتى لا يقع الحركات
على الياء الضعيف وابدلت الجيم جوازا غير مطرد من الياء
غير المشددة حملا على المشددة وانما قال حملا على المشددة
لان ابدال الجيم من الياء المشددة كثير شايع فى استعمال
الفصحاء سواء كانت متطرفة فى الوقف كفقيمج او فى
الوصل كابى علج او غير متطرفة فى الوقف كاجل بمعنى ابل
وسواء كان فى النثر كالمثال الاول او فى الشعر كالمثال
الثانى والثالث فى قوله كان فى اذنابهن الشول من
عبس الصيف قرون الاجل الشول جمع شائل وهو
المرتفع والعبس بالتحريك ما يتعلق باذناب الابل
من ابوالها وابعارها فيجف عليها فى الصيف والاجل
اصله الايل المتصلة باذناب الابل فى الصيف بقرون الابل و
اما ابدال الجيم من الياء المخففة فلا يحفظ ذلك الا فى
الشعر ولذلك قيل ان هذا الابدال حسن بشروط ثلثة بتشديد
الياء والوقف والشعر فان اختل احدهما فهو قليل عند لاهم
ان كنت قبلت حجتج اى حجتى فلا يزال شاحج ياتيك بج اى بى
اقمر نهات ينزى وفرتج اى وفرتى لاهم بمعنى الشاحج الحمار
اقمر ابيض نهات صوات ينزى تحرك الوفرة الشعر

الوتد الذى يحمل صوم منه ولوند
وبالقرن المنحوت حتى صار مثل
الوتد والبرنج مطعون فى المعنى
الحال لهيئة المطعم اى الطاعم عند
كونه مضى بالبرنج جمع وهذا
القيد اشعار بحال تعظيم المحرج
ضيقا لهاحيث لان لها بالبرنج الا
لتبين المذكورين بابدالها بلا وسط
صونا لها عن نحو نهاشق

وهذا ابو على البغدادى

اللهم

الى شحمة الاذن فلا يزال دعاء بقول ان اقبلت تحتي فو
قتي لاني بيتا للحج هوار كنيرة راكبا جاحار ذي قوة تحركني
متى يتحرك شعر رأس الدال ابدلت من التاء جوازا مطردا
نحو فزد واصله فزت اي ظفرت واجد معو اصله اجتمعوا
لقرب مخرجها الهاء ابدلت من الهمزة جوازا غير مطرد
نحو هرقت لاتحادهما في المخرج اصله ارقت من الاراقة وابدلت
من الالف جوازا غير مطرد نحو حيهله اصله حيهلا بالالف
دون الهاء وانه اصله انا بالالف دون الهاء لانها انما زيدا
للوقف والاكثر في الاستعمال الوقف على حيهلا وانا بالالف
دون الهاء فظهر ان الاصل فيهما الالف وابدلت الهاء
من الياء جوازا غير مطرد في هذه امة الله اصله هذي
لانه ثبت ان الياء للتأنيث اي باب تضربين واضربي
ولهذا عد كثير من النحاة الياء من علامة التأنيث وانما
ابدلت الهاء من الالف والياء لمناسبتها اي الهاء بحروف
العلة في الخفاء ومن ثمه اي من اجل خفاء الهاء لم يمتنع الامالة و
هي ان تنحو الفتحة ماقبل الالف نحو الكسرة في مثل يضربها
ويمتنع في اكلت عنبا واعلم ان سبب جواز الامالة قصد
المناسبة لكسرة قبل الالف او بعدها والكسرة انما تؤثر في
الامالة اذا تقدمت على الالف بحرف كعماد او بحرفين اولهما ساكن
او اكثر مثل اكلت عنبا وقلت قنبا فلا تؤثر واما قوله لبهم
يريد ان ينزعها ويضربها وهو عندنا وله ا هان فوعه و
ان

ان كان شاذا ان الهاء خفية فلا يعتد بها فكانه لم يفصل بين
الالف والكسرة باكثر من حرف بخلاف اكلت عنبا فان الباء
ليست بخفية وابدلت الهاء في الوقف من التاء وجوبا
مطردا في مثل طلحة اي في الاسم المفرد الذي في اخره تاء التأنيث
لا في الوصل للفرق بينها وبين التاء التي في الفعل نحو ضربت
ولم يعكسوا الامر لئلا يلتبس بضمير المفعول الياء
ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو مفيتيح تصغير مفتاح
ومفاتيح جمعه اي فيما وقع الالف بعد كسرة وابدلت الياء
من الواو وجوبا مطردا نحو ميقات وميعاد اي فيما اذا كان
اذا كان الواو ساكنة وما قبلها مكسورا وقوله لكسرة ما
قبلها اي الواو والياء وسكونها واستدعاء الكسرة الياء تعليل
لابدال الياء من الالف والواو جميعا وابدلت الياء من الهمزة
جوازا مطردا نحو ذيب اصله ذئب اي فيما يكون الهمزة ساكنة
وما قبلها مكسورا للين عريكة الساكن واستدعاء ما قبلها و
قد مر في المهموز ولذا لم يذكره وابدلت جوازا غير مطرد من
من احد حرفي التضعيف نحو تقضي البازي في قول العجاج
اذا الكرام ابتدروا الباع بدر تقضي البازي اذا البازي كسر
بعض حرباء قضاء فانكسر اصله تقضض فاستثقلوا ثلث
ضادات فابدلوا من احديهن كما مر في المضاعف قال
الجوهري لم يستعملوا التقضض من تفعل الا مبدلا قوله
ابتدروا اي علوا الباع قدر مد اليدين وربما يعبر بالباع

عن الشرف والكرم وهو المراد هنا بدراى اسرع وتقضى
بكسر الضاد ونصب الياء مصدر من التفضل اصله تقضض
ابدلت الياء من الضاد لما ذكر وخصت الاخيرة بالابدال
لان الثقل انما نشاء منها وانما خصت الياء لان الاصل فى الا
الابدال حروف العلة لكثرة دورها والواو ثقيل بالنسبة الى الالف
والياء وقد يكون ما قبل المبدل منه مكسورا كما فى تصدية فمن
جعلها من صد يصد وقد يكون مضموما كما فى تقضى البازى فلا
يصلح الالف الابدال ح فتعين الياء ولانها لام الفعل وهو
المحل للتغيير وكسرت الضاد المضمومة لاجل اليا كما فى التمنى
والترجى وانتصابه على انه مفعول مطلق لبدر اى اسرع ذلك
الممدوح الى الشرف اسراعا مثل اسراع البازى عند نزوله من
من الهواء على الصيد كاسر جناحيه قوله ابصر بدل من كسر او حال
بتقدير قد الخزبان جمع خزب بفتحتين وهو ذكر الحبارى انكدر
نزل وابدلت التاء من النون جوازا غير مطرد نحو اناسى اصله
اناسين لانه جمع انسان ودينار اصله دنار بالتشديد فابدلت
النون فيهما ياء لقرب الياء من النون فى الغنة والمد وكسرة
ما قبلها ثم ادغمت الياء فى الياء وابدلت الياء من العين جوازا
غير مطرد نحو ضفادى بسكون الياء لانه حكاية من قوله
ومنهل ليس له حوازق ولضفادى جمه نقانق المنهل
المورد المشرب الحوازق جمع حازقة والجانب الجمه ما اجتمع
من ماء البئر النقانق جمع نقنقة وهى الصوت الضفدع
المعنى

المعنى رب شرب ماء ليس له جوانب تمنع الواردة
اليه بل كلها سهلة لمن يرده ولضفادع مائه المجتمع اصوات
باضافة الضفادى الى الجمه والجمه الى المنهل اصله
ضفادع جمع ضفدع بكسر الضاد والدال وسكون الفاء
لثقل الفعل العين لانه من حروف الحلق وهى ثقيلة و
وكسرة ما قبلها المستدعية للياء وابدلت الياء من التاء جوازا
غير مطرد نحو وابتصلت بالواو العاطفة فى قوله قام بها
ينشد كل منشد وابتصلت بمثل ضوء الفرقد الفرقد كوكب
لان اصله اصل التاء فى ابتصلت واو وما قبله مكسور اذ اصله
اوتصلت من الوصل قلبت الواو تاء على القياس لان فاء
الافتعال اذا كان واو قلبت الواو تاء لما مر فى المضاعف
وهذا لغة بنى تميم ثم ابدل الشاعر الياء من التاء وان لم يكن
بينهما مناسبة الا ان التاء لما ابدلت من الواو وبين الياء و
التاء وابدلها منها واما اهل الحجاز فيقلبون الواو ياء لانكسار
ما قبلها ويتركون الياء على حالها ان زالت كسرة ما قبلها كما فى واو
نعد ولا يقلبون الواو ياء لعدم علة القلب ح ولهذا حمل الزمخشرى
والمص قول الشاعر وابتصلت على ان الياء بدل من التاء فى ابتصلت
ولم يجعلاه بدلا من الواو على لغة اهل الحجاز وما وقع من الكاتب
اذ لو كان فى النسخ من ابتصلت بدون الواو فخطاء كانه وقع
من الكاتب اذ لو كان بدون واو يكون ما قبله مكسور فيحتمل
ان يكون مبدلا من الواو على لغة اهل الحجاز فلا يتعين لان

يكون مثالا لابدال الياء من التاء واما اذا كان مع الواو فح لا يكون
ما قبله مكسورا فلا يحتمل ان يكون الياء مبدلة من الواو
على تلك اللغة فيتعين ان يكون مثالا لابدال الياء من التاء
قال ابن الحاجب انما ابدلت التاء ياء لكونها احد حرفي
التضعيف وابدلت الياء من الباء جوازا غير مطرد نحو
الثعالي في قوله كان رحلي على شغواء حادرة ظمياء
قد بل من طل خوافيها لها اشارير من لحم تتمره من
الثعالي ووخز من ارانيها الشغواء العقاب الحادرة
المكتنزة الصلبة رحله في سرعتها بعقاب والظمياء معنا
اما تضرب الى السواد او عطشى الى دم الصيد والطل
مطر ضعيف والخوافي ريش جناحها واذا بلها الطل
اسرعت والضمير في لها للعقاب اي لها في وكرها اشارير
جمع اشرارة بدائين غير معجمتين وهي قطعة من القديد
تتمره مقطعة والوخز الشي القليل يعني انها تصيد
لفرخها الثعالب والارانب اصل الثعالي والاراني
الثعالب والارانب وابدلت الياء من السين جوازا
غير مطرد نحو السادي في قوله اذا ما عد اربعة فسال فزوجك
خامس وابوك سادي اصله سادس الفسال جمع فسل
بفتح الفاء وسكون السين وهو الرجل الخسيس يعني اذا عد
اربعة من رذال القوم فزوجك خامسها وابوك سادسها
وابدلت جوازا غير مطرد من التاء نحو الثاني في قوله قد
مر

قد مر يومان وهذا الثالي وانت بالهجران لا تبالي اصله
الثالث يعني مضى يومان وهذا اليوم الثالث وانت
لا تبالي وتكثرت بالفراق لكسرة ما قبلهن اي الياء والسين
والثاء الواو ابدلت من الالف وجوبا مطردا نحو ضوارب
اي فيما وقع الالف قبل التكسير جمع ضاربة فلما زيد الف
بعد الف اسم الفاعل للتكسير اجتمع الفان فابدلت الواو
من الاولى لقربهما في العلية واجتماع الساكنين وعدم
امكان حذف احدهما للالتباس بالواحد كما مر في او اصيل و
ابدلت الواو من الياء وجوبا مطردا نحو موقن اي اذا كا
الياء ساكنة وما قبلها مضموم اصله ميقن لضمة ما قبلها و
استدعاء الضمة الواو ولم يوجد قوله وجوبا مطردا في اكثر
النسخ مع وجوب ذكره ولعله سقط سهوا من الكاتب فاتبع
نسخة ذلك الكاتب وابدلت الواو من الهمزة جوازا مطردا
نحو لوم اي كان الهمزة ساكنة وما قبلها مضموما اصله لؤم
لما مر من ان عريكة الساكن لينة وما قبلها مستدع الميم ابدلت
من الواو جوازا غير مطرد نحو فم اي ابدلت الميم من الواو في
فم واحدة اذ لم يقع في كلامهم مثله فيلحق به وليس مثله
الا ذو ولم تقع الا مضافا فاستغني عن ابدال واوه ميما واصل فم
فوه بدليل افواه حذفت الهاء منه على غير القياس لخفائها
وكثرة استعماله ثم قلبت الواو ميما لاتحاد مخرجهما الكلي او
لقرب مخرجهما الجزئي فكانهما متحدان مخرجا جزئيا لانه لو لم

ابدال

يعني يجوز ان يكون المراد من المخرج
ههنا المخرج العام اي الشفة او
المخرج الجزئي ايضا لقصد المبالغة
في القرب حيث عبر عنه بالاتحاد

لم تقلب فيما وجب ان تقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها اذ
ان تحذف الالف لالتقاء الساكنين التنوين والالف
فيلزم ان يصير الاسم المتمكن على حرف واحد وهو غير
موجود في كلامهم وانما عده من الجائز حيث سكت عن
التقييد مع انه لازم لان لزوم قلب الواو فيما انما حصل من
حذف الهاء وليس بحذفه بسبب موجب بل هو على خلاف
القياس لكثرة الاستعمال فيكون جائزا لا واجبا والميم
ابدلت ايضا من اللام جوازا غير مطرد اي من لام التعريف
نحو قوله عم ليس من امبر امصيام في امسفر بدليل كثرة
الاستعمال اللام في التعريف اي ليس من البر الصيام
في السفر اذا انقرر الصائم لقرب مخرجها اي لمناسبة الميم
واللام في المجهورية وابدلت الميم من النون الساكنة جوازا غير مطرد
نحو عمبر اصله عنبر وقد مر البحث عنه في آخر فصل الالف وابدلت
من النون المتحركة جوازا غير مطرد نحو البنام في قوله يا هال ذات
المنطق التمتام وكفك المخضب البنام اصله البنان ياهال منادى مرخم
اصله هالة اسم امرأة التمتام الذي يكثر التاء في كلامه والواو في
وكفك للقسم على سبيل الاستعطاف وليس بقسم على الحقيقة
المخضب من الخضاب صفة كفك ومضاف الى البنام البنام
اطراف الاصابع وقوله لقربهما اي الميم من النون الساكنة والمتحركة
معا وابدلت الميم من الباء جوازا غير مطرد نحو قولهم ما زلت راتما
على هذا راتبا بمعنى ثابتا لاتحاد مخرجهما واتحادهما في المجهورية الصاد
ابدلت

فكما يجوز ان يكون الميم للتعريف
بالاستقلال مرادفة للام التعريف
بل يكون مبدلا من اللام منه

ابدلت جوازا غير مطرد من السين نحو اصبغ اصله اسبغ اي اتم لقرب
مخرجهما في اتحادهما في الصفير الالف ابدلت من اختيها اي الواو
والياء وجوبا مطردا نحو قال وباع اي فيما تحركتا وانفتح ما قبلها اصلها
قول وبيع كما مر وابدلت الالف من الهمزة جوازا مطردا نحو راس
اي فيما كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا اصله رأس كما في المهموز من
ان الهمزة اذا كانت ساكنة وما قبلها مفتوحا جعلت الفا اللين عريكة
الساكن واستدعاء ما قبلها اللام ابدلت من النون جوازا غير مطرد نحو
اصيلال في قوله وقفت بها اصيلالا اسائلها عيت جوابا وما بالربع
من احد المعنى وقفت بدار الحبيبة احيانا وسألتها عن الحبيبة فعجزت عن
الجواب وما بها احد يجيبني اصيلان تصغير اصلان وهو احد جمع اصيل
كبعير وبعران والاصيل هو الوقت بعد العصر الى المغرب صغر اصلان
فقيل اصيلان ثم ابدل من النون لام فقيل اصيلال وابدلت من الضاد
ايضا جوازا غير مطرد نحو الطجع في قوله لما رأى ان لا دعة ولا شبع مال الى
ارطاة حقف فالطجع اي الذئب والدعة سعة العيش الحقف
الرمل المجتمع اصله اضطجع لاتحادهما اي اللام والنون والضاد في المجهورية
الزاء ابدلت من السين جوازا غير مطرد نحو بزدل اصله بسدل بضم العين
والسدل الارخاء لاتحاد مخرجهما وقربهما في الهمس ولما كان السين حرفا
مهموسا والدال حرفا مجهورا وكرهوا الخروج من حرف الى حرف ينافيه قربوا
احدهما من الآخر بان ابدلوا من السين زايا لانها من مخرجها واختها في
الصفير ويوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان وابدلت من الصاد
ايضا جوازا غير مطرد نحو قول الى ثم الطائي اسر في عنزه فامرته

الاولى ان يصرف قول المص عام
الى الابدال الآخر من اختيها ولكن
من الهمزة معا اذ لا وجه للتخصيص
لكن هذا على تقدير ان يكون عاما
من المتن على ما في بعض نسخ المراح
على ما يتبادر من شرح الشارح ح سنه

وجمع الاصيل أُصُل وآصال واصائل
ويجمع ايضا على اصلان كبعير وبعران

وهذا التصغير شاذ لان فعلان من
ابنية الكثرة فلا يصغر على لفظه جاربردي

الظاهر ادغام اللام في الطاء كما ادغام
لام التعريف في الطاء لكن الموجود
في النسخ والنسخ الشافية وشرحه
الفك فتأمل سنه

قيل الضمير للذئب والدعة سعة
العيش ولها عوض من الواو
والارطى شجر من الشجر الرمل الواحدة
ارطاة جاربردي

وكان عادة عرب في الجاهلية
اذا نزل بهم الضيف ولم يكن
عندهم طعام فصدوا احد
وصبوا الدم على النار بجمده وبصبر
كالكبد المشوي ثم اطعموا الضيف
فقالوا لم يحرم من فزد له
ولما اطعم مثل هذا الطعام
لم يجعل محروما

ام المنزل ان يفصلا ناقة لها فقام خاتم الى الناقة فنحرها فلا منه
على ذلك هكذا ادى فرذى انه اى هكذا قصد الكرام اصله قصدى فاذا تاكيد
الياء الاول الاضافة والهاء فيه للوقف لقرب مخرجها واتحادهما فى الصغير
ولم يذكره اكتفاء بما ذكره فى ابدال الصاد من السين الطاء ابدلت
من التاء وجوبا مطردا فى باب افتعل نحو اصطبر اصله اصتبر اى فيما كان
قبل تاء الافتعال من الحروف المستعلية المطبقة وجوازا غير مطرد
فى فحصط اصله فحصت من فحص بمعنى فتشت اى فيما كان قبل تاء
الضمير من الحروف المستعلية المطبقة تشبيها لتاء الضمير بتاء الافتعال
فى انها كجزء من الفعل ولهذا قال سيبويه واعراب اللغتين واجودهما
ان لا تقلب لان هذا الضمير ليس كتاء الافتعال فى اللزوم لقرب
مخرجها والموضع الذى لم يفيد الابدال فيه بالوجوب المطرد والجواز
الجواز المطرد قوله من الصور المذكورة بيان الموضع الذى لم يفيد
اى ابدال حرف بحرف منه شرع فى بحث الابدال يكون الابدال فى ذلك
الموضع الغير المفيد جائزا غير مطرد كما قدرناه نحن فى مواضع موضع
الباب السابع فى اللفيف يقال له لفيف للف اى اجتماع حرفى
العلة فيه يقال للمجتمعين من قبائل شتى فيفهم تعريفه من وجه
تسميته وهو على ضربين احدهما مفروق وهو ما فرق بين حرفى العلة
بغير حرف العلة وثانيهما مقرون وهو ما قرن بين حرفى العلة بان لا
يدخل بينهما حرف اخر ولم يعرفها لاغنائه اسميها اللغويتين عنه وقدم
المفروق لتقدم الفاء على العين ولانهما اذا اجتمعا تقوى احدهما
بالاخر فيقلبان على حرف الصحيح فيكون ابعد عن الصحيح بخلاف
ما اذا

اى من فوض اليه ام المنزلة من
النزول فيه والارتحال عنه وكان المعوض
المعوض اليه فى ذلك السفر امراة
ولذا قيل لها ام المنزل مدبرته

اى لام المنزل ليس بمتعلق
لان يفصلا بل هو ظرف مستقر
صفة لناقة على ما يشهد به الفطرة
السليمة لنا

ما اذا لم يجتمعا فهو اقرب الى الصحيح وما هو اقرب الى الصحيح
فهو احق بالتقديم اللفيف المفروق مثل وقى يقى وحكم فائهما كحكم
فاء وعد يعد اى حكم فاء وعد وقى كحكم فاء وعد وحكم فاء يقى كحكم
فاء يعد وحكم فاء وعد يعد قد مر فى المثال وحكم لامهما كحكم لام
رمى يرمى وحكم لامها قد مضى فى الناقص اى حكم لام اللفيف
المفروق كحكم لام المعتل اللام اذ هو مما يصدق عليه المعتل اللام
وكذلك اى مثل حكم وقى يقى فاء ولاما حكم اخواتهما من الفاعل
والمفعول وغيرهما فاء ولاما مثلا حكم فاء واف وهو وقى حكم فاء واعد
وموعود وحكم لامهما كحكم لام رام ومرمى وعلى هذا الامر منهما
فاصله اوقى على اضرب واعلال اخواته واصولها ظ لمن اتقن قواعد
بابى المثال والناقص قيا قوا قى قيا قين وتقول بنون
التاكيد الثقيلة قين قيان قن قن قيان قينان وبالخفيفة
قين قن قن الفاعل واف اصله واعلاله كاصل رام واعلاله و
المفعول موقى حاله فى الاصل والاعلال كحال مرمى الموضع موقى
كمرمى الالة ميقى اصله موقى اعلال فاءه كفاء ميعد ولامه كلام مرمى
المجهول منهما وقى يوقى كرمى يرمى اللفيف المقرون نحو طوى
يطوى الى اه وحكمهما لاما كحكم الناقص لانهما ناقصان من حيث
اللام ولا يعل عينهما لما مر فى باب الاجوف من لزوم اجتماع الاعلالين
الامر اطو اطويا اطووا اطوى اطويا اطوين كارم اه وتقول بنون
التاكيد الثقيلة اطوين اطويان اطون اطون اطويان اطوينان
وتقول بالخفيفة اطوين اطون اطون وتقول بنون التاكيد

الثقيلة في الامر من روى يروى من غلم من الري وهو ضد
العطش لا من الرواية من باب ضرب لئلا يتكرر المثال
اروين اروياّن اروين اروِين اورِيانّ اروينانّ ونقول
بالخفيفة منه اروين ارون ارون واذا اردت ان تعرف
احكام نون التاكيد في الناقص واللفيف وانما خصهما لكون
احكام اتصال النونين بغيرهما ظاهرة فانظر الى حرف العلة
التي في اخر الكلمة فان كانت اصلية اي من نفس الكلمة
محذوفة في الواحد فهي ترد تلك الحروف المحذوفة لان حذفها كان
للسكون وهو انعدم بدخول النون لان بدخول النون يبني
على الفتح للتركيب ولا سكون مع البناء على الفتح ويفتح تلك
المردودة لخفة الفتح عليها نحو الياء في اطوين والواو في اغزون
والياء في ارِين لما ترد المحذوفة ويفتح في التثنية نحو اطويا واغزوا
وارويا يعني اذا لم يكن النونان مع الضمير بارز كانتا كالكلمة
المتصلة مثل الف التثنية فكما ان الفعل المعتل اللام المحذوف
لامه لاجل السكون اذا لقي بكلمة متصلة به عاد اللام وحذفت لانعدام
موجب السقوط وهو كونه في الاخر وخفة الفتحة كذلك نونا
التاكيد اذا لم يكونا مع ضمير بارز كانتا متصلين بالفعل اذ لا حاجز
عن اتصالهما به فيصيران بمنزلة جزءه كالف التثنية
فيرد بسببهما ما يرد بسبب الف التثنية وان كانت حرف
العلة ضميرا فانظر الى ما قبلها مفتوحا تحرك تلك الحرف
لحركة موافقة لها لطرو حركتها بسبب اجتماع الساكنين احدهما
حرف

وذلك السكون اما السكون الوقفي كما في امر المخاطب او الجزمي كما في امر الغايب والنهي عن الحاضر والغايب ت

اي لاجل التركيب كما في بعلبك ت

اي تعليل للبناء وللبناء على الفتح ايضا فافهم ت

لان باتصال النونين صار اخر الكلمة بمنزلة وسطها تدبر ت

بخلاف ما اذا كانتا مع ضمير بارز فانه يكون عن اتصالهما به وهو الضمير البارز منه

حرف العلة والاخر اولى نون التاكيد وخفة ما قبلها بسبب خفة
حركتها والفتحة نحو ارون بضم واو ضمير وارون بكسر ياء الضمير
كما حركت واو الضمير في لحركة موافقة لها في قوله تعالى ولا تنسوا الفضل
بينكم وحركت ياء الضمير بحركة موافقة لها في قولك يا هند لم تري القوم
وان كانت ما قبل حرف العلة غير مفتوح سواء كان مضموما او مكسورا
تحذف حرف العلة وان كانت ضميرا لعدم الخفة فيما قبلها نحو
اطون بضم العين اصله اطوون حذفت واو الجمع لاجتماع الساكنين
وضمة ما قبلها واطون بكسر ما اصله اطوين حذفت ياء الضمير
لالتقاء الساكنين مع كسرة ما قبلها كما حذفت واو الضمير
في اللفظ دون الخط لئلا يلتبس بالواحد في اغزوا القوم
وحذفت ياء الضمير في اللفظ دون الخط لذلك في يا امراة اغزي
القوم يعني اذا كان حرف العلة ضميرا يكون النونان كالكلمة
المنفصلة فكما ان الفعل المعتل اللام اذا اتصل بالكلمة المنفصلة تحرك
الضمير لحركة مناسبة لذلك الضمير اذا كان ما قبله مفتوحا ويحذف
اذا كان ما قبل غير مفتوح فكذلك اذا اتصل بالنونين يعني اذا
كان ما قبل الضمير مفتوحا يتحرك الضمير بحركة مناسبة له واذا كان
غير مفتوح يحذف لان تخلل الضمير يمنعهما عن اتصالهما بالفعل
الفاعل من طوى يطوى طاو واصله طاوى اعل كاعلال رام ولا يعل
واوه اي عينه التي هي الواو كما لم يعل في طوى ونقول في اسم الفاعل
من الري ريان للمفرد المذكر ريانان للتثنية اصله رويانان رواء للجمع
رواي قلبت الياء همزة لوقوعها طرف بعد الف زايدة ريا للمفرد

وضمة ما قبلها الثقيلة مع دلالتها على الواو المحذوفة ت

لان بين النون والكلمة حاجزا وهو الضمير البارز ت

المؤنث ربيان كتثنيتها قلبت الالف التانيث ياء لاجتماع
الالفين وعدم امكان حذف احديهما للالتباس بالمفرد وط
رواء لجمعها ايضا اى كجمع المذكر واكتفى فى الجمعين بصيغة واحدة
لقلة استعماله فلم يبال بالتباس مع الاكتفاء بالقراين ولا لجعل
واوهما اى الجمعين ياء كما جعل الواو ياء فى سياط حتى لا يجتمع الاعلالان
احديهما قلب الواو التى هى عين ياء وثانيهما قلب الياء التى
هى لام الفعل همزة لما ذكرنا وهذا القلب ايضا اعلال فى
فى اصطلاحهم الايرى الى قول الزمخشرى فى المفصل واما
قولهم رواء مع سكونها فى ريان وانقلابها فلئلا يجتمعوا بين
اعلالين قلبت الواو التى هى عين ياء وقلب الياء التى هى لام
همزة والى قوله فى موضع اخر منه واعلال اسم الفاعل من نحو
قال وباع ان تقلب عينه همزة والى قول ابن الحاجب وصح رواء
جمع ريان كراهة اعلالين وهذا الاطلاق فى كلامهم اكثر من
ان يحصى واما قولهم الاعلال تغيير حرف العلة للتخفيف
فلا ينافيه لان فى اجتماع حرف العلة فى رواء وفى كون الياء
عرضة لتوارد الحركات من اثقل المحسوس ما لبس فى الهمزة
ولذا اطلقوا الاعلال على قلب الالف همزة فى قائل مع غاية الخفة
فى الالف لان اجتماع الالفين اثقل من الهمزة واعلم ان اجتماع
الاعلالين انما لا يجوز اذا كانا من جنس واحد واذا كانا متواليين
بحيث لا يكون بينهما فاصل ولم يكونا فى محل واحد فخرج بالقيد
الاول نحو يقال وبالثانى نحو قه وبالثالث نحو يدعى اصله يدعو

قلبت

اى الف التثنية والف التانيث مثلا

اى استعمال الجمع المذكور فى ضمن الجمعين

ان قوله لو فى خاطر فلا يعد الفرار به

اى سكون الواو فى رواء

فلئلا يجتمعوا

مع ان فى قلب الياء همزة تثقيلا لا تخفيفا لان همزة حرف شديد صح

اى لا ينافى ما ذكرنا من كون القلب المذكور اعلالا

قلبت الواو ياء ثم الياء الفا واعتمد وا فى ترك هذه القيود على لفظ
الاجتماع ولفظ الاعلالين فانه حكم لشئ بتعريف فلا يكون
قولهم اجتماع الاعلالين ممتنع كلاما من غير روية نعليك
بالروية وتقول فى التثنية المؤنث فى حال النصب و
الخفض اى الجر ربيين باربع ياءات الاولى منقلبة عن
عن العين التى هى الواو والثانية اللام والثالثة منقلبة
عن الالف التانيث والرابعة علامة النصب والجر واغمت
الاولى فى الثانية مثل عطشيين فى تثنية عطشى واذا اضفته
اى تثنية المؤنث فى حالة النصب اى ربيين الى المتكلم قلت
رايت ربييّ بخمس ياءات الياء الاولى منقلبة عن
الواو التى هى عين الفعل والثانية لام الفعل والثالثة منقلبة
عن الف التانيث والرابعة علامة النصب والخامسة ياء الاضافة
اى ياء المتكلم ادغمت الاولى فى الثانية المفتوحة والرابعة
فى الخامسة المفتوحة والثالثة مخففة مفتوحة المفعول
مطوى اصله مطووى اعل كاعلال مرمى والالة المطوى
الموضع مطوى اعل كاعلال مرمى والالة مطوى اصله مطوى
اعل كاعلال مرمى المجهول طوى يطوى اصله يطوى اعل
كاعلال يرمى وحكم لام هذه الاشياء اى الفاعل والمفعول و
الموضع والالة ومجهول المضارع من اللفيف المقرون كحكم
لام الناقص كما اشرنا اليه وحكم عينهن كحكم عين طوى فى عدم
الاعلال فى عدم الاعلال فى الكلمة التى اجتمع فيها اعلالان

اى اجتماع الالين لا يجوز

اصله مطوى صح

[illegible]

بتقدير اعلال السها اى اعلال عين تلك الكلمة كطا و ومطوى رر
ومطوى مطوى ويطوى وفى الكلمة التى لم يجتمع فيها الاعلا
علالان يكون حكمها اى حكم العين ايضا اى كالتى اجتمع ر
فيه اعلال لان [illegible] طوى فى عدم الاعلال للمتابعة رر
نحو طويا فانه [illegible] بالم يلزم اجتماع الاعلالين الا
انه لا يعل تبعا [illegible] وطويان وطوى مجهول فانه لو اعل
الواو فيهما بقلبه [illegible] بنقل الكسرة عليهما لم
يلزم اجتماع الاعلالين الا انه لا يعل حملا على طوى
فليتم الكلام والحمد لله على التمام وعلى رسوله رر
ما افضل والسلام وعلى اله الكرام واصحابه رر
العظام قد فرغ عن كتابة هذا الكتاب
بعون الله الملك الوهاب الفقير الحقير
حمزة بن محمد المحتاج الى ربه الرحمة
والغفران غفر الله له ولوالديه
واحسن اليهما واليه الاستهلو
بلواء قرمانى فى وقت الضحى
فى اليوم الرابع من شهر المبارك
ربيع الاول تاريخ سنة سبع
وسبعين والف